



كلمات خالدة للزعيم فرحات

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقّه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

www.ugtt.org.tn - echaabnews.tn

الخميس 12 مارس 2025 - العدد 1840 - الثمن دينار و 400 مليم -

الاتحاد العام التونسي للشغل: مجلة الشغل:

من أجل مجلة شغل عصرية تتلاءم مع أحكام الدستور والمعايير الدولية

أولوية مراجعة منصفة وعادلة تضمن مقومات العمل اللائق

مجلة الشغل



بعد غصرة أسعار الأيام الأولى لشهر رمضان

العائلات تبحث عن الحلول لمواجهة غلاء «ملابس عيد الصغار»...



اتفاق إيجابي يلغي الإضراب في قطاع البلديات

في جامعة الصحة

رفض لكل مقاربة جديدة لا تعترف بالاتفاقيات السابقة

الاشتراكات

... ويتواصل اعتقال الأخ الصنكي الأسود منذ 403 أيام



(قسم الشؤون القانونية)

الاتحاد العام التونسي ومجلة الشغل:

من أجل مراجعة منصفة وعادلة تضمن مقومات العمل اللائق



مراجعة مجلة الشغل التونسية أولوية دائمة في استراتيجيات الاتحاد

الدستور التونسي مقارنة بالتشريعات الوطنية. وتجسيدا لهذا الاختيار جعل الاتحاد العام التونسي للشغل من مراجعة التشريعات الشغلية وأهمها مجلة الشغل بندا أساسيا في استراتيجياته وبرامجه وأنشطته. حيث أعطاهم الأولوية في برامج الشراكة والتعاون مع مختلف المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد العربي للنقابات وسائر المنظمات والنقابات الصديقة. في هذا السياق تناول الاتحاد العام التونسي للشغل موضوع مراجعة مجلة الشغل في العديد من الندوات والتظاهرات الإقليمية والوطنية والجهوية، جمع فيها ثلة من الخبراء والأكاديميين المختصين في قانون الشغل والعلاقات المهنية. كما أنجزت المنظمة الشغلية عدّة دراسات شخّصت من خلالها مكامن الاختلاف بين التشريعات الشغلية الجاري بها العمل ومقتضيات الدستور ومعايير العمل الدولية. وقد تمّ التركيز خلال ذلك التشخيص على أهمّ الملفات الحارقة في العلاقات الشغلية وفي مقدمتها أشكال التشغيل الهشّ ومناولة اليد العاملة وخلق المؤسسات وفقدان مواطن الشغل وانتهاك الحقوق والحريات النقابية. وقد ارتأى الاتحاد العام التونسي للشغل في تصوّره وإعداده

صياغة تشريع شغلي جديد مفهومة الشامل يدعم التشغيل ويشجع على الانتداب ويمكن من التوظيف الأمثل للموارد البشرية بما يراعي متغيرات نشاط المؤسسة ويدعم ديمومتها وقدرتها التنافسية ويكرس العمل اللائق بأهدافه الاستراتيجية الأربعة طبقا لمفهوم منظمة العمل الدولية ويضمن الحماية الاجتماعية لكافة العمال. ومنذ ذلك التاريخ انطلق الاتحاد العام التونسي للشغل في الاستعداد لانجاز مقترحات لمراجعة شاملة للتشريعات الشغلية و خاصة مجلة الشغل من أجل توفير كل مقومات العمل اللائق في العلاقات المهنية ولم تكن هذه المراجعة المنشودة لمجلة الشغل و سائر التشريعات الاجتماعية الأخرى تنفيذا لالتزامات الاتحاد بمقتضى العقد الاجتماعي فحسب وإنما كانت تهدف أيضا الى تكريس ما تضمّنه الدستور من تعزيز للحريات والحقوق الأساسية ومن ضمنها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وفي مقدمتها الحق النقابي والحق في العمل في ظروف عادلة وباجر لائق. كما تهدف كذلك إلى تفعيل أحكام الاتفاقيات الدولية للعمل التي صادقت عليها البلاد التونسية، دون أن تجد طريقها بصورة كافية إلى التطبيق في ميدان العلاقات الشغلية رغم مرتبة العلوّية التي يمنحها لها

لم تكن بلادنا خلال فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بمنأى عن التغيرات الاقتصادية العالمية وما أفرزته من إشكاليات أو من الحلول التي ابتدعتها الليبرالية الرأسمالية لتلك الإشكاليات والتي شهدناها من خلال أوجه المرونة التي أمكن لقوى الضغط الداخلية والخارجية أن تفرضها على المشرّع التونسي دون أن يكون بمقدور الاتحاد العام التونسي للشغل، لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، ضمان درجة مقبولة من الحماية الاجتماعية للأجراء ضد السلبات المتعددة لمختلف أشكال المرونة التي غمرت العلاقات المهنية وكسرت انمطا جديدة من التشغيل الهش و الاستغلال لم تكن معهودة. لكن الاتحاد العام التونسي للشغل حاول خلال السنوات التي سبقت الثورة بكل ما أمكنه من أشكال العمل، أن يتلافى ما استطاع من سلبات خطيرة لموجة المرونة التشريعية تلك، وأن يتصدى لبعض نزعات استغلالية مفرطة لتلك الأشكال المستحدثة وغير المألوفة في سوق الشغل في تونس سابقا كذفت بها رياح العولمة إلى مختلف أرجاء العالم.

وقد وفّقت المنظمة الشغلية، نسبيا في مسعاها في سبيل إيجاد التوازن بين مقتضيات القدرة التنافسية للمؤسسة وما استدعته من جرعات من مرونة تشريعية وبين متطلبات الحماية الاجتماعية للأجراء ضحايا التهميش والاستغلال.

مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية في 17 ديسمبر 2010، ارتفعت عاليا أصوات المهتمين والمعطين عن العمل مطالبة بالتشغيل والعدالة الاجتماعية والكرامة. ومنذ ذلك اليوم لم يعد بإمكان أي طرف أن يتجاهل الاستحقاقات الاجتماعية للفئات المحرومة والمهمشة وحقوقهم المشروعة في العيش الكريم من خلال الحصول على فرص عمل لائق يوفر الأمان الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ذلك السياق، كان على الإتحاد ان يضطلع بمهمة تاريخية جسيمة في تبني الأهداف الاجتماعية للثورة والانتصار لجماهير العمال والمعطلين والمهمشين في نضالهم من أجل فرض حقهم في التنمية والعدالة والرفاه. فالإتحاد لم يكن فقط تلك المنظمة الوطنية التي لعبت دورا حاسما في النضال ضد الاستعمار الفرنسي ومن ثمّة في بناء الدولة الحديثة، وإنما إضافة لذلك فإنّه المنظمة الوطنية الوحيدة التي احتضنت الثورة وتبنت مطالبها وساهمت بدور ريادي في إسقاط نظام الفساد والاستبداد.

ولمّا كانت البلاد مقبلة على مرحلة من مراجعة التشريعات في مختلف الميادين ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية، فإنّه يكون من الواجب على النقابيين الاستعداد لتقديم مساهماتهم ومقترحاتهم ومشاريعهم التي يتولون من خلالها التعبير والدفاع عن طموحات وانتظارات الأجراء خاصة والمجتمع عموما في إرساء نظام ديمقراطي اجتماعي يضمن حق كلّ فرد في عمل لائق، يحفظ كرامته ويحقق إنسانيته

في سبيل تحقيق تلك الأهداف دفع الاتحاد نحو إبرام عقد اجتماعي بين الاطراف الاجتماعية الثلاثة يلتزمون ضمنه برسم ارضية مشتركة تركز الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتجذير قيم المواطنة و العدالة الاجتماعية ومقاومة كلّ أشكال التمييز والإقصاء وصيانة الحقوق والحريات النقابية لطرفي الانتاج. وتمّ إبرام العقد الاجتماعي رسميا بتاريخ 14 جانفي 2013 واتفق صلبه الأطراف الاجتماعيون في المحور الثالث منه والمخصص للعلاقات المهنية والعمل اللائق على ضرورة اعتماد منوال جديد للعلاقات الشغلية يقوم عبر

السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

المدير
سامي الطاهري

المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي

أسسها
أحمد التليلي

الشعب
بالتفكير والسياسة نبي هذا الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

من أجل مجلة شغل تواكب المتغيرات وتكرس الحق في العمل اللائق وتقطع مع أشكال التهميش والاقصاء في العمل

المضمنة بالاتفاقيات الدولية للعمل وخاصة الاتفاقية 87.

- إدراج مقتضيات بالمجلة تنظم التسهيلات للمسؤول النقابي بالمؤسسة ومن أهمها حق التفرغ لتمكينه من ممارسة مسؤولياته النقابية.
- حماية المسؤول النقابي حماية فعالية من خلال ابطال قرار طرده كلما كان مخالفا لرأي المدير العام لتفقدية الشغل والمصالحة.
- إدراج مقتضيات جديدة حول منظومة متكاملة لحماية المسؤول النقابي من مختلف اشكال التضييق والإجراءات التمييزية وخاصة ضد الطرد مع التنصيص على الزامية الغاء قرارات الطرد كلما كانت مخالفة لرأي المدير العام لتفقدية الشغل والمصالحة.
- تكريس حق الإضراب دون قيد أو شرط وفقا للمبادئ التي كرسها الفصل 41 من دستور الجمهورية التونسية.
- إلغاء الفصول القانونية التي تجرم المشاركة في الإضرابات السلمية.
- إلغاء الاستشارة المسبقة للجنة الاستشارية للمؤسسة في مادة نزاعات الشغل الجماعية.
- مراجعة تركيبة لجان المصالحة الجهوية والمركزية في اتجاه الإقرار بوجود تمثيل النقابة الاساسية.
- مراجعة الاحكام المتعلقة بالتسخير الذي يعتبر عدم الامتثال له مخالفة قانونية موجبة لعقاب جزائي وذلك لوضع حدّ للتشدّد في استخدامه كوسيلة للتضييق على ممارسة الحق النقابي وإفراغ الإضراب من محتواه.
- إعادة النظر في منظومة التحكيم في نزاعات العمل الجماعية وإلغاء التحكيم الاجباري
- إصدار الامر المتعلق بالتعريف بالمصالح الأساسية وادراجه ضمن احكام مجلة الشغل
- 4 - في مراجعة منظومة التسريح لأسباب اقتصادية وفتية.
- * إدراج مقتضيات تلزم المؤجرين بإفاداة النقابات الأساسية بكل المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات وذلك كلما ظهرت بوادر صعوبات اقتصادية من شأنها أن تهدد استقرار مواطن الشغل.
- * إدراج تعريف واضح بمجلة الشغل للصعوبات الاقتصادية أو التكنولوجية والفصل بين الصعوبات الظرفية التي تستوجب حلولاً ظرفية والصعوبات الهيكلية الجدية التي قد تستوجب اللجوء إلى الطرد لأسباب اقتصادية.
- * مراجعة أحكام مجلة الشغل المتعلقة بالعقوبات الجزائية عند تعمد المؤجرين الإدلاء بمعلومات أو وثائق خاطئة لتفقدية الشغل أو اللجان الجهوية او المركزية لمراقبة الطرد والتزيف في قيمة الخطايا الحالية التي لا تكتسي أي طابع جزري.
- * إدراج مقتضيات جديدة تركز البعد الوقائي من اللجوء الى الطرد الجماعي عبر إلزام المؤجرين باقتراح مخطط اجتماعي يتضمّن البدائل مع تشريك النقابة الأساسية.
- * إعادة النظر في تركيبة اللجنة الجوية واللجنة المركزية لمراقبة الطرد بإقرار حضور الكاتب العام للنقابة الأساسية بالمؤسسة المعنية كعضو قارّ وفسح المجال لكل من الطرفين للاستعانة بفنيين وخبراء حسب طبيعة الملف.
- * التزيف في مدّة السنة إلى ثلاث سنوات بالنسبة إلى أولوية إعادة العمّال المطرودين قي صورة اعتزام المؤسسة انتداب عملة من نفس الاختصاص المهني.

هذا القطاع وتظيرهم مع بقية العمال في تطبيق كل مقتضيات المجلة بدون استثناء.

- * مراجعة كل مقتضيات المجلة المتعلقة بالمرأة وتعيينها على ضوء المكتسبات التشريعية الجديدة في مجال الامومة والحماية من مختلف اشكال العنف.
- * تكريس مبدأ حق العمل بأجر عادل وفي ظروف لائقة.
- * مراجعة مبدأ الاختصاص الترابي لتسهيل رفع الدعوى الشغلية من طرف العمال.
- * تنظيم ومراجعة مختلف إجراءات التقاضي في المادة الشغلية وفقا لمبدأ تبسيط الإجراءات ومرونتها مراعاة للصبغة الاجتماعية والمعيشية للدعاوى الشغلية..
- * إرساء نظام قانوني للمستشارين الممثلين للعمال والأعراف بدوائر الشغل، نظام يشمل شروط تعيينهم ومباشرتهم لمهامهم وتحديد مدتهم النيابية ومقتضيات واضحة حول تجديد تلك المدة مع الترفيع فيها إلى خمسة سنوات على الأقل.
- * مراجعة مقتضيات المجلة المتعلقة بضبط تراتيب تعيين الأعضاء المستشارين بمجالس الشغل، في اتجاه تفعيل وظيفة المستشارين وتعزيز دورهم وادراج إجراءات حماية لفائدتهم.
- 2 - في مسألة تنظيم المفاوضة الجماعية ودفع الحوار الاجتماعي وتكريس مبادئ العمل اللائق
- * إرساء إطار قانوني صلب المجلة ينظم التفاوض الجماعي على مختلف المستويات ومختلف الإجراءات ويضمن نجاعته وديمومته كأداة أساسية للديمقراطية الاجتماعية
- * إعادة النظر في الفصل من المجلة 39 الذي يمنح صلاحية البت في الخلافات المتعلقة بتمثيلية النقابات الى الطرف الحكومي وذلك في اتجاه منح هذه الصلاحية للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي مع ضرورة أن تكون له سلطة تقريرية في هذا المجال.
- * إلغاء هيمنة السلطات العمومية على التفاوض الجماعي من خلال قرار المصادقة الذي يصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية لمخالفته للطابع الإرادي للمفاوضات الذي كرسه اتفاقيات العمل الدولية والذي يعني حرية الأطراف الاجتماعيين في إبرام ما يرونه مناسباً من الاتفاقيات دون تدخل السلطات العمومية.
- * إعادة النظر في التراتيب التي تهم فض الخلافات المتعلقة بتأويل بنود الاتفاقية واحالة هذه الصلاحية الى المجلس الوطني للحوار الاجتماعي بوصفها من صميم مهامه الأصلية.
- * مراجعة الفصل 33 م ش الذي ينص على إجازة قانونية بالانسحاب من تطبيق الاتفاقية شريطة إعلام باقي الأطراف شهرا قبل ذلك على الأقل وتعويضه بنص بنظم مراجعة الاتفاقية بصورة دورية تحت اشراف المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.
- 3 - في مسألة الحق النقابي
- إدراج مقتضيات واضحة بالمجلة تنظم الحقوق والحريات النقابية على مختلف المستويات بما في ذلك المؤسسة طبقا للشروط والاحكام

لمراجعة مجلة الشغل عدم الاقتصار على الدراسات والندوات، وإثماً حرص على إشراك عدد كبير من الهياكل والمسؤولين النقابيين من مختلف المستويات في بلورة التصوّرات واقتراح الحلول البديلة لمواجهة الإشكاليات والنقائص التي كشفها التشخيص.

في هذا السياق، أعدّ استبياناً نقابياً موسّعاً لاستطلاع انتظارات وآراء أكثر عدد ممكن من النقابيين في جميع الجهات والقطاعات. وقد شملت تلك الاستشارة النقابية الشاملة كلّ محاور وبنود مجلة الشغل. كما كلف الاتحاد العام التونسي للشغل مجموعة من الخبراء والمختصين في قانون الشغل بقراءة ومعالجة نتائج ذلك الاستبيان النقابي وصياغة مشروع متكامل لمجلة شغل عصرية مواكبة للمتغيرات وتضمن مقومات العمل اللائق ومتطابقة مع الدستور ومعايير العمل الدولية..

وقد افضت كل هذه المبادرات والأنشطة الى بلورة التوجهات الاستراتيجية لرؤية الاتحاد العام التونسي للشغل لمجلة شغل جديدة. ومن اهم هذه التوجهات:

1 - في مسألة عقود الشغل والعلاقة التعاقدية والنزاعات الشغلية

- * مراجعة مختلف آليات التشغيل الهش بما يضمن حقوق العمال ويحفظ مكتسباتهم. فالأصل في الانتداب هو الاستقرار في العمل وغير ذلك فهو استثناء.
- * ضرورة إعداد عقد شغل إطراري نموذجي وتنظيم البنود الممكن إدراجها في عقود الشغل وإخضاعها لضوابط قانونية واضحة قصد حماية العمال من الصبغة التعسفية في تحديد مضمون تلك البنود.
- * ضرورة تحديد وتعريف صفة الأجير بما يتلاءم مع أماط العمل المستحدثة ومتغيرات سوق العمل. لما في ذلك من انعكاس على أنظمة الضمان الاجتماعي والإطار القانوني المنظم للعلاقات الشغلية.
- * إدراج عنوان خاص بمجلة الشغل للأحكام المتعلقة بعقود التشغيل وعقود التربص والتكوين والإدماج المهني، مع مراجعة تلك الأحكام من أجل ترشيد استعمال هذه العقود وتدعيم نجاعة الحوافز القانونية والمالية المرتبطة بها.
- * إجراء الانتداب على وجه الاستخدام القار بمقتضى عقود عمل غير محددة المدة.
- * منع اللجوء إلى العقود محدّدة المدّة في مواطن العمل القارّ.
- * ضرورة التدقيق في حالات اللجوء إلى عقود العمل المحددة المدة ومنع اللجوء إليها لتعويض عمال مضرين.
- * تحويل عقد العمل محدد المدة بصفة آلية إلى عقد عمل غير محدد المدة وذلك بعد فترة سنتين وضرورة احتساب مدة التعاقد ضمن الاقدمية العامة للعامل.
- * التقليل في فترة التجربة وتشريك الطرف الاجتماعي في التقييم.
- * تحجير كل مكاتب ووكالات الانتداب الخاص والوساطة والمتاجرة في اليد العاملة.
- * منع وتجريم جميع اشكال مناولة اليد العاملة باعتبارها جريمة اتجار بالبشر.
- * مراجعة الفصول 28 و29 و30 من المجلة وتنظيم مناولة اسداء الخدمات في اتجاه منع كل تحايل على حقوق العمال وامانهم الوظيفي كالتعاقد من اجل اسداء خدمات تدخل في إطار الأنشطة الفعلية للمؤسسات المستفيدة بهدف التهرب من تطبيق الاتفاقيات المشتركة القطاعية.
- * إدراج بنود جديدة تمنع كل أشكال التمييز في العمل بالاستئناس بمقتضيات ومنطوق الاتفاقيتين الدوليتين رقم 100 و111.
- * الغاء الباب الحادي عشر والباب الثاني عشر المتعلقين بالشروط العامة لتشغيل العملة الفلاحيين وانهاء كل تمييز سلبي ضد العاملين في

من أجل مجلة الشغل عصرية تكريس احكام الدستور وقيم المعايير الدولية للعمل

تشريعات العمل:

ضمان لحقوق العمال واستقرار سوق العمل



الدولية التي تصدرها منظمة العمل الدولية (ILO)، ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- الاتفاقية عدد 87*: بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم.

- الاتفاقية عدد 98*: المتعلقة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

- الاتفاقية عدد 155*: التي تهدف إلى تعزيز معايير السلامة والصحة المهنية.

وغيرها من الاتفاقيات...

انعكاس الاتفاقيات الدولية على التشريعات المحلية

• التزام الدول الموقعة بالتعديلات القانونية: تُلزم الدول الموقعة على اتفاقيات العمل الدولية بمراجعة قوانينها لتتوافق مع المعايير الدولية.

• المرونة في تطبيق المعايير الدولية: بعض الدول تتبنى تشريعات أكثر صرامة من الاتفاقيات الدولية، تبعاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

• الاحتكام إلى الاتفاقيات الدولية في النزاعات العمالية: يعتمد القضاء في بعض الدول على المعايير الدولية للفصل في قضايا العمال.

** الفروق بين التشريعات الدولية والمحلية **

1 - التشريعات الدولية: تحدّد مبادئ عامة، ولا تكون ملزمة إلا بعد المصادقة عليها من الدول.

2 - القوانين المحلية: تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، رغم تأثرها بالمعايير الدولية.

3 - مستويات التطبيق: بعض الدول تتبنى معايير عمل أعلى من المتطلبات الدولية، خصوصاً في الدول المتقدمة.

وعليه فإنّ تشريعات العمل تمثل أساساً متيناً لضمان حقوق العمال، وتحقيق التوازن بين مصالحهم ومصالح أصحاب العمل، كما أنها تساهم في استقرار سوق العمل وتعزيز مناخ الاستثمار. علاوة على ذلك، فإنّ

العلاقة بين القوانين الوطنية والدولية تُشكّل ركيزة مهمة لضمان تطبيق معايير عمل عادلة ومنصفة ووفق معايير العمل اللائق، ممّا يعزّز التنمية

المستدامة ويحمي حقوق القوى العاملة على المستوى العالمي.

تشريعات العمل بين موازين القوى والسياقات التاريخية

تُعدّ تشريعات العمل انعكاساً لموازن القوى بين العمال وأصحاب العمل، وتتأثر بالسياقات التاريخية والاقتصادية والسياسية. فمنذ الثورة

الصناعية وحتى العولمة الحديثة، لعبت هذه العوامل دوراً رئيسياً في تحديد مدى حماية حقوق العمال أو منح أصحاب العمل مرونة أكبر.

موازن القوى وتأثيرها على تشريعات العمل

تُعدّ تشريعات العمل إحدى الركائز الأساسية لتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وضمان بيئة عمل عادلة ومستقرّة. ومن خلال هذه التشريعات، يتمّ تحديد المعايير القانونية التي تحكم سوق العمل، بما يشمل ساعات العمل والأجور والعقود والحماية الاجتماعية والحق النقابي وغيرها من الضوابط التي تهدف إلى تعزيز استقرار القوى العاملة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

حماية حقوق العمال: جوهر تشريعات العمل

تسعى القوانين العمالية إلى تأمين حقوق العمال وضمان استقرارهم الوظيفي، إذ تشمل هذه الحماية عدة أبعاد، منها:

- ضمان استمرارية العمل: توفر التشريعات ضمانات للعمال تحميهم من الطرد التعسفي وتوفر لهم تعويضات عادلة في حال إنهاء عقودهم.

- تحديد ساعات العمل وشروطه: يتم وضع ضوابط لساعات العمل الأسبوعية، فترات الراحة، الإجازات السنوية، والإجازات المرضية لضمان

راحة العمال.

- تأمين الحد الأدنى للأجور: تمنح التشريعات استغلال العمال عبر فرض حد أدنى للأجور يضمن لهم حياة كريمة.

- تعزيز بيئة عمل آمنة: تفرض القوانين معايير للسلامة والصحة المهنية، ما يقلل من المخاطر في أماكن العمل.

- توفير الحماية الاجتماعية: تشمل هذه الحماية التأمين الصحي، التقاعد، والتعويضات عن إصابات العمل.

- ضمان حرية التنظيم النقابي: تمنح القوانين العمال الحق في الانضمام إلى النقابات والدفاع عن مصالحهم الجماعية.

تحقيق التوازن بين العمال وأصحاب العمل

تلعب تشريعات العمل دوراً رئيسياً في تحقيق التوازن بين حقوق العمال ومصالح أصحاب العمل من خلال:

- منع استغلال السلطة: تحدّ التشريعات من أي تجاوزات أو تعسف قد يمارسه أصحاب العمل ضد العمال.

- ضمان استقرار سوق العمل: يعزز تطبيق القوانين العمالية استقرار العلاقات المهنية، مما يساهم في رفع الإنتاجية.

- دعم الحوار الاجتماعي: توفر القوانين آليات قانونية للحوار بين العمال وأرباب العمل لحل النزاعات بشكل سلمي.

دور التشريعات العمالية في تعزيز مناخ الاستثمار

لا تقتصر أهمية التشريعات العمالية على حماية العمال، بل تمتد إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال:

• تعزيز ثقة المستثمرين: يساهم الاستقرار القانوني في سوق العمل في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

• الحد من النزاعات العمالية: تقلل القوانين المنظمة لعلاقات العمل من الإضرابات والاحتجاجات، مما يحسن بيئة العمل.

• تحفيز العمال على الأداء الجيد: توفر التشريعات العادلة بيئة إيجابية تحفز العمال على العمل بكفاءة وإنتاجية أعلى.

التكامل بين التشريعات الدولية والوطنية

تتأثر القوانين العمالية المحلية بالمعايير والاتفاقيات

تتغير القوانين العمالية بناءً على قوة الحركات العمالية والنقابات، ففي الفترات التي كان فيها نفوذ العمال قوياً، تمكنوا من فرض تشريعات مثل الحد الأدنى للأجور وتحديد ساعات العمل. أما في الفترات التي سادت فيها المصالح الرأسمالية، فقد تمّ تخفيف القوانين العمالية لمنح أصحاب العمل مرونة أكبر، كما حدث في بعض الدول خلال فترات الخصخصة والعولمة.

السياقات التاريخية ودورها في تشكيل القوانين

أدت الثورة الصناعية إلى استغلال العمال بشكل واسع، ممّا دفع إلى ظهور قوانين أولية لحماية العمال، خاصة فيما يتعلّق بساعات العمل وعمالة الأطفال.

واضطرت الحكومات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على انتهاز سياسات تهدف إلى تحقيق حدّ من الرفاه الاجتماعي خاصة بتأثيرات النقابات القويّة وتحت ضغط الاحتجاجات الشعبية والإضرابات ممّا دفع الحكومات إلى تعديل القوانين العمالية استجابة لمطالب المجتمع

والحركة العمالية وأدى إلى تحسينات كبيرة في قوانين العمل.

وشهدت مرحلة العولمة في أواخر القرن العشرين سعيًا من الرأسمالية إلى العمل إلى تخفيف القوانين العمالية بفرض سياسات المرونة في

التشغيل والتركيز على مرونة سوق العمل، مما قلص من الامتيازات العمالية خاصة أمام تراجع تأثير النقابات، وأثر على الحماية الاجتماعية للعمال.

كما تلعب المؤسسات مثل منظمة العمل الدولية، ثلاثية التركيب، دوراً في توجيه سياسات العمل، وتضغط لإصلاح القوانين العمالية بما

يحقق توازناً بين حقوق العمال وجذب الاستثمار.

وفي الخلاصة فإنّ تشريعات العمل ليست قوانين ثابتة، بل تتغير باستمرار وفقاً لموازن القوى بين العمال وأرباب العمل، وتتأثر بالسياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية. لذا، فإن أي إصلاح في قوانين العمل يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه العوامل لضمان بيئة عمل عادلة

ومستقرة للجميع.

الذكرى السادسة والعشرون لوفاة الزعيم الوطني والنقابي الحبيب عاشور



يحيي المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس الذكرى السادسة والعشرين لوفاة الزعيم النقابي والوطني المرحوم الحبيب عاشور ويتضمّن البرنامج التالي:

• افتتاح المعرض الوثائقي وذلك الخميس 13 مارس 2025 على الساعة 10 صباحاً

• زيارة منزل المرحوم الحبيب عاشور يوم الجمعة 14 مارس 2025 ثم التوجّه إلى مقبرة العباسية لتلاوة فاتحة

على ضريح الزعيم النقابي والوطني المرحوم الحبيب عاشور

• إقامة مسامرة رمضانية حول مسيرة الزعيم النقابي والوطني المرحوم الحبيب عاشور السبت 15 مارس 2025

بداية من الساعة 09 ليلاً.



تعزية

انتقل الى جوار ربه
الرجل الكريم متفقد مادة
الفلسفة

الأستاذ عبد الباسط

بن جلول الشريف

وإثر هذا المصاب الجلل تتقدم أسرة جريدة

الشعب إلى الأهل كافة بأخلص التعازي والمواساة

سائلين المولى العلي القدير أن يتغمّد روح الفقيد

برحمته الواسعة التي وسعت كل شيء وأن يسكنه جنات الخلود ويلحقه بالصدّيقين والفائزين ويلهم ذويه وأقرباءه جميل الصبر والسلوان...

تعزية

انتقل الى جوار
ربه الرفيق

جمال المقدمي

وإثر هذا المصاب

الجلل تتقدم أسرة جريدة

الشعب إلى الأهل كافة

بأخلص التعازي والمواساة

سائلين المولى العلي القدير أن يتغمّد روح الفقيد

برحمته الواسعة التي وسعت كل شيء وأن يسكنه

جنات الخلود ويلحقه بالصدّيقين والفائزين ويلهم

ذويه وأقرباءه جميل الصبر والسلوان...



من أجل مجلة شغل عصرية ومواكبة للتحويلات

مبدأ الحرية النقابية التي تكتسي مكانة أساسية ضمن منظومة العلاقات المهنية، لكن هذا لا يفي عديد النقائص تتسم بها أحكام هذه المجلة في هذا المجال. فالقانون التونسي ما زال يفتقر إلى إطار تشريعي ينظم حضور النقابات داخل أماكن العمل ويحدد صلاحياتها كهيكل لتمثيل العمال. كما أنه ما زال يفتقر إلى أحكام دقيقة حول موضوع تمثيلية النقابات في مجال التفاوض الجماعي، إذ أن المشرع لم يضع المقاييس التي يمكن اعتمادها في هذا الشأن، رغم أن مفهوم التمثيلية النقابية يعتبر أداة ضرورية للحد من مخاطر التعددية النقابية التي لا تخدم مصالح العمال وتتسبب في توتر المناخ الاجتماعي.

كما أن القانون التونسي يفتقر عموماً إلى آليات من شأنها أن توفر حماية ناجعة للحق النقابي ضد التصرفات أو الأفعال التي تهدف إلى الاعتداء عليه أو تعطيل ممارسته. إذ لا توجد في القانون التونسي أية حماية جزائية لفائدة الأجراء أو ممثليهم ضد الاعتداء على حرياتهم النقابية، وقد اقتصر المشرع على وضع إجراءات شكلية تتعلق بطرد ممثلي العمال من خلال التنصيص على ضرورة استشارة المدير العام لتفقدية الشغل قبل الطرد. لكن هذه الإجراءات تبقى غير مجدية تماماً نظراً إلى محدودية الجزاء المترتب عن الإخلال بها، وهي لا تتلاءم مع مقتضيات الاتفاقية الدولية للعمل عدد 135 والتي تستوجب إرساء «حماية فعلية» ضد كل التصرفات والأفعال التي من شأنها التعدي على ممثلي العمال داخل المؤسسة أو منعهم من ممارسة مهامهم بأي شكل كان. ويلاحظ أيضاً غياب إطار قانوني ينظم بدقة مسار التفاوض الجماعي وإجراءاته. ولا شك في أن غياب تنظيم قانوني للمفاوضات الجماعية لا يساهم في تطور الحوار الاجتماعي وديمومته بل يتسبب في أن المفاوضات الجماعية تبقى خاضعة لميزان القوى بين أطراف الإنتاج، وهو ما يثير في الكثير من الأحيان نزاعات حادة من شأنها أن تؤثر سلباً على المناخ الاجتماعي. ورغم تدخل المشرع لإرساء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي منذ 2017، فإن التكريس الفعلي لنشاط المجلس وصلاحياته ما زال غائباً في الواقع.

وختاماً، نعتقد أننا اليوم في حاجة إلى مراجعة شاملة وجدريّة لمجلة الشغل كي تكون إطاراً قانونياً عصرية مواكبة للمتغيرات، متلائماً مع المبادئ والقيم الأساسية التي يقرها الدستور والمعايير الدولية، وداعماً للاستثمار والنهوض بالتشغيل. وهو ما يستوجب توفر مناخ اجتماعي سليم قائم على الثقة المتبادلة بين الأطراف الاجتماعية على أساس الحوار الجدي واحترام مقومات الديمقراطية في مفهومها الشامل.

مسيطرة على جل أحكامها، مما جعلها في الكثير من الأحيان في قضيعة مع الواقع المحيط بها وبعيدة عن الاستجابة لمقتضيات التطور الذي تشهده العلاقات المهنية وعن مواكبة التحويلات الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. كما أن عديد الأحكام التي تضمنتها مجلة الشغل تتعارض تماماً مع مقومات العمل اللائق، وهو ما يتجلى خاصة من خلال تكريس هشاشة التشغيل عبر اللجوء إلى عقود الشغل المحددة المدة. وفي المقابل، تفتقر المجلة إلى تنظيم دقيق لآليات الوساطة في الاستخدام، فرغم تكريس المشرع لمبدأ احتكار مكاتب التشغيل العمومية لمهمة الوساطة في الانتداب، صارت الأحكام التي تضمنتها مجلة الشغل في هذا المجال في قضيعة واضحة مع الواقع الذي يتميز بانتشار واسع لمؤسسات خاصة، تحت أشكال متنوعة، مثل ما تسمى بمؤسسات المناولة ومؤسسات العمل الوقتي، والتي تنشط في غياب إطار قانوني واضح ينظمها، بل إنها صارت في الكثير من الأحيان تمثل شكلاً من أشكال المتاجرة بقوة العمل، وهو ما يتضارب تماماً مع مبدأ الكرامة البشرية ومفهوم العمل اللائق.

ومن اللافت للانتباه أيضاً أن مجلة الشغل مازالت تركز تفرقة واضحة بين وضعية العمال في القطاع الفلاحي ووضعية العمال غير الفلاحين، دون أن يكون لهذه التفرقة ذات الرواسب القديمة ما يبررها اليوم. فالمشرع لا يسند للعمال الفلاحين إلا الحد الأدنى من الحقوق التي لا تضمن لهم الحياة الكريمة، وبقيت وضعية هؤلاء العمال تمثل الحلقة الأضعف في التشريع الاجتماعي سواء على مستوى مجلة الشغل أو على مستوى قانون الضمان الاجتماعي.

هذا فضلاً عن أن العديد من أحكام المجلة تفتقر إلى النجاعة والفاعلية بحكم ما تتسم به من ضعف على مستوى العقوبات المنطبقة على الممارسات المخلة بتلك الأحكام، بما في ذلك الممارسات التي تتعارض مع مبدأ العمل اللائق، مثل التمييز ضد المرأة والاستغلال الاقتصادي للأطفال والإخلال بشروط الصحة والسلامة المهنية للعمال، إذ أن المشرع اكتفى في مثل هذه الحالات بعقوبات في شكل خطايا مالية لا تتجاوز في أقصاها 60 ديناراً. ويمكن القول دون مبالغة أن غياب الجزاء الرادع لمثل تلك المخالفات، مع ضعف الرقابة التي يمارسها جهاز تفقدية الشغل بحكم محدودية إمكانياته البشرية والمادية، يعتبر من الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد غير المنظم الذي يفتقر أساساً لمظاهر التشغيل الهش والتهرب من تطبيق القوانين. أما على صعيد علاقات العمل الجماعية، فإن مجلة الشغل تقرر عموماً

لا شك في أن التشريع الاجتماعي لا يشكل منظومة مستقلة بذاتها ومنعزلة عن التحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة به. فهو يبقى شديد التأثر دائماً بالمناخ العام الذي ينتزل فيه والذي يحدد ملامحه الرئيسية وآفاق تطوره. وهذا ما ينطبق بالضرورة على قانون الشغل في بلادنا حيث برز هذا التأثر عبر مختلف المحطات التي مرت بها مجلة الشغل منذ صدورها بمقتضى القانون عدد 27 المؤرخ في 30 أبريل 1966.

لقد اقترن صدور هذه المجلة بظرف خاص اتسم بوجود أزمة اقتصادية واجتماعية أدت إلى تصدع العلاقة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل بسبب توجه السلطة نحو السيطرة على المنظمة النقابية التي عبرت عن تشبثها باستقلاليتها والمطالبة بتشريكتها بصفة فاعلة في ضبط الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وخاصة منها تلك المتعلقة بالتشريعات الاجتماعية. وهذا ما يفسر أن إصدار تلك المجلة جاء بصفة مسقطه وفي غياب أي حوار وطني جدي حول مضمون أحكامها.

ورغم أن مجلة الشغل تعتبر نسبياً مكسباً مهماً باعتبار ما تتضمنه من أحكام تتعلق بالحقوق الأساسية في مجال العمل، وفي مقدمتها الحق النقابي، إلا أنها كانت منذ صدورها مليئة بالنقائص والثغرات شكلاً ومضموناً، بل كانت في الحقيقة مجرد تجميع لنصوص قانونية متفرقة صدرت في مراحل سابقة وفي غياب أي تناسق بين أحكامها، فضلاً عن غياب التلاؤم بين العديد من هذه الأحكام والمعايير الدولية للعمل.

ومنذ أواسط السبعينات من القرن الماضي برزت الحاجة إلى القيام بإصلاحات جذرية لقانون الشغل ونظام العلاقات المهنية قصد تجاوز تلك النقائص والثغرات التي تضمنتها مجلة الشغل ومازالت تشوبها إلى اليوم. ومع انخراط بلادنا في نسق العولمة وما ترتب عن ذلك من توجه نحو تدعيم آليات السوق وتراجع عن الدور التعديلي للدولة، ازدادت وضوحاً تلك الحاجة إلى مراجعة أحكام مجلة الشغل، وهو ما تم فعلاً من خلال التعديلات الجزئية التي أدخلت على المجلة في سنتي 1994 و1996. ورغم أن هذه التعديلات كانت تحت عنوان تكريس «التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي»، فإن هذه العبارة بقيت مجرد شعار سياسي معلن ولم تقع ترجمتها عبر إصلاحات جذرية من شأنها أن تضيف صبغة عصرية على قانون الشغل ونظام العلاقات المهنية عموماً. فقد بقيت مجلة الشغل تفتقر إلى التناسق بين أحكامها، فضلاً عن عدم تلاؤم بعض هذه الأحكام مع المبادئ التي يقرها والدستور ومع المعايير الدولية للعمل. وكل ذلك يجسد الصبغة التقليدية التي بقيت

* لطفي الماكاني

مجلة الشغل والتنقيحات المقترحة

هل ستقطع مع كل «الآليات» السابقة المفيدة لحقوق العمل والأجراء

أخرى لأن المراجعات كانت من قبل طرف وحيد ومهما تكون كفاءته لن يستطيع الإلمام بالتفاصيل.

* تأكيد الدور الاجتماعي

تأتي التنقيحات المنتظر إدراجها على مجلة الشغل في إطار ما يتداول في الخطاب الرسمي منذ أشهر كون «الثورة التشريعية» ستكون شاملة لمختلف القوانين التي لم تعد مواكبة للمتغيرات وأساساً التي لا تعكس الدور الاجتماعي للدولة المحمول عليها تجاه المواطنين لتكريس العدالة والمساواة وتوفير أساسيات العيش الكريم استناداً إلى ضروريات مرتبطة بالصحة والتعليم والنقل والخدمات وفق ما ينص عليه الدستور ومثل هذا الرهان يعيد الأولويات المحمولة على الدولة وهو يحتاج لجهود متواصل من مختلف الجهات المسؤولة من مختلف الدرجات في تناغم وتناسق في الأدوار وهو أمر مطلوب لبلوغ نسبة عالية من تجسيم ذلك الدور الاجتماعي بتوفير الأرضية التشريعية التي تبقى الأرضية الصلبة لتطبيق جملة الحقوق الداعمة للإستقرار الاجتماعي الذي تحتاجه البلاد لتنفيذ برامجها التنموية.

بقدر ما تبدو التوجهات العامة لهذه التنقيحات حاسمة في التخلي عن مسببات التشغيل الهش فإن الضرورة تستدعي تشريك الأطراف الاجتماعية المعنية مباشرة بمثل هذه الملفات بل هي من صلب أولوياتها بحكم ما لها من تجربة وإطلاع ومعاناة ميدانية ويومية لكل القطاعات وأصناف العاملين بها ونوعية مشاغلهم وكذلك تطلعاتهم والمقاربات الواقعية والناجعة للقطع نهائياً مع الآليات التي اثبتت الأيام فشلها في تحقيق الاستقرار داخل المؤسسات أي كان نوعها لأنها كانت ترى جانب المصلحة النفعية على حساب مصالح الأجراء والعمال الذين هم أساس وعماد تطور الخدمات والإنتاج بالقطاعات العام والخاص لذلك فإن برنامج دراسة مشروع التنقيحات صلب اللجنة البرلمانية المعنية تستوجب الإستماع إلى أهل الإختصاص المنتمين إلى المنظمات والهيكل المهنية وكذلك الخبراء وكل أصحاب الكفاءات لتقديم المقترحات المراعية لخصوصية كل قطاع لضمان الجدوى من أي تنقيح سيدرج بمجلة الشغل حتى لا تتعطل لاحقاً عند تطبيقها كما حصل في بعض التعديلات في مجالات

القطاعية للمطالبة بتسوية وضعيات غُيِّبَت ملفاتها من قبل الجهات المسؤولة واستندوا في مطالبهم على ما اتخذ من قرارات رئاسية لمن هم في مثل حالاتهم من ذلك وقفة الدكاترة المعطلين والعاملين وفق آليات عقود لا تفضي إلى الإدماج النهائي إذ كثيراً ما يتم الاستغناء عنهم في أوقات متقطعة بغرض حرمانهم من الترسيم النهائي وكذلك من يقدمون خدمات أخرى دون تحديد ساعات العمل ولا الأجر المجزي ولا التغطية الصحية وبقية الضمانات والتأمينات.

وبقيت كل هذه الأصناف التي غُيِّبَت في حقوقها الأساسية تنتظر عرض مشروع تنقيحات مجلة الشغل على مجلس نواب الشعب على أن يسبق ذلك عرضها على اجتماع مجلس الوزراء وهي مراحل أساسية في مسار أي تنقيح أو مشروع قانون جديد ويتوقع أن تعرف مناقشة مشروع التنقيحات المزمع إدخالها على مجلة الشغل جدلاً ونقاشاً موسعاً صلب اللجنة التي سيعهد إليها بدراسة التنقيحات صلب البرلمان.

* التشاركية ضرورية

ينتظر الآلاف من الذين هم في وضعيات «شغلية» هشة التنقيحات المقترحة على مجلة الشغل لتسوية الوضعية وتمتعهم بحقوقهم كاملة بحسب ما تنص عليه مختلف المواثيق والقوانين وأولها دستور البلاد كما أكد ذلك رئيس الدولة خلال لقاءاته المتكررة بوزير الشؤون الاجتماعية في الأيام الماضية.

هذه الإجتماعات دعا خلالها إلى ضرورة التخلي نهائياً عن مصطلحات المناولة والعقود محدودة الزمن التي كانت «آليات» الأكثر اعتماداً في العلاقات الشغلية تحت مسميات مختلفة لم تستثن أي قطاع أو شريحة إجتماعية منها تعالت الصعوبات الاقتصادية وعدم تحمل ميزانية الدولة وضغوطات مالية عطلت إدماج الآلاف من الذين ظلوا لعقود مهمشين إن كانوا بالقطاع العام أو الخاص.

ورغم القرارات الرئاسية المتخذة لبعض الأصناف والتي وضعت حدا لمعاناتهم مثل المعلمين والأساتذة النواب فإن المطلوب هو حلول جذرية في العمق لكل من يتعرض للتمييز والحرمان من حقوقه الأساسية وقد عرفت الأيام الماضية عديد التحركات

الاتحاد الجهوي للشغل بينزرت

إضراب يومي 24 و25 مارس في شركة «فاليز»



أمام تردي الوضع المهني والاجتماعي بالشركة نتيجة مباطلة إدارة الشركة في إسناد الحقوق المكتسبة للعمال وعدم تطبيق محاضر الجلسات الممضاة سابقا فإن الاتحاد الجهوي للشغل بينزرت والنقابة الأساسية للشركة يعلنان دخول كافة الأعوان في إضراب شرعي وقانوني بيومين (02) وذلك يومي الاثنين 24 والثلاثاء 25 مارس 2025 من أجل المطالب التالية:

- 1 - إسناد المنحة التحفيزية إلى كافة العملة مع توضيح مقاييسها كما ورد في المحضر المتفق عليه بتاريخ 14 ماي 2020
- 2 - توفير وسيلة نقل على ذمة المصعب لنقل العملة عند الحاجة حسب المحضر المتفق عليه
- 3 - الصحة والسلامة المهنية (عدم توفير ملابس وقائية لأعوان المصعب ومراكز التحويل)
- 4 - توفير مياه الشرب في النافورات حسب ما هو متفق عليه
- 5 - احترام محاضر الجلسات السابقة (تسوية وضعية بعض الأعوان).

الفرع الجامعي للصحة بينزرت

نرفض كل مقاربة لا تعترف بالاتفاقيات السابقة...

في ظل ما يروج عن سنّ قانون اساسي للسلك الطبي والشبه الطبي، يؤكد الفرع الجامعي للصحة بينزرت:

- رفضه لأي مقاربة تُقصي أي سلك من العاملين في القطاع الصحي.
- ضرورة سنّ قانون أساسي يشمل جميع الأسلاك (إطار شبه طبي، تقنيون، إداريون، عملة).
- يعبر عن تمسكه بالاتفاقيات السابقة التي أقرت قانونا موحدًا للقطاع ورفضه أي مشاريع تُحدث انقاسًا أو توترًا مهنيًا، كما يدعو سلط الإشراف إلى استئناف الحوار في إطار اللجنة الوزارية لضمان حقوق جميع العاملين وتحقيق العدالة.

الاتحاد الجهوي للشغل بسليانة

استهداف لناظر المستشفى المحلي

إثر ما يتعرض له الناظر العام للمستشفى المحلي بسيدي بورويس من استهداف واضح دون مبررات مهنية إذ يشهد له الجميع بمن فيهم مديرة المستشفى والمدير الجهوي للصحة وعلى امتداد مسيرته المهنية بالكفاءة والقدرة على التسيير والمساهمة في إرساء مناخ عمل قائم على الاحترام المتبادل وتوفير الخدمة اللازمة رغم النقائص والهبات الكثيرة. غير أن كل ذلك ولأسباب انتقامية ومزاجية صرفة تسعى أطراف من خارج المؤسسة وداخلها إلى هرسلته ومعاقبته دون وجه حق خالقة مناخا من التوتر أثر سلبا على السير العادي للمرفق، وإثر كل ذلك، فإننا نحن أعوان الصحة العمومية بالمستشفى المحلي بسيدي بورويس المجتمعين بإشراف كل من المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بسليانة والرفع الجامعي للصحة بسليانة والاتحاد المحلي للشغل عقفور الكريب بورويس وبحضور هيكل الصحة النقابية بالجهة احتجاجا على هذا الاستهداف الذي يندرج ضمن سلسلة استهدافات للمسؤولين النقابيين والأعوان بغاية الإخضاع والإذلال وهي سياسات لا يمكن إلا أن تعمق حالة الاحتقان، ندعو إلى التخلي فورا عن هذا النهج التسلطي وهذه الأساليب الانتقالية والاستعاضة عنها بالتقييم الموضوعي والحوار الجدي إنصافا للأعوان واحتراما للقانون وحفاظا على مناخ عمل سليم.

كما نعلن تجنّدا للدفاع عن كرامتنا وحرمة مؤسساتنا والتصدي لكل استهداف يطال زملائنا من أي كان بكل الأشكال النضالية المشروعة بما في ذلك الإضراب الجهوي.

مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان

وإطارات TELETEC - CATHERING

أشرف المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين على مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان وإطارات TELETEC - CATHERING بحضور OMV الواحة والذي أسفر عن صعود وانتخاب المكتب النقابي المتكون من الإخوة محمد جحيدر (كاتبًا عامًا) ووليد عون ومحمد نقه وجمال الحزين وعز الدين الربيع (أعضاء).





جهة الالتزام الواضح بتفعيل النقاط العالقة والتي ستتولى الجامعة جدولتها ومراسلة الجهات المعنية للتفاوض بشأنها في أقرب الآجال. * نصر الدين الساسي

جامعة النقل تطلب من إدارة شركة الخطوط

تقدم المكتب التنفيذي للجامعة العامة للنقل بطلب رسمي إلى إدارة شركة الخطوط التونسية للموافقة على «صرف تسبقة على الأجر بقيمة 600 دينار» لجميع العاملين، وذلك «نظرا إلى الظروف المالية الصعبة التي يمر بها الأعدان في ظل الارتفاع المتزايد في تكاليف المعيشة وحاجتهم الملحة إلى دعم مالي لتغطية متطلبات الحياة الأساسية.. على أن يتم خصمها، وفقاً للآليات المعتمدة داخل المؤسسة». ودعت الجامعة إدارة الخطوط التونسية إلى «التفاعل الإيجابي مع هذا الطلب وصرف التسبقة في أقرب الآجال، لما لذلك من تأثير مباشر على استقرار الأعدان وقدرتهم على مواصلة أداء مهامهم في أفضل الظروف»، على حياة العاملين وأسراهم.

إلغاء الإضراب القطاعي للبلديين بعد التوصل إلى اتفاق مع الطرف الحكومي

وترسيمهم بعد استكمال الإجراءات الإدارية اللازمة والنظر في ملفات انتدابهم كمتعاقدين مع المصالح المختصة. وبخصوص إصدار نظام أساسي لأعدان الوكالة البلدية للخدمات البيئية فقدت تمت الإفادة بأنه بصدد الامضاء أما بالنسبة إلى تنقيح مشروع النظام الأساسي الخاص بأعدان الوكالة البلدية للتصرف فقد تمت الإشارة إلى موافقة مجلس إدارة الوكالة على مقترح التنقيح وإتمام الإجراءات المرتبطة به. وبالنسبة إلى تفعيل الترقية الاستثنائية للسلك الفني المشترك فقد وافقت الوزارة على النظر في الترقية الاستثنائية لفائدة السلك الفني المشترك بالإدارات العمومية على المستوى الوطني.

وبخصوص تسوية وضعية الأعدان الحاصلين على أحكام قضائية لدى قاضي الضمان الاجتماعي في علاقة بسنوات العمل على حساب الحضائر ما قبل 2011 فقد أكد الطرف الحكومي ومصالح رئاسة الحكومة حرصهم على تنفيذ الأحكام القضائية، والموضوع محل متابعة من جميع الهيئات. شكر وتنويه بجهود النقابات الأساسية

إثر إمضاء الاتفاق أصدرت الجامعة العامة للبلديين بلاغا وجهت من خلاله الشكر إلى كافة هيئاتها النقابية التي عملت من أجل التعبئة والتواصل المباشر مع منظورها بمختلف المؤسسات والجهات حرصا منها على ضمان نجاح الإضراب الذي كان مقررا ليوم 13 مارس الجاري. وأوضحت الجامعة العامة أن الجلسة التفاوضية التي انتظمت والتي أدت إلى إلغاء الإضراب المقرر قد لاحظ خلالها الوفد النقابي نوايا جديدة من سلطات الإشراف لحلحلة التفاوض بشأن مجمل المطالب المرفوعة وذلك أولا عبر حضور الجهات المسؤولة من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ومصالح رئاسة الحكومة وثانيا من

تم الاتفاق على إلغاء الإضراب القطاعي للبلديين المزمع شنه يوم 13 مارس الجاري وذلك بعد التوصل إلى اتفاق حول المطالب المطروحة خلال جلسة صلحية انطلقت واستمرت لساعات جمعت بين وفد نقابي ترأسه الأخ محمد الشابي الأمين العام المساعد للاتحاد المسؤول عن الوظيفة العمومية وممثلي الجامعة العامة للبلديين وعلى رأسهم الأخ مكرم عمادية الكاتب العام للجامعة وضم الوفد الحكومي ممثلين عن وزارة الإشراف ووزاري المالية والشؤون الاجتماعية وممثلين عن مصالح رئاسة الحكومة.

بخصوص النظام الأساسي الجديد لأعدان البلديات فقد تم الاتفاق على استئناف التفاوض حوله على ضوء التعديلات التي جاءت في إطار مراجعة مجلة الجماعات المحلية وفقاً للدستور الحالي. وقد وافقت الوزارة على دراسة كيفية تمكين الأعدان من منحة الخصوصية بناءً على طلب ممثلهم. أما بخصوص الأمر 1143 الخاص بإعادة التوظيف فقد اتفقا الطرفان على تكفل وزارة الإشراف بمراسلة البلديات من أجل ضبط حاجياتها في مجال إعادة التوظيف. وقد وافق الطرف الحكومي أيضا على مقترح إقرار يوم وطني خاص بالعمل البلدي على أن يتم لاحقا تحديد تاريخه وحول مطالب الطرف النقابي بمراجعة مجلة الجماعات المحلية أفاد الطرف الحكومي أن المجلة حاليا في طور المراجعة. وبالنسبة إلى تفعيل إجراءات الصحة والسلامة المهنية فقد تقرر تفعيل المنشور الوزاري حول شروط الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك توفير التجهيزات الضرورية للعمال. وكذلك الشأن بالنسبة إلى مراجعة المدونة المهنية إذ تم التوافق على تحديثها وفقاً لمتطلبات الوظيفة العمومية كما سيتم تسوية وضعية الأعدان المتعاقدين في البلديات والمنشآت التابعة

وزارة التربية / الكتابة العامة

الإدارة العامة للبناءات والتجهيز

إعلان طلب عروض عدد 2025/07 اقتناء وسائل نقل لفائدة مصالح وزارة التربية

تعتمد وزارة التربية الإعلان عن طلب عروض تحت عدد 2025/07 لاقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية وذلك طبقا للخصائص الفنية والكميات المدرجة بكراس الشروط.

| الحصة | محتوى الحصة | مبلغ الضمان الوقتي بالدينار |
|-------|-----------------------------|-----------------------------|
| 8 | قميص للنساء | 75 |
| 9 | Tailleurs Hiver pour dames | 120 |
| 10 | Tailleurs Eté pour dames | 120 |
| 11 | حذاء للرجال | 130 |
| 12 | حذاء للنساء | 60 |
| 13 | sabot pour homme | 10 |
| 14 | sabot pour femmes de ménage | 35 |

| الحصة | محتوى الحصة | مبلغ الضمان الوقتي بالدينار |
|-------|----------------|-----------------------------|
| 1 | قميص صيف رجال | 60 |
| 2 | قميص شتاء رجال | 70 |
| 3 | كسوة للرجال | 510 |
| 4 | معاطف رجال | 175 |
| 5 | ربطة عنق | 65 |
| 6 | دراعة رجال | 10 |
| 7 | دراعة نساء | 35 |

وسيتم اعتماد منظومة الشراء العمومية على الخط «TUNEPS» حصريا

- فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة تحميل كراس الشروط مجانا وذلك عبر التسجيل بمنظومة الشراء العمومية على الخط «TUNEPS»

- يرسل الطرف المحتوي على الضمان الوقتي عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو تسلّم مباشرة إلى مكتب الضبط بوزارة التربية مقابل وصل إيداع وذلك على العنوان التالي:

الجمهورية التونسية

وزارة التربية - الإدارة العامة للبناءات والتجهيز (شارع باب بنات 1030 تونس)

طلب عروض عدد 2025/07 - اقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية

ويتم ارسال العروض الفنية والمالية وجوبا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط وتخول لهم ارفاق الوثائق الادارية المنصوص عليها بالمصاحب لعروضهم بصفة آلية باستثناء وثيقة الضمان الوقتي.

- تتم عملية فتح العروض باعتماد منظومة الشراء العمومية على الخط «TUNEPS» في جلسة علنية وذلك يوم الاربعاء 16 افريل 2025 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر وزارة التربية الكائنة بشارع باب بنات 1030 تونس.

- يمكن للمشاركين في طلب العروض الحضور في جلسة فتح العروض وذلك بالمكان والتوقيت المحدد أعلاه

- يبقى العارضون ملزمين بعروضهم لمدة تسعين (90) يوما ابتداءً من اليوم الموالي لفتح العروض.

في اليوم العالمي للمرأة 8 مارس

حكاية السيدة فاطمة بائعة الخرشف على الطريق الرابطة بين كندار والقيروان

عجزت عن توفير ثمن دواء الدم والسكر وخجلت أن أمد يدي إلى بناتي

* حوار وتصوير رمزي الجباري

كان من الممكن أن لا تقبل الحديث إلينا لكنها حين عرفت أن الصدفة وحدها وضعتنا أمامها تحدثت عن وضعها الاجتماعي المزري في اليوم العالمي للمرأة السيدة فاطمة بائعة الخرشف على الطريق الرابطة بين معتمدية كندار من ولاية سوسة والقيروان لم تكن متكلفة وإنما على بساطة حاجياتها الانسانية خاصة، غاصت بنا في عالمها الخاص مع بيع الخرشف وأسباب وجودها يومياً على الطريق في هذا الحوار الخاص بالشعب أشياء تكشفها السيدة فاطمة لكل الذين تناسهم الإدارة وكل من هو محبوب عليه خدمة هؤلاء وهم في أرذل العمر بما أنها لم تجد دواءً تقاوم به أمراض العجز والشيخوخة فكان لا بد من مواصلة النضال لأجل توفير ثمن دوائها على هذه الأرض لأن فيها ما يستحق الحياة بدأتها بالسؤال عن أحوالها الصحية خاصة. فقالت لو قلت طيبة فإنني سأخفي عنك الحقيقة، لكن ما أود قوله هو انني في مثل هذا العمر أعاني من مرضين إثنين وهما «السكري وضغط الدم».

* قلت لماذا التواجد على الطريق ألا يمثل ذلك خطراً وأنت في مثل هذا العمر؟

- اضطررتني صحتي إلى الخروج إلى الشارع لأوفر ثمن الأدوية غير المتوفرة في مستشفى كندار، وهذا ليس حالي وحدي إنما ثمة آلاف الحالات مثلي غير قادرين على توفير ثمن الادوية التي ننظر في الكثير من الأحيان إلى الحصول عليها من الصيدلية الخاصة الموجودة بكندار.

* ألا يتوفر دواء السكري والدم في صيدلية مستشفى كندار؟

- الدواء غير متوفر وحتى إن توفر فبكميات قليلة جداً لا تفي بحاجة المرضى في معتمدية كندار.

* لماذا هذا التواجد على الطريق



بيع مادة الخرشف؟

- هي الضرورة، اضطررتني إلى التواجد على الطريق لعلي أحصل من خلال بيع الخرشف للمارين في هذه الطريق على ثمن الدواء...

* أليس لك عائلة يمكن أن توفر لك الدواء واحتياجاتك الأخرى؟

- أنا أم لـ5 بنات وخجلي يمنعي من مدي للحصول على ثمن الدواء من عندهن بسبب أنهن

متزوجات وكل واحدة منهن على ذمة زوجها كما أن ظروفهن الاجتماعية والمالية ليست على أحسن ما يرام.

* وماذا عن زوجك؟

- هو متقاعد وما يحصل عليه قد لا يكفي هو الآخر بحكم أنه مريض وله مصاريف كثيرة.

* أين كان يعمل؟

- كان يعمل حارساً ليلياً لمقر معتمدية كندار.

* ألا يحصل على تقاعد مجز بعد سنوات العمل؟

- خجلي يمنعي من الحديث معه في مثل هذه المسائل.

* أين المرشدة الاجتماعية من كل هذا ألم تترك سواء في مكان التواجد على الطريق أو في مكان السكن؟

- لا أعرف أنه ثمة مرشدة أصلاً في كندار.

* ثم لماذا تلك التنهيدة؟

- تذكرت أنه حين أذهب إلى مستشفى كندار علي أن أدفع مقابل تسجيلي وهو 1500 مليم للحصول على الدواء وفي الكثير من الأحيان أدفع 1500 مليم ولا أحصل على الدواء.

* من أين تدّطين على 1500 مليم للتسجيل؟

- قبل أن أتواجد في هذا المكان كنت أجمع هذا المبلغ من عند أولاد الحلال.

* هك دفعك هذا المبلغ للخروج للشارع؟

- نعم هذا هو سبب تواجدي على الطريق لأوفر هذا المبلغ بعرق جبیني.

* من أين تأتينا بالخرشف؟

- من عند أهل الخير طبعاً...

* أين الدولة من كل هذا؟

- قالت الحمد لله على كل حال. إلى حد هنا انتهى حديثي مع السيدة فاطمة، فهل تعرف هذه المرأة أن لها عيداً... لا أعتقد، لأن حاجتها إلى الدواء لمواصلة الحياة أهم من عيد الحديث فيه عن المكاسب أكبر من الواقع الذي تعيشه هذه المرأة وأمثالها كثر جداً.

أعوان شركة SPB في إضراب يومي 17 و 18 مارس 2025

يعتزم أعوان شركة SPB تنفيذ إضراب يومي 17 و 18 مارس 2025، احتجاجاً على عدم تلبية مطالبهم المهنية والاجتماعية. وتتمثل أبرز المطالب في: تكريس الحق النقابي ومراجعة المنح وزيادة قيمة وصولات الأكل وإحداث منحة إنتاج واعتماد الشهر الثالث عشر وتسوية ملف العطل السنوية خاصة الأجر. يأتي هذا التحرك في إطار سعي الأعوان إلى تحسين ظروفهم المهنية وتحقيق العدالة الاجتماعية داخل المؤسسة.

مؤتمر النقابة الأساسية لعمال شركة Acst للإلكترونيك بمنزل جميل



انعقد مؤتمر النقابة الأساسية لعمال شركة Acst للإلكترونيك بمنزل جميل وأسفر عن انتخاب المكتب النقابي المتكوّن من الإخوة نور الهدى صمندل (كاتباً عاماً) وفوزي السعيداني ومحمد الدقي ومنصف الدريهمي ومحمد علي بن صابر (أعضاء).

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

نضال متواصل ضدّ كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي



تحلّ علينا هذه الذكرى العالمية والمرأة في تونس والعالم لا تزال تخوض معاركها من أجل الحرية والكرامة والعدالة والمساواة. وإن الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي جعل من الدفاع عن حقوق المرأة ركيزة من الركائز الأساسية في نضاله الاجتماعي والنقابي، يجدد تأكيده على ثوابته في مناصرة قضايا النساء ودعم نضالاتهن ضد كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي وجميع مظاهر التمييز باعتبارها نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي القائم على الاستغلال بأشكاله المختلفة، والتمييز ضد المرأة ليس إلا ركنا من الأركان الأساسية لهذا النظام. وإذ نفتخر بالمتكسبات التي حققتها المرأة التونسية بفضل رواد الإصلاح والتطوير وبفضل نضالاتها المستمرة، فإننا في المقابل نعبر عن قلقنا الشديد إزاء تراجع دور المرأة ومكانتها وتمثيلتها في الحياة السياسية وتزايد التعدي على حقوقها المواطنة التي تظهر من خلال ارتفاع أرقام التحرش والعنف وحوادث القتل.

كما نعبر عن رفضنا للحيف الاجتماعي الذي تعانيه المرأة وخاصة في مجال العمل والذي يتجسد على سبيل المثال في تفاوت معدلات البطالة والفقر في صفوف النساء بمعدلات تفوق غيرهن من الفئات الاجتماعية، كما يتجسد في تفاوت ظاهرة التشغيل الهش واستغلال المرأة العاملة في الوسط الحضري والريفي، حيث تعاني النساء في المصانع والحقول من ظروف عمل ونقل غير إنسانية أدت في أحيان كثيرة بأرواح كثيرات منهن، ويتعرضن إلى انتهاكات صارخة لحقوقهن الأساسية في غياب شروط العمل اللائق وأي حماية اجتماعية حقيقية.

إن استمرار هذه الأوضاع هو شكل حديث من العبودية يجب وضع حد له عبر تفعيل القوانين الرادعة وتعزيز آليات الرقابة وتوفير الضمانات الاجتماعية والصحية اللازمة.

وعليه، فإننا نؤكد على:

1 - ضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحقوق

الفعلية للنساء العاملات، خصوصا في القطاعات الهشة ومنهن عاملات المنازل وعاملات الفلاحة وعاملات النظافة في شركات المناولة، الوجه الآخر للمتاجرة باليد العاملة.

2 - تفعيل الآليات القانونية لحماية النساء من الاستغلال والانتهاكات، خصوصا في الأرياف.

3 - تعزيز التشريعات الوطنية والدولية بالإسراع بتطوير التشريعات الشغلية والاتفاقيات القطاعية المشتركة وذلك من أجل القطع مع التمييز في حقوق العاملات في القطاع الخاص من جهة والقطاع العام والوظيفة العمومية من جهة أخرى، والمصادقة على اتفاقية العمل الدولية عدد 190 المتعلقة بمناهضة العنف والتحرش في عالم العمل وتفعيل الآليات والإجراءات الواردة بالقانون الأساسي عدد 58-2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 والمتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة، وتفعيل الأوامر والقرارات المنبثقة عنه وأيضا الإسراع بالمصادقة على اتفاقية العمل الدولية عدد 189 المتعلقة بحماية العاملات المنزليات وخاصة تجاوز النقص الواردة بمشروع قانون 118 - 2020 المتعلق بالعمل المنزلي بما يمكنه من بلوغ أهدافه المتمثلة في حفظ كرامة هذه الفئة الهشة من العاملات وتنظيم العلاقات الشغلية وتوفير الحماية الاجتماعية والحماية من الاستغلال الاقتصادي والقطع مع تشغيل الأطفال والحد من الانتهاكات كالعنف

بأنواعه والتحرش والإهانة والاستغلال عموما.

كما لا يفوتنا أن نجدد تضامنا المطلق وغير المشروط مع المرأة العربية في مواجهة الأزمات الحروب والتهمير والفقر والتهميش وفي مقدمتهن المرأة الفلسطينية التي تعاني عذابات الأسر والاعتقال وآلم الجراح وتواجه أعتى آلة إجرامية استعمارية، في ظل حرب إبادة ممنهجة يشنها الكيان الصهيوني المحتل على شعبنا في فلسطين.

إن المرأة الفلسطينية أثبتت هويتها النضالية وقدرتها على الصمود والمواجهة والمقاومة دفاعا عن حقها وحق شعبها في الحياة الكريمة والحرية والحق في تقرير المصير والتصدي للسياسة الممنهجة للتهمير. ونحن في الاتحاد العام التونسي للشغل بمناسبة هذه الذكرى العالمية نعبر مجددا عن مساندتنا للأمشروطة للمرأة في مواجهة الأزمات ونحیی بالخصوص المرأة الفلسطينية في صمودها وتصديها ضدّ التهمير القسري كما ندعم مقاومتهن دفاعا عن الحقوق الوطنية الفلسطينية ومن أجل التحرر والكرامة والمساواة ومقاطعة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

عاش الثامن من مارس، يوم المرأة العالمي عاشت المرأة العاملة الكادحة.

عاشت نساء فلسطين ونضالهن من أجل الحرية والمساواة.

* الأمين العام نور الدين الطوبوي

المرأة الفلسطينية في العيد العالمي للمرأة



يتردد في ذهني وبشكل كبير في اليوم العالمي للمرأة، لكنه يتردد اليوم بحزن شديد، وبوجع أشد بالنظر إلى ما تعانيه المرأة سواء في قطاع غزة أو في مخيمات شمال الضفة الغربية هذه الأيام، وأقول في نفسي كيف لهذا العالم أن يسكت ويتغاضى ويغض الطرف عما تعانيه المرأة، من نقص فادح في احتياجاتها الأساسية التي أقرتها القوانين السماوية والأرضية على حد سواء.

عتبي على الأمة العربية والإسلامية وهي تشاهد بأم عينها المرأة الفلسطينية وهي تضطهد وتهان وتحرم، عتبي على من يحملون القرآن منهجاً ويهبون بغضب حين تطالب المرأة بحريتها وحقوقها، وينسلون مثل النعام إلى جهورهم حين تنتهك حقوق المرأة وتعدم حياتها ومستقبلها.

عتبي على العالم، أو ما يطلق عليه بهتاناً بالعالم الأول المتحضر، الذي يرى ولا يرى، يشاهد ولا يحس ولا يتحرك ولا يرف له جفن إزاء ما تعانيه المرأة في نور شمس وجنين وجباليا والشاطئ والنصيرات وفي كل مكان، على يد الجنود المدججين بالنار والحقد والكرامية على المرأة الفلسطينية، أصل حكايتنا وراعتها وساقية جمالها الأبدي الخالد.

أنخيل وأنامل وأحزن أننا في حضرة القرن الواحد والعشرين، وما زالت المرأة الفلسطينية تنتهك حقوقها كما لم يحدث في أفضع التجارب البشرية قسوة ودموية ودماراً، هذا ليس عتياً على الزمان ولا غضباً على معطيات الجغرافية المحايدة التي تمنحها البشرية بعداً أعمق في الوعي والضمير والإنسانية، إنه عتب وغضب على من يكتبون تاريخ هذه الأيام، ويبرعون

في شرح معطيات التنمية البشرية في العالم والتقدم والتطور والانطلاق إلى آفاق أكبر إلى المستقبل، وأتساءل، أي مستقبل هذا الذي يسعى إليه العالم والمرأة يسلب حقها في أن تعيش وتمارس دورها الوجودي العظيم في عالم يصون كرامتها وحقوقها واحتياجاتها؟

بدلاً من ذلك، سلبت المرأة الفلسطينية بيتها الآمن، وألقيت بيت الزوج في وجهها، دون توفير أبسط احتياجاتها، ودون اهتمام بأذى أحلامها ومشاعرها واهتماماتها، لقد أمعن الاحتلال من جملة ما ارتكب من جرائم انتهاكها لأبسط حقوق المرأة والطفل والشباب والكهمل والإنسان

في كل أشكال معيشته وزمنه وحياته ومكانه، بالطول والعرض والارتفاع، حرمه حقه في الحركة وحقه في أن يتعلم وحقه في أن يمشي طريفاً آمناً، وسلط عليه زعران عصرنا وتنازه ومغوله، لكن للأسف، لقد وجد هذا الاحتلال حامياً وراعياً ومشرعاً في أقاصي الأرض البعيدة، يغضون الطرف عن جرمته، ويكملون يومهم بلا مبالاة ترتقي إلى مستوى الجريمة. في يوم المرأة الفلسطينية: صبرك هو أملنا الأبدي.

كل عام والمرأة الفلسطينية على قدر التحدي والصعاب والأمل.

* مؤيد شعبان

تونس المريضة بعصاب الانتقام من السياسة

* الطابع الهراغي

«آه، إذا لم أكن ملكا فسوف أفقد أعصابي» (لويس الرابع عشر)
إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة»
(سورة النمل/ الآية 34) «القانون الظالم ليس قانونا على الإطلاق»
(القديس أوغستين)

* فوبيا ترذيل السياسة

مما يروى عن الملك حسين قوله في خضم أحداث أيلول الأسود (1970):
هذا البلد إما أن أحكمه أو أن أحرقه. ما صرح به ملك الأردن علنا هو
ما يضمنه لشعوبهم نظراؤه من الحكام العرب ويلهجون به مواربة
ومخاتلة. وما تحفل به المراجع عن المعز لدين الله الفاطمي يختزل
عقلية يتقادم الزمان وهي دوما باقية متجددة متناقلة. لما دخل
المعز مصر أراد القوم امتحانه في شجرة النسب فسأله نقيب السادة
الأشراف عن نسبه فجذب نصف سيفه من غمده وقال: هذا نسبي
وأحضر كيسا من الذهب نثره على الجند قائلا: هذا حسبي. ترجمته:
السيف أصدق أبناء من الكتب والمال أكثر إفحاما وإغراء من الورع.
شأن الحكم في البلدان التي تمت للفضاء العربي الإسلامي بصلة - منذ
محنة واقعة سقيفة بني ساعدة - شأن عجب فريد بقدر ما هو محير،
غريب ومربك. أكثر ما يحير فيه أن الدولة في مجتمعاتنا الشرقية
الغارقة في الأوهام هي التنظيم السري الوحيد المعترف به علنا وعلى
رؤوس الأشهاد. دولة تلبس جبة فرعون مارقة عن عصرها، مستهتره
بأبجديات المنطق حتى في بعده الشكلاني الصوري، متبرمة بكل قانون،
خارقة لكل الأعراف ومتطاوله على كل المواثيق وضعيتها وسماويها.
دولة هاجسها الأبدى كيف تؤصل توارث السلطة والسلطان وتثبت
أركانها وتضمن استمراريتها كعمدة ضرورية لتأبده. سخريّة التاريخ
شاعت أن يكون الحاكم العربي من سلالة ينخرها هاجس مرضي: أن
ينتصب خليفة حاملا يراود السلطة ويغتصبها بالاحتكام إلى حراب
العسكر، بالتورث المشحون بذهنية ثأرية، بانتخابات (بعضها من
باب جبر الخاطر ومن باب استبله الرأي العام الأجنبي) يصر على أن
يكون التزوير فيها على غاية من الشفافية ويكون الاستهتار بأبسط
بروتوكول يفترض أن يطبع أية انتخابات على غاية من الوضوح.
نظام الحكم في أمة «اقرأ» ملكيا كان أم جمهوريا مشدود إلى إرث
استأصل فبات عقلية، هي عقلية الاستخلاف واستتبعاتها مفهوما
وتأصيلا وتصورا وممارسة بما هي توريث مغلف يُقدّس فيه ما اعتبره
الفقهاء مدنسا (الحكم والجاه والتملك والعصبية) ويُدنس فيه ما
اعتبروه مقدسا ويُنتهك على قارعة الطريق (الدين والشرع والسيرة)
بالاحتكام إلى الشريعة وفي أزدل قراءاتها الممكنة، يافطها البراقة
مقاصد الشريعة، مع ضمان التفنن في تأويلها على المقاس وعلى
حساب النص لتشريع الأرضي على حساب السماوي وفرضه بحد
السيف كلما اقتضى الأمر ذلك (بالطبع يبقى لكل عصر سيفه وحسبه
ونسبه). الحاكم في بلدان أمة العرب - ملكا كان أم رئيسا، أميرا كان
أم سلطانا - جاثم على الرقاب كقدر محتوم لا ينخلع من على عرشه
ولا يبرح كرسيه. الإمكانية الوحيدة واليتمية التي تفرض التداول على
الحكم وبطريقة قسرية تظل ضربة حظ موكولة إلى إحدى التورتين
(في هذه المسألة الثالث مرفوع)، انقلاب في القصر في جنح الظلام
بتزكية من هذه المخابرات أو تلك، إن لم يكن بتدبير منها وإشرافها
أو ذلك «الخطر الداهم»: ثورة القبر. وحتى ثورة القبر هذه فإنها
ما كانت يوما حائلا دون تمرير التورث بالتعيين كما هو الشأن مع
أولياء العهد في النظم الملكية وبالتحابيل على القوانين والدساتير التي
لا تخلو هي الأخرى من الأعاجيب والخروقات المتكررة وتطويعها
بشكل فجّ مفضوح وهمجي هو إلى المسخرة أقرب كما هي القاعدة
المألوفة في الأنظمة المسماة جمهورية. ومثال اغتصاب السلطة في
واضحة النهار لفائدة بشار الأسد (جوان 2000) خلفا لوالده في تلك
المسرحية السمجة الهجينة ليس بالحالة الفريدة. «إن أعظم أشكال
الاستبداد تُرتكب دوما باسم أسمى القضايا» (توماس باين). أضح
عقاب يمكن أن يسلمه التاريخ على من تجرؤوا على الثورة على
الواقع البائس المفروض عليهم، دون أن يطلقوا الأوهام، أن يُبعث
فيهم دعي يجهض ثورتهم باسم حمايتها وتصحيح مسارها وتوسيع
آفاقها. ولنا في تونسنا أدلة ليس أقلها «الهيئة العليا لتحقيق أهداف
الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» المعروفة اختزالا
باسم رئيسها «هيئة بن عاشور» كتمثال ساطع على ما يمكن أن يلحق

أنبل القضايا من تفسخ والتفاف وتزوير. وليس 25 جويلية في بعد
من أبعاده غير حلقة من حلقات الانقلاب على ثورة التونسيين
والثشفي منها. التسريع بإعادة إحياء ورسكلة دولة بن علي دون
بن علي بات إسمه في سردية صاحب المسار وفي عرف أنصار المسار
وشراحه ومفسريه وعزافيه لحظة وعي، انعطافة العودة بتونس
إلى مسارها الثوري الذي انطلق ذات 17 ديسمبر 2010 وتم وأده
وإجهاضه بمؤامرة ليلة 14 جانفي 2011 طبقا لرواية قيس سعيد
وفتاوى المتيمين بمعجزة المسار.

* تونس المريضة حسا ومعنى

تونس البلد الذي نجح شعبه في إكراه بن علي وأصهاره الطرابلسية
على التثني والرحيل بشكل فاجأ جميع المتابعين لما يعتمل في
المنطقة، وكان ذلك في حيز زمني قياسي نسبيا وبأقل ما يمكن من
التكاليف مقارنة بما هو منتظر ومعروف عما يصحب عادة الثورات
من خسائر مادية وبشرية، تونس هذه تجد نفسها وبفعل فاعل في
مهبط الريح بشكل مرعب ومخيف. ذلك ما أرادها لها حكماها ومن
ارتأى من طبقتها السياسية أن يكون ديكورا على مقاس الترويكات
في عشية التكد. وذاك ما بشرها به حاكمها الجديد بأكثر صلف
وعجرفة وميوعة.

يكفي فقط أن نستحضر ما يتهدد بلد الحداد وبشيرة بن مراد وراضية
التصراوي ومية الجريبي من نسف لمكاسب المرأة (على محدوديتها)
والعودة إلى التثني في مواضيع كان الطاهر الحداد قارعها أيام صراعه
مع «إكليسوس الزيتونة» وبتنهافتها وتفاهتها منذ مطلع الثلاثينات.
جحافل الوافدين على تونس لعرض بضاعتهم «التثويرية» والدعوة
إلى الامتداع بشطحات فقهاء نظام الملاي إهانة للتوانسة وإرباك
لتطلعاتهم وتسفيه عملي ما يلهج به الرئيس في خطباته وتصريحاته.
تونس محفوفة بمخاطر قاتلة. منسوب الثقة في المستقبل يلامس
الصفر. الاطمئنان إلى هيبة الدولة الغاية العزيرة على كل من حكم
تونس منذ عهد البايات ظل رغبة تطلب ولا تُدرَك، أقرب إلى التكتة
السمجة.

الخطاب السياسي في تونس خطاب يدور حول نفسه. أفرغته سياسة
الانتقام الرسمية من كل رهان بتعمدها التزديد والتثفير والاستعداد
المجاني. في تونس ما بعد 25 جويلية يكاد يخيم شبح 07 نوفمبر بذلك
التبخيس الأرعن لأي فعل سياسي فكري اجتماعي. فمن لا يرى ما
يراه الحاكم متهم ومدان ما قبلنا. وعليه الاجتهاد عساه يثبت براءته.
«سنمر من مرحلة الوعي الباطني إلى مرحلة الإدراك المجتمعي خلال
الخمسة سنوات القادمة مع زعيم الأمة قيس سعيد» (أحمد شفتي).
دعنا من بيضة الديك الأسطورية. فليس مستبعدا، ولن يكون الأمر
مفاجئا إذا تواصل منطق الطبل والمزمار على نفس النسق وبنفس
الوتيرة من التوهم والإيهام والتحمس والحنين إلى العكاظيات أن نجد
أنفسنا عمّا قريب في زريبة فيها يبعث 07 نوفمبر وصانع 07 نوفمبر
دون الحاجة إلى أدنى تروش.

مأساة تونس اليوم بعد 14 سنة على اندلاع ثورتها وقرابة الأربع
سنوات على تسونامي 25 جويلية يصح فيها ما أوردته عن تونس زمن
البايات المؤرخ ابن أبي الصياف في كتابه «تحاف أهل الزمان بأخبار
ملوك تونس وعهد الأمان» في عبارة موجزة مشحونة بالدلالات تخني
عن الإسهاب والتعطيط: «تونس المريضة حسا ومعنى». ذاك ما أرادته
لها القائمون على أمورها والساهرون على إدارة شؤونها: أن يجربوا
فيها عذابات الموت السريري. مناخ عام (في كل أبعاده السياسية
والاجتماعية والفكرية) باهت متعفن إن لم يكن مقرفا، يسوده التوتّر
والتوجس ويهيمن فيه وعليه استفحال عقلية الاستعداد والاستئثار.
نتاج طبيعي لما أصرّ الرئيس على فرضه كتصور وحيد أوحد لكيفية
إدارة الشأن العام بشكل استفرادي لا يستقيم إلا باستباحة احتكار
كل السلطات (تشريعية/ تنفيذية/ قضائية) بتحويل كل المؤسسات
إلى وظائف مجردة من كل ذاتية خاضعة للمراسيم السلطانية
واعتبار العلاقة بالخصوم (كل من يرى خلاف ما يرتتبه حاكم قرطاج
عدو وخصم خصيم) والمنافسين والفاعلين السياسيين حربا ضرورا لا
مجال فيها لأية هدنة، قضية وجود، حياة أو موت (إما البقاء وإما
الفناء). والحرب تخلق قاموسها ومفاهيمها. وفي الحرب تهيم وجوبا
ذهنية الغلبة والمغالبة والقصاص والثأر وحتى الثشفي. عقلية تعكس
جوعا رهيبا للسلطة وتعطشا خياليا للحكم. والرغبة إذا استفحلت
تتحول إلى عقدة تفيض على صاحبها فيصبح لنزوته أسيرا وتصبح

البلاد أسيرة له.

تونس مريضة بحالة حصار شامل واكتئاب معقد وتوجس جماعي
وقلق دائم مستفحل بدرجة ترعب كل فئات المجتمع وشراخه/
مريضة بخوف رهابي من ضبابية المستقبل وانسداد آفاقه وما يخبئه
من مفاجآت/ مريضة بسلطة لا تدري «كوعها من بوعها» شردت
وهامت على وجه البسيطة فأضاعت سبيل العودة إلى الإسطل.
سلطة تخبط خبط عشواء لا ترى نفسها معنية بالتفريق بين عالم
السياسة وما يمليه من نزوع براغماتي إلى الفعل في الإكراهات وعالم
الخطب الرثانة والزخرف اللغوي. سلطة لا تملك برنامجا ولا ترى
موجبا لذلك ولا حاجة لها بتصور. كل زادها وكل زوادها عنتريات
ما قتلت يوما ذبابة وخطاب خشبي مكرور وبلاغة بليدة ركيكة في
غير سياقها وفي غير موضعها. تونس مريضة بنخب، جزء منها صائم
عن التفكير، دخل في إضراب مفتوح عن أعمال العقل. أصابه هو
الآخر الابتلاء بفوبيا الاستمناء الفكري والعهر السياسي المعلن وتوهم
إمكانية تسول العسل من دبر اليعسوب والتدرب على أفانين التورط
في التزلّف للسلطة ومبايعة حاكم عاهته أنه لا يرى إلى التصالح مع
ذاته سبيلا. فأتى له أن يأمن تصالحا مع الآخر؟ نخبة هجم عليها
الإلهام بشكل مباحث وغمرها طوفان الوحي ودمغها فاهتدت إلى
اكتشاف غير مسبوق سيظل لعنتها الأبدية إلى يوم الدين، تلاحقها
في لحظات الصحو وساعات السكر والتخمّر: لحظة وعي منفلت
مصلوب على قفاه تسلل إلى سقيفة قرطاج ليلة 25 جويلية. فكان

ما كان من غرائب حكايات آخر الزمان. تونس
مريضة مؤسّسة قضائية ارتأت أن تتأقلم مع التعليل وتكتفي بأن
تلعب دورا وظيفيا أخذا بخاطر الرئيس (أن يكون الأمر من باب
الخوف أم من باب القناعة فذلك شأن أمره موكول لعزافي تفسير
الأحاجي والألغاز). مؤسسة أراد لها النظام الحاكم أن تكون خادما
للدولة القانونية وليس لدولة القانون. تونس مريضة بواقع منظمات
وطنية مستهدفة تعمد الرئيس تهجينها وتهميشها وجعلها خارج
الخدمة. فبات أقصى اجتهادها في ما تروم تحقيقه أن تسلّم من
السحل والاستئصال.

تونس مريضة بمشهد إعلامي عمومي أتعس وأفدح من ذاك الذي
كان يقال عنه إعلام العار. منغلق على نفسه لا يعنيه ما يجري حوله
إقليميا وعالميا. إعلام مزهو بالتفنن في صنع التفاهة والتزويج لها،
يعتدي على الذائقة العامة وتبجح. أغلبه ارتضى أن يكون واجهة
ومنبرا لهتك الأعراض على المباشر وعقد محاكمات قضايها لم تزل
أسيرة أروقة المحاكم. السمة الأبرز لمسار الحياة السياسية والاجتماعية
والفكرية في تونس خلال النصف الأول من عشية «العهد السعيد»
عنوانها استكمال مشروع الانتقام من الفعل السياسي وليس فقط
من الفاعلين السياسيين. نزعة الاستئصال هذه خلقت من اعتمالاتها
فلسفتها ورؤيتها. صاحبها -رئيس الفرقة الناجية في مواجهة الفرق
الهالكة- يرى نفسه بطلا مأساويا مكلفا برسالة أوكلت إليه، وما كان
يمكن أن توكل إلى غيره: «آن الأوان لنصح التاريخ ولنصح مسار
التاريخ ولنكون في موعد مع التاريخ لنبنى تاريخا جديدا».

مناخ عام (في كل أبعاده السياسية والاجتماعية والفكرية وحتى
التفسي) باهت متعفن إن لم يكن مقرفا، يسوده التوتّر والتوجس
ويهيمن فيه وعليه استفحال عقلية الاستعداد والاستئثار. نتاج طبيعي
لما أصرّ الرئيس على فرضه كتصور وحيد أوحد لكيفية تسيير شؤون
الدولة والمرفق العام بشكل استفرادي لا يستقيم إلا باحتكار كل
السلطات (تشريعية/ تنفيذية/ قضائية) بتحويل كل المؤسسات إلى
وظائف تابعة للرئاسة واعتبار العلاقة بالخصوم (كل من يرى خلاف
ما يرتتبه حاكم قرطاج عدو وخصم خصيم) والمنافسين والفاعلين
السياسيين حربا ضرورا لا مجال فيها لأية هدنة، قضية وجود، حياة
أو موت (إما البقاء وإما الفناء). وفي الحرب تهيم وجوبا ذهنية
الغلبة والمغالبة والقصاص والثأر وحتى الثشفي. عقلية تعكس جوعا
رهيبا للسلطة وتعطشا خياليا للحكم. والرغبة إذا استفحلت تتحول
إلى عقدة تفيض على صاحبها فيصبح لها أسيرا. كوجيتو قيس سعيد:
«لن أسلم وطني لمن لا وطنية له»/ «قولوا نعم حتى لا يصيب الدولة
هرم»/ «نحن في حرب تحرير ولسنا في حملة انتخابية». من تسيطر
عليه هذه الكوابيس سيرى كل من يملك رأيا جزءا من الفرقة الضالة
(خونة وعملاء ومتأمرين وماجورين).

رحم الله الجاحظ: «إن البلاء كل البلاء أن يكون الرأي لمن يملكه دون
من يبصره».

في كامل البلاد:

الأسعار من نار والمواطن محتار.. والحكومة تنظر في الأمور



الجيب للأبناء الصغار..
- 35 دينارا لكل من بائع الدجاج وبائع الخضر لإعداد وجبتيّ الغذاء والعشاء، وهي وجبات متواضعة إذ نادرا ما تسمح الإمكانيات باقتناء لحم الخروف أو السمك الرفيع الذي يصل الكيلوغرام الواحد منهما بين 15 و30 و45 وحتى 70 دينارا.
أما الإنفاق الشهري الآخر، فيتوزع بين 300 دينار يقطعها البنك مقابل القرض السكني و470 دينارا أخرى لفواتير الماء والكهرباء وإصلاح ما ينشأ من عطب في التجهيزات المنزلية، وهكذا تفوق مصاريف الشهر الألفي دينار بكثير..
هذا هو حال «الزوالي»...

بالنسبة إلى أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة بدءا بـ«السميقار» فحدث ولا حرج، فقد ثقل كاهل هؤلاء بما فيه الكفاية بعد أن أعياهم الركض وراء -الذي قد يأتي أو لا يأتي- من إصلاح الحال، فقد أمست جيوبهم خاوية إلا من مفاتيح بيوت عجزوا عن دفع معينات كرائها، والشيء نفسه ينطبق على العاطلين والمُعطلين من أبناء هذا البلد شيئا وشبابا، فبعض هؤلاء يعملون حَمالة في الأسواق مقابل ملايين يدفعها لهم الميسورون من الروّاد، وهي لا تكاد تكفي إطعام عائلة محدودة العدد تواجه كغيرها من العائلات التونسية موجة الغلاء سواء في مستوى معيشتها أو في مستوى الخدمات الأخرى التي أصبحت ضرورية، كالكهرباء والماء والصحة والتعليم الخاص والدروس الخصوصية، ناهيك عن بقية المواد الغذائية ممثلة في اللحوم الحمراء والبيض والخضروات التي ارتفعت أثمانها بشكل جنوني.

يحدث هذا كل يوم في ربوع خضرائنا، زمن الصراعات السياسية التي شرعت للنهب والتجويع، فمن المسئول يا ترى؟

* ناجي الرمادي

بخصوص هذا الأمر، هو أن الحكومات المتعاقبة بعد الثورة لازمت صمت القبور، وكأن معاناة المواطنين لا تعنيها في شيء..
الحكومة «موش هوني»..
الملاحظ أن الزيادات المتتالية في الأسعار سواء كانت الأخيرة أو قبل عدة أعوام لم تواجه بردود فعل ناجعة من قبل الأجهزة المختصة في الدولة -كوزارة التجارة- لتخفيف العبء عن المواطن. ما يعني أن الوزارة نفسها لم تكن مستعدة لمواجهة زيادات الأسعار، إما لأنها أي الزيادات كانت مفاجأة بالنسبة إليها، أو لأنه ليس لديها إمكانيات لمواجهة. وفي كلتا الحالتين كان من الأجدى أن تجري الجهات المختصة دراسات استباقية بحثا عن العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في أسعار السلع الاستهلاكية والتي منها:
- اتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة قبل حدوث الارتفاع في أسعار السلع
- القيام بردود فعل مناسبة في حالة حصول ارتفاع مفاجئ للأسعار
- إيجاد والخطط البديلة لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية
- وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتخفيف العبء على المواطن من نتائج الزيادات المفترقة لأغراض سياسية أو تلك التي لا بدّ من حدوثها
- تحديد الإمكانيات المناسبة لمواجهة هذه الزيادات.

إن قيام المصالح المختصة بوزارة التجارة بمثل هذه الدراسات قبل حدوث الزيادات في أسعار السلع الاستهلاكية، يمكن أن يدعمها في مواجهة العوامل المؤثرة على أسعار تلك السلع بشكل علمي مدروس يسمح بمنع أو تخفيف آثار هذه العوامل على المواطنين وعلى البلاد بشكل عام..
نفقات يومية لمن دخله ألف دينار في الشهر...
- 25 دنائرا مع مطلع كل صباح مقابل علبة حليب و«حارطين عظم» وخمسة «باقات» من الخبز وقارورة ماء معدني وبعض مصروف

مع إطلالة كل يوم من أيام خضرائنا الأجمل، يسعى المواطن في الأرض بحثا عن لقمة العيش، تلاحقه المتاعب والضغوطات من كل حذب وصوب، فما إن يستريح من فاتورة الكهرباء بجهد بالغ حتى تنزل عليه فاتورة «الصوناد» نزول الصاعقة، تليها تكاليف الدروس الخصوصية الشهرية ومصاريف المناسبات الطرفية، فضلا عن معينات كراء المنزل وأقساط بنك الإسكان والسكن الاجتماعي وغيرهما من تكاليف العيش التي باتت مرهقة حدّ المعاناة المريرة.

أصبحت تكاليف الحياة البسيطة مصدر ضغط أمام الزيادات المتتالية في أسعار المواد الأساسية -بما فيها المواد المدعّمة-، فضلا عن الرفع غير المعلن في مواد أخرى.. وتضاف إلى ذلك مصاريف المداواة، فحتى المستشفيات العمومية يجبر المواطن على الدفع لها مقابل العلاج، هذا إذا كان أجيرا وصاحب دخل قار، فما بالك بالعاطل والمُعطل الذي لا مورد رزق له..

في كل مساء تطلّ علينا عبر شاشات التلفزيون وجوه من مختلف الأطياف السياسية والإيديولوجية -الكل يغني على ليلاه- والتونسيون يتابعون هذا السيل من الكلام مشدوهين، فيزداد الشعور لديهم بأن هموم الساسة في واد واهتمامات الشعب في واد آخر.. الساسة يتصارعون على الحكم واقتسام الغنيمة والشعب عاجز عن إطفاء لهيب الأسعار..

تزايدت في الآونة الأخيرة حيرة المواطنين، بفعل تعاظم نسق ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الذي بدأ مباشرة بعد الثورة -بأسعار الخضروات والغلّال وقوارير الغاز والحليب ومشتقاته والسكر والبيض واللحوم بأنواعها، وأسعار السلع الاستهلاكية الأخرى.. هذا الارتفاع لم يكن الأول، بل سبقه -قبل ذلك- ارتفاع أسعار المحروقات، ما زاد في حيرة المواطنين خاصة بعد التضيق الذي مارسه المؤسسات البنكية على قروض الاستهلاك والتسبقات على الأجور- والغريب العجيب

بالتلميح والتصريح

مدرسة الواجب

الوطني

* لطفي الماكني

مجهود محمود تقوم به منذ أسابيع الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة للتحسيس بأهمية قيام الشباب بالواجب الوطني من خلال أيام جهوية تستهدف من بلغوا سنّ التجنيد لتحفيزهم على الإقبال على دورات التجنيد التي إنطلقت أولها في الأيام الأولى من شهر مارس الجاري بعد ما تمت معانيته من حالة عزوف شملت عشرات الآلاف من المتخلفين دون أسباب مقنعة ما ترتّب عنه الإحالة على القضاء العسكري وهو ما يستوجب على أصحابها الإسراع بتسوية وضعياتهم تجنباً للعقوبات التي ستطالهم.

وتطرح حالة العزوف في صفوف الشباب المطالبين كل سنة بأداء الخدمة الوطنية ضرورة الوقوف عن الأسباب التي تجعلهم يتخلفون على واجب هو مصدر فخر واعتزاز بكل ما في هذه المعاني من صدق وإتناء لوطن تهون من أجله كل التضحيات ونحن نحيا هذه الأيام ذكرى ملحمة بن قردان حيث إنحمت كل القوى الوطنية لصدّ عدوان مخططات الجماعات الإرهابية ودحررتها خائبة على أعقابها بفضل صمود القوات المسلحة بمختلف تشكيلاتها وفي ذلك مثال وموذج للأجيال الجديدة للتشعب بالمحافظة على سياحة البلاد ومناعتها من كل الأخطار التي تحدق بها.

كما أن حالات العزوف التي أصبحت مستشرية تتطلب من مختلف الهياكل والمؤسسات المهتمة بفتة الشباب وأولها التربوية وضع برامج تحسيسية لتعريفهم بأهمية الخدمة الوطنية وما تقدّمه لهم من تكوين شامل أساسه الإنضباط والتفاني من أجل المجموعة وإعلاء الراية الوطنية مع تقديم نماذج وأمثلة إن كانت في مجسمات اتصالية أو أعمال فنية تمجّد بطولات نضالية على مدى تاريخ الحركة الوطنية والترايط بين الواجب الوطني والإستعداد للدفاع عن الوطن والرفع من شأنه لأن مثل هذه النماذج تغيب لدى الشباب واليافعين الذين يجهلون الكثير عن معاني الذود عن الوطن بل إنهم يعتبرون الخدمة الوطنية سنة إجبار يجب البحث عن تعلّات لعدم القيام بها وهم لا يعلمون أن دول أخرى من التي يعتبرونها في أعلى ترتيب الديمقراطية تلزم مواطنيها بالواجب العسكري لفترة تصل إلى السنتين أو أكثر ولا يمكنهم التمتع بأي منافع أو خدمات إذا تخلّفوا عنه وهم في أغلب الحالات لن يقدروا على التأخر ليوم واحد عن القيام به. لذا فإن المطلوب هو إقرار خطة وطنية متواصلة لتحفيز الشباب على القيام بالواجب الوطني والتعريف المستمر بالواجبات المحمولة على الأفراد تجاه أوطانهم وعموم الإقتصار على مناسبات معينة بإعتماد خطاب يلامس تطلعات الشباب ليكون قادرا على اقناعهم وتحفيزهم في الوقت المناسب.

عمار ضية رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك لـ «الشعب»

هناك زيادة في نسق الاستهلاك كل شهر رمضان يستغلها المضاربون للترفيح في الأسعار

الإتصالية يتطلب الاعتمادات المالية وهذا ما لا يتوفر لدينا لانجاز برامجنا وفق المنهجية التي أشرت إليها.
* لا يمكن التنسيق مع أطراف أخرى لتجاوز هذه الصعوبات التي تحول دون إنجاز برامجكم؟

- نحن نحرص كمنظمة وطنية على أن تكون الأطراف التي تنسق معها هيكل ومؤسسات عمومية للحفاظ على استقلاليتنا وقد عرّنا عن استعدادنا للدخول في الشراكة مع كل الوزارات للقيام بعمليات تحسيسية من ذلك اننا توجهنا منذ شهر ديسمبر الماضي إلى وزارة السياحة وطرحنا مسألة ما لاحظناه داخل المنزل غياب الاستهلاك الرشيد أي هناك إفراط في استعمال المواد والوسائل وهذا ما يطرحه حاليا المعهد الوطني للاستهلاك وهو ما يستوجب حملات تحسيسية لما لذلك التبذير من تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني بما ان مليارات تهرد سنويا كما اننا وضمن نفس الاطار نتواصل مع وزارة التجارة والهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والمعهد الوطني للاستهلاك ومختلف وسائل الاعلام لأننا نعتقد انه شريك مهم في إيصال وتبليغ المعطيات.



* إلى متى ستبقى المنظمة رهينة صورة نمطية كون برامجها مرتبطة أساسا بإستهلاك المواد الغذائية؟

- وضعت المنظمة من خلال المكتب الوطني الحالي خطة إتصالية 2022 - 2027 تعطي أولوية للبرامج التوعوية التي تصب في تغيير السلوك عموما وبالتالي فإن كل أنشطتنا وبرامجنا لم تبقى مقتصرة ومحصورة في دائرة ما يعرف بالاستهلاك اليومي لكل ما له صلة بالتغذية لذلك اتصلنا بمجموعة من الكليات بالجامعة التونسية من أجل الارتقاء بمستوى التفكير إلى مستوى أكاديمي عبر توجيه بحوث الطلبة إلى مواضيع من اهتمامنا في المجال الاتصالي الاقتصادي والاجتماعي في مستوى الاجازة والمجستير تحت إشراف الاساتذة الجامعيين اضافة الى سعينا للدخول في شراكات من أجل إنجاز فقرات قارة لتأثيرها الكبير على المتلقى مثل ما هو الحال بالتلفزة والإذاعة الوطنية.

* ما هي المعوقات التي تعترض المجتمع المدني ومنهم منظمة الدفاع عن المستهلك لتكون برامجها فاعلة في التوعية والتحسيس؟

- العائق الأول والأساسي هو مادي حيث كنا نطمح لإنشاء راديو واب مختص يخوض يوميا في كل التفاصيل والسلوكيات كما أن برامج أخرى ألغيت بسبب غياب الاعتمادات المالية ونحن نعول كما أشرنا سابقا إلى التعاون والتنسيق مع الهيكل والمؤسسات العمومية لتنفيذ عديد البرامج التوعوية والتحسيسية في عديد الأولويات التي تهم عديد الفئات من المجتمع.

الهيئة به من أجل مساعدتها في التصدي للمنتجات الغذائية مجهولة المصدر وخطورتها على صحة المواطنين كما ان فروع المنظمة تنسق مع الادارات الجهوية للتجارة لإعلامها بكل ما تقع معاينته من ارتفاع في الأسعار تزامنا مع مثل هذه المناسبات التي يزداد فيها الاستهلاك.

* بما تفسر عدم نجاعة أغلب البرامج التحسيسية أي كان مصدرها للإستهلاك الرشيد للتحكم في المصاريف اليومية؟

- هذا السؤال يحيلنا الى موضوع على أهمية قصوى علميا لتحسيس الجمهور لتغيير سلوكياته وهذا ليس بالأمر الهين لما تعود عليه المجتمع وبالتالي فالمسألة تحتاج إلى عمل دؤوب وفق خطط ومحاصرة للمستهلك في كل تفاصيل حياته وإن جاز القول لابد من «هرسة اعلامية» لان عملية التغيير ليست هينة لمن تعودوا على أهامط وسلوكات منذ سنوات عديدة ولا يمكن ان يتخلوا عنها هكذا بجرة قلم وهذا ما نسعى إليه كمنظمة حيث نعمل على مدى عقود للتحسيس بضرورة التخلي عن تلك الأهامط السلبية وهو عمل يحتاج إلى دعم ومساندة المختصين في علمي النفس والاجتماع لنحقق النتائج المرجوة.

كما لا يغيب على الجميع ان ما نقوم به من جهد للتوعية والتحسيس تعترضه عوائق وأولها ما يقوم به

المضاربون والمحتكرون لانهم يسعون للمحافظة على امتيازاتهم وهم غير مستعدين للتفريط فيها لذلك يستغلون ما لديهم من امكانيات لمحاصرة المستهلك بالتحكم في ترويج بضاعتهم ومن هنا فإننا كمنظمة نراهن على الاجيال الياقة المتشعبة بقيم مغايرة ومترسخة فيها ثقافة الاستهلاك الرشيد وهو ما نقوم به من خلال ورشات التربية الاستهلاكية.

* ما هي الخطة الاتصالية التي ستعتمدها في المرحلة القادمة؟

- لبناء عقلية جديدة لابد من اعتماد المثل الصيني القائل بأفضلية تعلم صيد السمك عوض الحصول عليه لذلك يجب الاهتمام بالتنشئة التربوية كمعرفة التصرف في إطار المجتمع وسنعمل على إعادة التذكير بالمحامل الاتصالية التي أكدت نجاعتها حيث كانت المنظمة تمرر ومضات توعوية في الاذاعات باعتبار ما لها من تأثير بطول الوقت وتكرارها إضافة الى استغلال التكنولوجيا الحديثة لاننا نحرص على «محاصرة» المستهلك بالمعلومات عبر الوسائط الحديثة ومنها الذكاء الاصطناعي وكل ذلك لضمان الجدوى من توظيفها لتنفيذ برنامج يرسخ ثقافة الاستهلاك الرشيد والتخلي عن السلوكات التي لا تراعي حدودا للإنفاق وتباليغ في التبذير، وعموما فإن كل البرامج التوعوية والتحسيسية تستدعي توفر وسائط متعددة ومتنوعة لتمس كل الفئات لان كل محمل اتصالي له تأثير على فئة معينة كما أن انتاج المحامل

شهدت الأيام الماضية من شهر رمضان تزايد نسق الاستهلاك رغم ارتفاع أسعار اغلب البضائع والمنتجات إلا ان طوابير المستهلكين امتدت لمسافات من اجل اقتناءها وفي ذلك مفارقة توقف عندها عمار ضية رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك في حديثه لـ «الشعب» بالاشارة الى ضرورة تجنب اللفه وعدم تكديس الشراءات دون الحاجة اليها وهذا ما يستغله المحتكرون للترفيح في الأسعار كما دعا إلى عدم اقتناء البضائع مجهولة المصدر وقدم برنامج المنظمة للتوعية والتحسيس من أجل ترشيد الاستهلاك تجنباً لارهاق ميزانية العائلات.

* لماذا نعيش طاحونة الشيء المعتاد ككل سنة ارتفاع في الاسعار ولفه على بعض المواد ولا حديث إلا على قفة رمضان؟

- الحقيقة نحن كمنظمة نلاحظ أشياء تتكرر من سلوكيات رغم تكريس جهودنا للتوعية بالامتناع على اقتناء بضائع لا تتوفر فيها شروط السلامة او تلك التي ترتفع اسعارها او التشبث باقتناء مواد غيرمتوفرة الا أننا نقف مجددا كل شهر رمضان على زيادة في نسق الاستهلاك وهو ما يدل على هشاشة في نفسية المستهلك حيث يتصرف بطريقة غير محسوبة وغير عقلانية لذلك نركز في كل انشطتنا في أبعادها المباشرة وغير المباشرة على التوعية بغاية الدفع الى تغيير السلوكيات المضرة بميزانية العائلات ومنها الشراءات هي اقرب للتبذير لانها لا تحتاجها أو هي تزيد عن حاجياتها في الوقت الذي تفرض فيه الظروف الاقتصادية والامكانيات المحدودة ترشيد الاقتناءات حتى تكون متوازنة مع الدخل الأسري أي ضبط برنامج يراعي ويوازن بين الدخل والمصاريف.

* ألا ترى أن هناك مفارقة بين ارتفاع الاسعار وغياب الوعي لدى الكثير من المواطنين بضرورة عدم مجاراة ما يريده المضاربون والمحتكرون؟

- مثل هذه الحالة هي التي يستغلها صيادو الفرص الذين يعرفون تلك الهشاشة التي أشرنا إليها فيرفعون شعارات لمنتجات لا تتوفر فيها الشروط اللازمة للسلامة مع عدم مراعاتها للأسعار الحقيقية وهنا على المواطن الانتباه الى تلك المعطيات وخاصة المتصلة بسلامة المنتج المعروض عليها وفي حالات كثيرة هي منتجات مجهولة المصدر ودون أدنى معلومات عن مكوناتها وبالتالي يمكن ان تشكل خطورة على صحته لذلك نعمل بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية للتصدي لترويج مثل هذه المنتجات التي لا تتوفر فيها المواصفات التي تجعلها صالحة للاستهلاك.

* كيف سيفعل التنسيق الذي أشرت إليه للتصدي للمنتجات مجهولة المصدر؟

- التنسيق سيكون وفق برنامج تشارك فيه مختلف الهيكل والفروع الجهوية باعتبار تواصلها ميدانيا ومواقبتها لمختلف الانشطة الاقتصادية بحيث عند معاينة أي منتج لا تتوفر فيه شروط السلامة الصحية يتم إعلام

المرصد الاجتماعي التونسي

توسيع دائرة المحتجين المطالبين بتسوية وضعياتهم الهدئة والمهتنة وإدماج حاملي الشهادات العليا

الصحافيين ممن صدرت ضدهم أحكاما أو هم محل تتبع كما أشارت إلى ذلك النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين.

واستخلص التقرير ارتفاع نسبة التحركات الاحتجاجية على مدى شهر فيفري 2025 إذ بلغت 427 في حين أنها كانت في حدود 179 في السنة الماضية من نفس الفترة وفي ذلك دليل على تراكم الإشكاليات واستمرار هشاشة الوضعيات مع غياب الحلول الجذرية والدائمة وتكريس ما تضمنه دستور البلاد لسنة 2022 من جملة الحقوق لجميع المواطنين دون استثناء إلا أن ذلك ما زال دون تجسيم ما دفع أغلب الفئات التي تعاني التهميش والإقصاء من التحرك ورفع مطالبهم مباشرة إلى الجهات الرسمية وأولهم رئاسة الجمهورية والحكومة لتغيير واقعهم الحالي وتمكينهم من حقوقهم الأساسية.

الداخلية التي مازالت تشكو الكثير من النقائص رغم مرور كل هذه العقود من لستقلال البلاد.
* تعدد الفاعلين...

توسع دائرة الوقفات الاحتجاجية المطالبة بتحسين أوضاعها المهنية والاجتماعية انعكست على تعدد الفاعلين فيها حيث شملت نشطاء حقوقيين وصحافيين وعمال وموظفين وأعاون إداريين وأساتذة ومعلمين وعمال وعاملات حضائر وطلبة وعائلات مفقودين وأولياء وتجار ومهنيي القطاع الصحي وصيادين وسواق زيادة على سكان عديد المناطق والجهات.

نفس الفترة للتقرير سجلت تحركات ذات طابع حقوقي نددت بالتراجع الحاصل في مكتسب الحريات والحقوق من خلال المطالبة بإطلاق سراح الموقوفين في قضايا ما يعرف بالتأمر وعدد من

للمطالبة بالحقوق وتنفيذها هو التوجه إلى القصر الرئاسي بما يدل على أن أغلب المحتجين لديهم قناعة كون القرار النهائي والنافذ لتحقيق مطالبهم يصدر من رئاسة الجمهورية كما كان بالنسبة لبعض الملفات خاصة المتصلة بالمعلمين والأساتذة النواب وعمال الحضائر.

وتركزت أغلب المطالب المرفوعة من قبل الفاعلين الرئيسيين للوقفات الاحتجاجية بتسوية الوضعية المهنية والحق في التشغيل وتنفيذ الاتفاقات العالقة وتحسين ظروف العمل إضافة الى التحركات المرتبطة بتزدي الخدمات العامة وأولها المطالبة بتوفير الماء الصالح للشرب والربط بالتيار الكهربائي وتحسين البنية التحتية وفك العزلة وإيجاد حلول لمشاكل النقل بالنسبة إلى التلاميذ بعديد مناطق البلاد وهو ما يطرح الاشكاليات ذات العلاقة بالتنمية بالجهات

* لطفي الماكني

توقف المرصد الاجتماعي التونسي في تقريره لشهر فيفري 2025 عند ارتفاع نسق الاحتجاجات المسجلة والمتجسدة في عودة تحركات حاملي الشهادات العليا العاطلون عن العمل للمطالبة بالتشغيل والانتدابات وسن مرسوم يمكنهم من الالتحاق بالوظيفة العمومية.

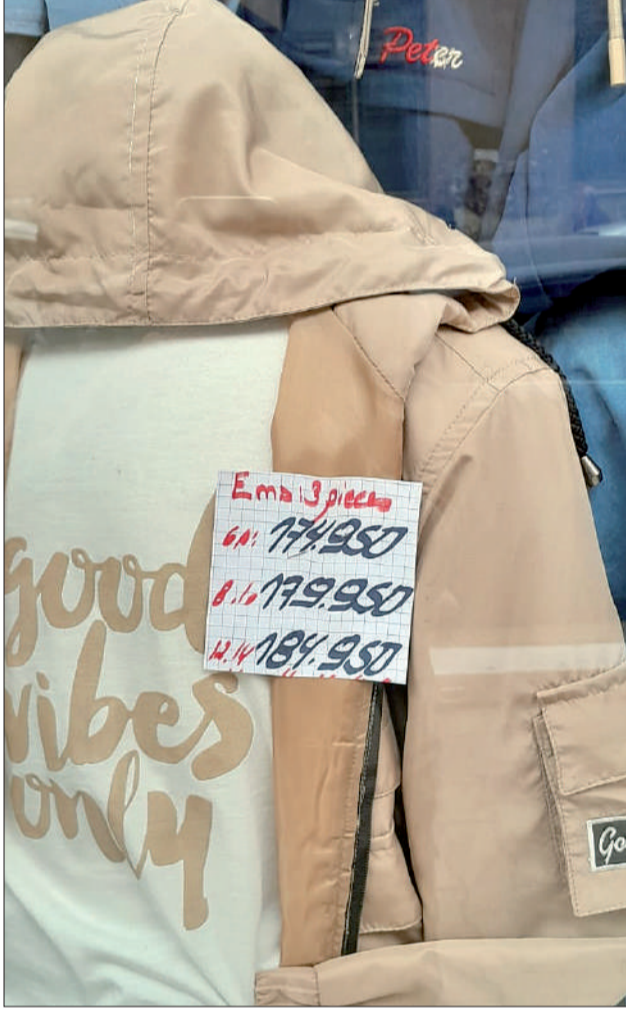
كما شارك في هذه التحركات من وجدوا أنفسهم خارج قائمات الادماج بالنسبة للمعلمين والأساتذة النواب ومثلهم عمال الحضائر الذين لم تصدر بعد الأوامر الترتيبية الكفيلة بتسوية وضعياتهم.

وسجل التقرير سلسلة الإضرابات القطاعية العامة والتي تعكس جملة مطالب لم تتحقق رغم الوعود بتسويتها من قبل الجهات المسؤولة لذلك فإن السمة البارزة في مختلف الوقفات والتحركات

* إعداد رمزي الجبّاري

بعد غصرة أسعار الأيام الأولى لشهر رمضان

العائلات تبحث عن الحلول لمواجهة غلاء «ملابس عيد الصغار»...



فوق طاقة مداخيل المواطن الذي سيضطر لاقتنائها ليدفع ثمنها على أشهر - أي انه سيظل «مرهونا» لعادات العيد وأدبائه وأسعاره الخيالية.

* العادات هي العادات مهما كانت الظروف...

قالت «إسمهان» للشعب - أن رمضان مارس 2025 وبقدر سعادتنا بنزول الامطار فيه فإنه كان شهرا صعبا على كل العائلات التونسية وعلى اختلاف مستوياتها الاجتماعية اذ الكل «رفع عقيرته

للصباح» مع التأكيد أن الاسعار كانت فوق كل التوقعات فما بالك بمصاريف «ملابس الأطفال» وشراء الحلو - لأن اغلب العائلات أصبحت تتفادى «حوصة» اعداد الحلو في منازلها لذلك هي مضطرة لاقتناء حاجياتها من هذه المواد لتكون «الكلفة أعلى» وبالتالي فإن الاكراه ضرورة لارضاء النفوس - ونهني هذه الاطالة مع سهام التي ترى أن حلو العيد «عادة ايجابية» وهي وعائلتها لا تريد القطع معها - خاصة وأن لها حالات وعمات يزرنهن يوم العيد لذلك يكون الواجب من اقتناء الحلو مهما غلا سعره.

ويرى الشاب عبد المجيد أن الشعب التونسي يعيش بأكثر من مدخوله وهذا ليس بطولة وإنما ضرورة، لأن لا أحد قادر على التنازل على ما تراه العين معروضا في المغازات الكبرى وفي الشوارع - اذ أن الواحد أصبح مفروض عليه أن يقتني ما اقتناه الجيران مهما كانت الأحوال ويؤكد عيسى «استاذ عربية» أن متطلبات الحياة أصبحت أكثر من طاقة التحمل لكن ما الحل حين تكون العين بصيرة واليد قصيرة.

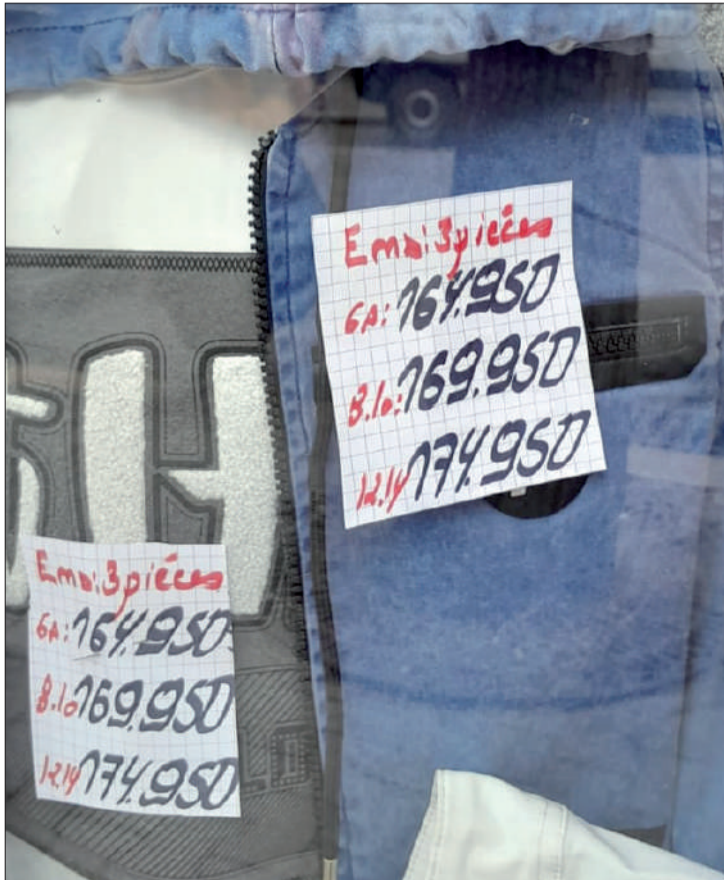
في غياب من يسندها في محتنها بعد ان غادر زوجها الى وجهة غير معلومة - أما زينب «طالبة» فانها رفعت يدها للسماء مؤكدة صعوبة مواجهة مصاريف متزايدة لشهر رمضان اذ ان القفة لوحدها دون لحم أو حوت لابد من توفير مبلغ مالي في حدود 40 دينارا لها فما بالك ببقية المصاريف المختلفة - وازافت أن عائلتها كانت في وقت سابق من الزمن «تضيّف عائلات قريبة منها» ولأن الوضع غير الوضع فإن الاتفاق حصل على كون كل واحد يبقى في داره إلى ان يأتي ما يخالف ذلك.

* أقل من متر قمماش بفضالة غير عادية بـ 250 دينارا!

كان لزاما علينا بعد هذه الجولة في السوق المركزية ومحيطها ان نذهب الى نهج جمال عبد الناصر أين تتمركز أغلب المحلات التجارية الخاصة بأدبаш الأطفال الصغار - إذ كل ما هممت بالسؤال عن الأسعار إلا وجاء

الحلو العربي ضرورة، مصاريف فاقت التوقعات والتداين لمواجهة الآتي من مفاجآت

«الجواب السريع» «تكوي كي!!» ولأنّ الوضع يتطلب «مزيد الاستفسار» لتكون الاجابات كون ادباش الصغار وهي بلا مواصفات مطلوبة اسعارها خيالية تقول هنا اسماء «ربة بيت» لي بنت وطفل عيدهما يحتاج إلى اكثر من ألف دينار إذا اسلمنا أن كل «قطعة بـ 200 دينار» زيادة على كون الطفلين يحتاجان إلى بدلتين الأولى لليوم الاول من العيد والثانية لزيارة الأهل والاحباب ولأنّ زوجي يعمل بمفرده فإننا سنلتجئ للاقتراض من العائلة لمواجهة غلاء الأسعار اما حميدة «بنكاجية» فانها أبدت استغرابها من الأسعار الخيالية لملاّبس الاطفال اذ هي بلا جودة في حين أن اسعارها



حصل الاجماع بين العائلات التونسية أن شهر رمضان مارس 2025 كان الاصعب والاقسى عليهم بعد أن ارتفعت الأسعار فيه بشكل لم يكن متوقعا بالمرّة - بل ثمة حتى من قال لنا أن 4 سنوات كوفيد (كورونا) كانت رحيمة بنا ولم تكن صعبة على التونسيين كشهر رمضان الحالي اذ زيادة على ارتفاع الأسعار فانه حلّ في الأسبوع الأول من شهر مارس اي في الشهر الذي استنفذت فيه طبقة الموظفين ما تبقى من ما يسمى «الشهرية» بما أن اغلبهم يجدها في حسابه البنكي بداية من يوم 22 من كل شهر، زيادة على كون أكثر من 3 ملايين تونسي كانوا مطالبين بتسوية وضعياتهم مع فاتورات الستاغ والصوناد المتخلدة على امتداد سنوات من عدم الالتزام بدفع هذه المتخلدات وصولا إلى التفكير في ملابس عيد الصغار وشراء الحلو الذي يغيابه لا يمكن ان يكون عيد الفطر عيدا - على حد قول السيدة مريم «معلمة» وهي التي اكدت أن رمضان سنة 2025 كانت فيه الأمور صعبة «مكبوسة» على جميع الواجبات بما أن حلوله اقترن مع وصول فاتوري الما والكهرباء وصولا إلى مصاريف اقتناء المستلزمات اليومية من اكل ومشرب - بالمحصلة الوضعية المالية للعائلات التونسية تفترض التعامل معها بعقلية «كول وغيس» او الاعتماد على طريقة «جمّر البيت» حتى لا تحصل الكوارث بعد ذلك بما أن العائلات التونسية بمجرد انهاءها الضغط 10 أيام الاولى من رمضان ستكون ملزمة على اقتناء «ملابس العيد» لاطفالها.

* من غير المعقول تنغيص فرحة الأطفال

تري بسمة «عاملة بروضة» أن على صعوبة الأيام الأولى لشهر رمضان بحكم أن عديد العائلات التونسية لم تستعد له كما يجب نتيجة الارتفاع الجنوني للأسعار وهذا كان منتظرا نتيجة شح وفقدان عديد السلع الحياتية فإن في توفرها اوجد لهفة عند المواطن وهو ما استغله التجار للرفع من الاسعار وهذا السيناريو تعودنا حصوله في كل المناسبات الكبيرة نتيجة للعديد من العوامل أهمها أن كل طرف يغني ليلاه كما هو يريد - وتذهب «سنية» إلى أكثر من ذلك لتكشف لنا عن واقعها كامرأة مطلقة وفي حضانتها 4 أطفال اصغرهم عمره سنة ونصف وهي التي قالت انها عملت في المنازل لتوفر شيئا ضئيلا لابنائها كما لم تتمكن من الايفاء بالتزاماتها تجاه مؤجر الغرفة التي تتقاسمها مع ابنائها وهي التي «يعلم ربي بحالها»





ما يجعله في موقف دفاعي حيث يسعى إلى إعادة تجميع هذه التحالفات لمواجهة تهديدات غير تقليدية على مصالح الولايات المتحدة.

* **موقف السعودية: «شرط إقامة دولة فلسطين».**

وضعت السعودية شرطا مهما في العلاقات الأمريكية-الخليجية، وهو ضرورة حل القضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطين كشرط لأي تقارب وتطبيع مع الكيان الصهيوني. في هذا السياق، يجد ترامب نفسه مضطرا إلى التعامل مع هذا المطلب السعودي كجزء من سياسته الخارجية في الشرق الأوسط، خاصة إذا أراد أن يحافظ على علاقاته مع الرياض. ذلك أن السعودية تشدد على أن دعمها الكامل لأمريكا في القضايا الأخرى، مثل محاربة إيران أو تحالفاتها العسكرية، مرهون بتحقيق تقدم ملموس في القضية الفلسطينية.

6. **تأثير التفاوض مع حماس على العلاقات «الأمريكية-الصهيونية».** العلاقة بين واشنطن وتل أبيب معقدة، خاصة في ظل حكومة نتنياهو. والصهاينة يخشون من أن أي شكل من أشكال التفاوض مع حماس قد يعتبر اعترافا بشرعيتها كسلطة سياسية، وهذا يتناقض مع استراتيجياتها القائمة على القضاء على حماس وتهميشها. لكن مع تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية، قد تجد دولة الاحتلال نفسها مجبرة على التراجع أو التفاوض، خاصة إذا وجدت أن ضغط الإدارة الأمريكية في هذا الاتجاه سيكون قويا. من الممكن أن يتصاعد التوتر بين حكومة نتنياهو وواشنطن إذا شعرت الأخيرة بأن محاولاتها في التأثير على حماس باتت ضرورية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

* **بين الابتزاز والبراغماتية**

لم تعد التهديدات الأمريكية المباشرة مجرد خطاب سياسي، بل أداة تكتيكية تهدف إلى تقديم حوافز لحماس للموافقة على صفقة التبادل. لكن هذه التهديدات لا تقف في تناقض مع حقيقة أن السياسة الأمريكية تسعى إلى التفاوض مع حماس، وذلك بعد إدراك أن الحلول العسكرية لا تفضي إلى نتائج إيجابية.

إن هذا التباين بين التفاوض المباشر والتهديدات العسكرية هو جزء من الاستراتيجية الأمريكية الكلاسيكية التي تميل إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك القوة الاقتصادية والديبلوماسية والتهديدات العسكرية، في سبيل حماية مصالحها. وهذا ما يفسر أيضا تحول ترامب إلى التفاوض مع حماس رغم مواقفه السابقة الحادة، التي كانت تستند إلى تعزيز قوة الكيان التوسعية في المنطقة.

التفاوض الأمريكي مع حماس حول الأسرى الأمريكيين، رغم التهديدات اللفظية الموجهة نحو المقاومة الفلسطينية، يكشف عن التناقض العميقة في السياسة الأمريكية. فبينما يسعى ترامب إلى إظهار نفسه كزعيم قوي من خلال تهديدات حماس والمقاومة بالجحيم، لا يمكنه تجاهل الضرورة السياسية التي تفرض على الولايات المتحدة التفاوض مع حماس لحل أزمة الأسرى. هذه الديناميكيات المعقدة بين القوة والضغط تؤكد أن واشنطن تسعى إلى تحقيق مصالحها، حتى لو تطلب الأمر التعامل مع خصم يُعتبر «عدوا» غير قابل للتفاوض، وفي الوقت ذاته تحاول استيعاب التهديدات القادمة من علاقاتها الاستراتيجية مع دول الخليج، التي قد تعيد حساباتها في حال لم تحقق أمريكا تقدما في مسألة القضية الفلسطينية.

* **رياض الشرايطي**

التفاوض الأمريكي مع حماس:

بين البراغماتية والتهديدات الصريحة

الأمريكيين.
* الأسباب الكامنة وراء هذه التهديدات:

- الضغط على حماس والمقاومة: التهديد بالجحيم هو أداة لزيادة الضغط على حماس لدفعها للإفراج عن الأسرى الأمريكيين. هذا التهديد يحمل رسائل مزدوجة، حيث يحاول ترامب التمسك بالتصعيد العسكري من ناحية، بينما يسعى من ناحية أخرى إلى الضغط على المقاومة للتفاوض بشكل أسرع.

- التحشيد الداخلي:

يعلم ترامب أن تهديداته تُستخدم كوسيلة لرفع شعبيته داخل الولايات المتحدة، حيث يمكن أن يُظهر نفسه كزعيم قوي يدافع عن المواطنين الأمريكيين في الخارج.

- تعزيز دعم الكيان المحتل:

من خلال التصريحات القاسية، يحاول ترامب طمأنة حكومة الاحتلال أنه لا يزال في صفها في المعركة ضد «الإرهاب»، رغم أنه في الوقت ذاته يدير مفاوضات غير مباشرة مع حماس.

* **تجربة أفغانستان:**

التفاوض مع «العدو» كاستراتيجية أمريكية

تجربة أفغانستان تقدم دروسا مهمة في كيفية تعامل الولايات المتحدة مع خصومها السياسيين. في عام 2021، بعد عشرين عاما من الحرب، قامت الإدارة الأمريكية بالتفاوض مع حركة طالبان، التي كانت تُعتبر «عدواً إرهابياً»، في إطار اتفاق سلام تاريخي مهدد الطريق لانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. هذه التجربة توضح أن الولايات المتحدة، رغم موقفها العسكري والاقتصادي القوي، يمكنها التفاوض مع خصومها في حالات الضرورة الاستراتيجية، حتى وإن كانت تلك الخصومة قد استمرت لعقود.

■ **التشابه مع ملف حماس:**

ما حدث في أفغانستان من مفاوضات مع طالبان يمكن أن يكون نموذجا مشابها لما قد يحدث في غزة. فكما اضطرت الولايات المتحدة في أفغانستان إلى التفاوض مع خصمها الرئيس بعد سنوات من العنف والتمرد، فإن الوضع في غزة قد يدفع واشنطن إلى قبول مفاوضات مع حماس. ذلك أن المصالح الأمريكية تتطلب أحيانا الاستفادة من حوار مع الأطراف التي قد تكون غير مرغوب فيها رسميا. ترامب، الذي ظل يدعم العدو الصهيوني بقوة، قد يجد نفسه مضطرا إلى التعامل مع حماس إذا كانت مصالح الولايات المتحدة تستدعي ذلك، كما كان الحال مع طالبان في أفغانستان.

* **العلاقات الأمريكية مع دول الخليج:**

مهددة بسبب التقارب مع الصين وروسيا.

من جهة أخرى، العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر، قد تكون مهددة في ضوء التحولات الجيوسياسية الأخيرة. في السنوات الأخيرة، تميل بعض هذه الدول إلى تقارب متزايد مع روسيا والصين، خاصة في ظل تغيير أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة. ترامب، الذي يركز بشكل كبير على الحفاظ على العلاقة مع هذه الدول لضمان المصالح الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، قد يجد نفسه أمام تحديات كبيرة إذا استمرت هذه الدول في تقوية علاقاتها مع روسيا والصين، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحول في ديناميكيات الشرق الأوسط.

* **التقارب مع روسيا والصين:**

تعتبر الولايات المتحدة هذا التقارب بمثابة تهديد لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة. فدول الخليج مثل السعودية والإمارات قد بدأت في الانفتاح على الصين في مجالات التجارة والطاقة، كما أن هناك تعاونا متزايدا مع روسيا في قضايا مثل النفط والطاقة. ترامب قد يرى هذا التوجه بمثابة منافسة سياسية واقتصادية،

تضعنا عودة ترامب إلى البيت الأبيض أمام مشهد سياسي مليء بالتناقضات. من جهة، نجد أن الرئيس الأمريكي، الذي كان من أبرز الداعمين لسياسات الكيان الصهيوني التوسعية، قد يكون في طريقه للتفاوض مباشرة مع حماس، خصوصا في ملف الأسرى الأمريكيين المحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية. هذا التفاوض المباشر مع حركة تُصنف كـ «إرهابية» في السياسة الأمريكية يمثل تحولا كبيرا في التعاطي مع القضية الفلسطينية.

من جهة أخرى، ترامب، الذي يعتبر من أكثر الشخصيات السياسية إثارة للجدل، لم يتردّد في نشر تغريدات تهديدية ضد حماس والمقاومة الفلسطينية، حيث هدّدهم بالجحيم إذا لم يطلقوا كل الأسرى فوراً ويغادروا قطاع غزة. وفي تغريدة جديدة نشرها، قال ترامب: «سأرسل إلى هناك كل ما تحتاجه لانتهاه المهمة ولن يكون أي عضو من حماس آمنا إذا لم تتبوعوا ما أقول». هذه التصريحات لا تكتفي بتهديد المقاومة في غزة، بل تشي بتصعيد محتمل، وتؤكد أن ترامب يركز على استخدام التهديدات العسكرية كأداة ضغط، بينما يتبنى سياسة براغماتية عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة. ومن ثمّ، تزايدت التهديدات في التصريحات الأمريكية لتصبح أكثر وضوحا في تهديد مباشر لشعب غزة، حيث قال ترامب: «أعيدوا جثث القتلى وكل الرهائن أو سيكون الموت في انتظاركم». هذا التصريح يحمل في طياته تهديدا مفتوحا ليس فقط لحركة حماس، بل للشعب الفلسطيني في غزة بأسره، ما يضيف بعدا آخر من الوحشية في الخطاب الأمريكي تجاه المقاومة الفلسطينية.

* **البراغماتية الأمريكية: التفاوض مع «الإرهابيين»**

رغم العداء الرسمي بين الولايات المتحدة وحماس، قد تجد واشنطن نفسها مجبرة على التفاوض معها لأسباب عملية، وهي خطوة قد تفرضها ضرورة سياسية. ترامب، الذي يسعى إلى الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة، يعلم أن الاستمرار في القتال على جبهتين (في الداخل الأمريكي وفي الشرق الأوسط) قد يؤدي إلى إضعاف الولايات المتحدة في المنطقة.

* **أسباب البراغماتية الأمريكية للتفاوض مع حماس:**

- **الضغط الداخلي:**

عائلات الأسرى الأمريكيين في غزة تمارس ضغطاً كبيراً على الإدارة الأمريكية، والمطالبة بالإفراج عنهم أصبحت قضية حساسة في الداخل الأمريكي.

- **إخفاق العدو العسكري:**

في ظل الفشل العسكري الصهيوني، الذي لم يتمكن من استعادة الأسرى أو إنهاء المقاومة الفلسطينية، يصبح الخيار الأكثر واقعا هو التفاوض المباشر أو غير المباشر مع حماس.

- **مصلحة استراتيجية أمريكية:**

تفضل الولايات المتحدة، رغم دعمها لدولة الاحتلال الحفاظ على استقرار المنطقة وعدم تصعيد الأوضاع بشكل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد شامل في الشرق الأوسط، خاصة في ظل تزايد التواجد الصيني الروسي في المنطقة ومنظمة «بريكس».

* **التهديدات الصريحة:**

سياسة الضغط لابتزاز المقاومة

رغم التفاوض المحتمل، يظهر ترامب في جانب آخر من خلال تصريحاته وتهديداته المباشرة. في التغريدات التي نشرها، هدّد ترامب حماس والمقاومة الفلسطينية والجميع بـ«الجحيم» إذا لم يتم إطلاق سراح جميع الأسرى فوراً. هذه التصريحات تهدف إلى الضغط على حماس والمجتمع الدولي من خلال خلق صورة لحكومة الولايات المتحدة التي لا تعرف غير القوة.

لكن، ما يمكن ملاحظته هنا هو التناقض الصارخ بين موقف ترامب الذي يسعى إلى التفاوض من جهة، وتغريداته التي ترفع منسوب التوتر من جهة أخرى. ترامب في هذا السياق يراهن على استخدام التهديدات لإضعاف موقف حماس، وفي الوقت نفسه يسعى إلى تجنب تصعيد الحرب من خلال التفاوض من أجل إنقاذ الأسرى

«الجمعة الدامي» ومجازر القتل على الهوية في سوريا: متى يستفيد الفاشلون من دروس الماضي؟

خليفة شوشان

الاستخباراتية التي هندستها واحدة والغاية واحدة تقسيم المقسم وتفتيت المفتت، وما مارسته من تخريب وتقسيم للدولة ونشر للأحقاد بين صفوف أبنائها لطالما كان المقدمة الكلاسيكية الأكثر تبريرا للتدخل الخارجي من كل الطامعين، وفتح أبواب الجحيم على مصراعها لكل أشكال الإجرام الهجمي وغزائر القتل البدائية والثارات الطائفية والعصبية العرقية.

الدرس المستفاد لمن يهيمه إيقاف هذه «الفوضى الهدامة» التي لن تخلق يوما أملا للشعوب العربية كما بشرت «كونداليزا رايس باسم «الفوضى الخلاقة» لهندسة شرق أوسط جديد، أنه لم يعد من طريق للتغيير غير النضال السلمي المدني، تمارسه وتتبناه بوجوه مكشوفة قوى سياسية ومدنية من هلال فعل معارض وطني ديمقراطي سيادي على قاعدة الحد الأدنى الوطني الديمقراطي المشترك. وتحت سقف السيادة الوطنية وإعلان القطيعة والتصدي دون تردد أو مجاملة لكل أشكال التدخلات والأجندات التخريبية الخارجية الخشنة والناعمة العربية منها والإقليمية والدولية، والحسم النهائي في الإرهاب والإرهابيين بكل خلفياتهم وتعبيراتهم المسلحة والدعوية والسياسية فهم المعادل الموضوعي للحركة الصهيونية وأذرعها الأقوى في تفكيك الدول وتخريب الأوطان وتحويلها إلى كتونات طائفية فاشلة، وباعتباره أقصر الطرق لكسب معركة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإنضاج بدائل وطنية حقيقية متجذرة في بيئتها وحاضنتها الشعبية ومقنعة وفاعلة في التغيير. واعتبار كل ما هو خلاف ذلك ومهما كانت الشعارات المعلنة والمرفوعة باسمه الوطنية أو الهوية الدينية أو الديمقراطية أو الحقوق والحريات لا يمكن إدراجه إلا في خانة الخداع والعمالة والدخول في مغامرة ثبتت كارتيتها وتبين بالتجربة أن نهاياتها خراب البلدان ومزيد استباحة إنسانية الإنسان وواد كل إمكانات التغيير المدني السلمي وفتح أفق حضاري جديد للمنطقة العربية والفضاء الإسلامي وشعوب ودول الجنوب.

غزائر الحقد والانتقام والتشفي داخلهم ولو على حساب الأوطان وساكنتها من البشر المستضعفين الذين أعلنوا أنفسهم مدافعين عن مصالحهم.

ما يحدث في سوريا منذ سقوط النظام وتفكيك مؤسسات الدولة وعلى رأسها العسكرية والأمنية وخلق فراغ دستوري، وتسليم البلاد للمليشيات الإرهابية الداعشية ومنح الحكم لزعيمهم الجولاني بتخطيط تركي/قطري وأمريكي/صهيوني وبتواطؤ عربي ودولي، كان من الطبيعي أن يصل قمة تعفنه ليلة «الجمعة الدامية» بكل ما حملته الصور التي رافقتها من بشاعة التطهير الطائفي والقتل على الهوية بما لم يتك مجالاً للتبرير والتزييف، باستثناء ما مارسته المكاتب الاستخباراتية التركية والقطرية وأذرعها الإعلامية وبالأخص «قناة الجزيرة» مسنودة بمنصات البروباغندا الإخوانية «الفايسبوكية» من محاولات توجيه للرأي العام وتزييف للوعي وتحريف للحقائق والوقائع سرعان ما انكشفت للجميع أمام هول الجرائم التي سارع الجولاني ومليشياته العسكرية والأمنية أمام افتضحها إلى التبرؤ منها واتهام المليشيات الإخوانية من «الحمزات والعمشات» المدعومة من تركيا وقطر وبارتكابها والمطالبة محاسبتهم. لم يكن ما حدث مفاجئ ولا مستغرباً إلا لضعاف العقول ولأن أعمتهم الأحقاد الطائفية فأعاروا عقولهم وضمايرهم لمشغليهم ولمن يدفع لهم.

لقد كانت مشاهد المجازر البشعة في حق الأطفال والنساء والشيوخ من المكونات العلوية والطائفية والمسيحية وشطب عائلات كاملة من السجل المدني بجريرة طائفية والتي ترافقت لحمات من التحريض والتشويه الاعلامي وعلى شبكات التواصل الاجتماعي المرتبطة بمنظومة الحكم الجولانية وحلفائها من الجماعات التكفيرية والاخوانية مجرد استعادة أكثر درامية وتكثيفا ومأساة لما سبق ووقع بنفس الأدوات الإرهابية والإجرامية وإن اختلفت أسماؤها وألوان راياتها وخلفياتها الدينية والطائفية والعرقية سواء في العراق أو اليمن أو ليبيا والسودان وقبلها صومال التسعينات ولبنان السبعينات، لان غرفة العمليات

طالما ذكرناهم بضرورة الاستفادة من دروس التاريخ والتعلم من التجارب، ونحن نستذكر الدرس العراقي والليبي واليمن والسوداني وقبلها جميعا الصومالي واللبناني. وطالما حذرناهم من المراهنة على الثورات الكاذبة والمخادعة المفتقدة للحاضنة الشعبية وللبرنامج وعلى الثوريين الكذبة من المليشيات التكفيرية والعصابات الإجرامية المسلحة المرتبهة لمن يصنعها وبخصبها طائفا ويمولها ويدربها ثم يمل عليها خياراته خدمة لمصالحه. فمن حماقة اتخاذها أدوات لمصارعة الأنظمة واستباحة الدول مهما كانت هذه الأنظمة تسلطية وقمعية، لأن العنف لا يولد سوى مزيد من العنف ويخدم مصلحة الأنظمة القمعية والجماعات الارهابية والاجرامية ويلغي أي دور للفاعلين السياسيين وللوقى المدنية والشعبية، وينشر حالة من الخوف والرعب تعطل كل إمكانات التفكير والتعبير والتغيير العقلاني. وطالما جادلناهم وأكدنا لهم أن النضال الوطني المدني والسلمي هو أقصر الطرق وأسلمها مهما كانت التضحيات والاستنزاف للوصول إلى الدولة الوطنية الديمقراطية الاجتماعية السيادية، وأن ركوب مزكب المليشيات الإرهابية التكفيرية والعصابات الإجرامية لمحاربة الجيوش وقوى الأمن مهما بطشت والاستقواء بالأجنبي ووضع النفس على ذمته وخدمة أجنداته لن يجلب إلا مزيدا من التسلط والأحقاد والدموية ويغذي مناخات الفوضى والتخريب والارهاب والفتن بكل أشكالها الدينية والطائفية والعرقية والجهوية والعشائرية القبلية، الأمر الذي ينتهي عادة وفي كل التجارب بالتشريع للتدخل الأجنبي وخسارة الدول وإضعافها وتفكيك مؤسساتها وخلق حالة من العزوف الجماهيري عن الممارسة السياسية وخلق فراغ فكري وسياسي تملؤه العقائد التكفيرية والتسلطية. لكنهم أبوا واستكبروا وأصرّوا على استنساخ التجارب الفاشلة نفسها رغم يقينهم باستحالة أن تعطي نتائج مختلفة. كانوا يعلمون ولكنهم أصرّوا على الإنكار، فقط خدمة لمصالحهم الضيقة والشخصية ومراهنة على الاستفادة من حالة الفراغ أو لمجرد إرضاء

صفقة الجولاني - عبيد جاءت بمباركة أمريكية وعمدت بدماء «علوية»

خليفة شوشان



أن الانعطافة السياسية «اتفاق المضطر» الملاحق وجماعته بعار الارهاب والدم يتعبرا تطورا مهما في الأزمة السورية من شأنه إذا ثبت فعليا ولم تعصف به الحسابات التركية الاوردغانية أن يغير اتجاهات الأحداث في الملعب السياسي السوري ويقبل الطاولة على عديد اللاعبين والمؤثرين في المعادلة السورية داخليا وخارجيا. كما أن هذا الاتفاق يمثل فرصة للشعب السوري للتقاط أنفاسه بعد صدمة سقوط النظام غير المنتظرة واستعادة المبادرة الفاعلة لبناء مقومات النهوض الحضاري وتجنب سيناريو الانجرار نحو الحرب الأهلية والوقوع في شرك التقسيم وتفكيك الدولة.

وفي ظل غياب بدائل سياسية وطنية مدنية ديمقراطية حقيقية بعيدا عن فوضى السلاح والارهاب والمليشياوية السائدة، ومبادرات مواطنة جديّة تتبناها قوى وطنية تقدمية سورية متجذرة شعبيا ومتصالحة ومتسامحة مع اختلافها وتنوعها ومتجاوزة لارتها الدموي ومتعالية عن الطائفية والعرقية -وهي للأسف لم تتشكل بعد- يبقى هذا الاتفاق/الصفقة خطوة أولى للتهديّة في «مسيرة الألف ميل» لاستعادة الدولة السورية المختطفة من القوى الإرهابية والمرتبنة للمطامح الإقليمية والدولية والمستباحة من العدو الصهيوني. نعم لا تزال امكانية استعادة سوريا لأبنائها ليقرّروا بكل حرية ودون ضغوط أو تدخل أو إكراه داخلي إرهابي طائفي أو خارجي يملّي أجندات هيمنية ما يرونه مناسباً لهم ومستقبل أبنائهم وتجاوز جراحات الماضي في ظل دولة موحدة سيدة ديمقراطية وجامعة لكل مكوناتها ممكنة رغم صعوبتها والطريق الشاق دونها.

أخيرا نتمنى -وماذا تملك غير الأمنيات- ألا تكون هذه الصفقة-الاتفاق مجرد مناورة من الجولاني ومشغليه لامتناص حالة الاستياء الشعبي السوري والدولي بعد المجزرة الطائفية الإرهابية الهجمية، أو مجرد فرصة للمكون الكردي لاستثمار ضعف الحكم وتحسين شروط تموقعه ولتجنب الضغط التركي، تدار على حساب بقية المكونات السورية وبالأخص أضعفها وأكثرها هشاشة المكون العلوي.

لا شك في أن توقيع صفقة اتفاق بين الجولاني وعبيد المعلن عنها بمباركة أمريكية ما كان لها أن تتم لولا دماء شهداء أبناء الساحل السوري من «العلويين»، ولولا ضغوط الادارة الأمريكية التي اضطرت الجولاني وداعميه وبالأخص التركي والقطري وبدرجة ثانية الراعي السعودي الخليجي للتنازل صاغرين والقبول بشروط «قسد» التي ما كانوا ليقبلوا بها وخاصة الجانب التركي لولا حالة الانكشاف الأخلاقي والقيمي الذي عاشته سلطة الجولاني اثر الجرائم الطائفية المروعة التي ارتكبت بدم بارد ضد المكون العلوي في الساحل السوري. جرائم طائفية مرفقة لم ينفع معها الإنكار والتزييف والتضليل لتفضح طبيعة حكم الجولاني الإرهابية التي لم تنجح ثلاثة أشهر من محاولات تهجينه مدنياً وتجميله سياسياً وتسويقه عربياً وإقليمياً ودولياً ولا الدعاية الإعلامية له في منع انكشاف أكثر وجوهه الإرهابية بشاعة في ثلاثة أيام اوغل فيها ومليشياته في دماء السوريين.

من الواضح إذاً أن هذه الصفقة/الاتفاق التي جاءت إثر الإدانة الدولية الواضحة لمجازر الساحل والتهديدات الأمريكية، واستبقا لاجتماع مجلس الأمن في الساعات القليلة القادمة، ويقطع النظر عن بنودها القابلة للانقلاب عليها بحسب ما تقتضيه مصالح الموقعين، كانت تنازلا اضطراريا من الجولاني وداعميه للتغطية على جريمة التطهير العرقي الإرهابية التي اقترفتها المليشيات الإرهابية المقنعة والمتخفية وراء المؤسسة الأمنية والعسكرية المفترض أنها تمثل الدولة السورية بجميع مكوناتها، ولتجنب التهديد الأمريكي والدولي باستصدار قرار إدانتها وتوقيع العقوبات على مرتكبيها في مجلس الأمن يضاف الى ادراج الجولاني وهيئته في قائمة التنظيمات الارهابية، ويعزز الحصار المفروض على الدولة السورية. لكن، مهما كانت الأسباب التي تقف وراء هذا الاتفاق/الصفقة الذي جاء مفاجئا لأنصار الجولاني والكثير من داعميه وهم بعد يعيشون تخميرة «انتصار العار» على دماء المدنيين العزل في الساحل ويهددون ببقية المكونات ب«النفي العام» و«الجهاد» لإذاتهم ما ذاقه أهل الساحل من أجل إخضاعهم «لدولة اللون الواحد» الطائفية، ويروجون من وراء قنوتهم الداعمة وبقية منصات التواصل الاجتماعي الطائفية لتورط «قسد» وتأمراها في أحداث الساحل لإسقاط «حكومة السنة» و«دولة الأمويين» كما يسمونها، ويعتبرون المكون الكردي العدو الرئيسي للسلطة القائمة بعد المكون «العلوي» وذلك اتساقا وترويجا ببغايا عرقيا للدعاية التركية العثمانية والإخوانية ضد الأكراد والتي جسدتها فعليا وعلى أرض الواقع وفي أكثر أشكالها عدوانية «غزوة» مليشيات «العمشات» و«الحمزات» و«جماعة سلمان شاه» وبقية التشكيلات الإرهابية المنضوية تحت ما يسمى «الجيش الوطني» من مرتزقة تركيا على الساحل السوري، والاشتباك المستمر لسنوات في شماله مع «قسد».

لا شك في أن هذا الاتفاق المغمس بدم الأبرياء مثل وتحت ضغط الأمريكي الذي يملك أغلب أوراق الضغط على الموقعين الجولاني وعبيد تنازلا موجعا وتجرجعا للسّم من الجولاني الذي طالما حرص منذ وصوله الى دمشق على التمكين له ولجماعته من مفاصل الدولة واحتكار الحكم لنفسه ولتنظيمه المستقدم من ادب، ومن المؤكد أن هذه الخطوة ستبعتها دون شك تنازلات متسارعة في الأيام القادمة سياسيا وعسكريا. ولا شك في

Publication des États Financiers et du Rapport des Commissaires aux Comptes

L'Institut Novact de Nonviolence (NOVACT) est une association indépendante sans but lucratif, qui a pour mission en Tunisie de contribuer à la prévention de toutes les formes de violence et de promouvoir la cohésion sociale.

En vertu de l'article 43 du Décret-loi n° 2011-88 du 24 septembre 2011 relatif à la désignation du commissaire aux comptes et à la publication des états financiers accompagnés du rapport d'au-

dit dans l'un des médias écrits, l'association publie les rapports des commissaires aux comptes ainsi que les états financiers audités pour les années 2019, 2020, 2021, 2022 et 2023.

Ces documents sont disponibles également pour consultation sur notre site web à l'adresse suivante : <https://novact.org/en/transparencia/#auditories>, conformément aux exigences légales et dans un souci de transparence envers nos partenaires et le public.

RAPPORT D'AUDIT

I. Rapport sur l'audit des états financiers 1. Opinion

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre Association, nous avons effectué l'audit des états financiers de l'Association NOVACT TUNISIE qui comprennent l'état de la situation financière au 31 décembre 2019, l'état des produits et des charges et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes y compris le résumé des principales méthodes comptables. Ces états financiers font ressortir au 31 décembre 2019 un total net de l'état de la situation financière de 130 754 Dinars et un Excédent des produits sur les charges de l'exercice de 11 021 Dinars. A notre avis, sous réserve des incidences éventuelles du point décrit dans la section «Fondement de l'opinion avec réserve» de notre rapport, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de l'Association au 31 décembre 2019, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément au système comptable des entreprises en Tunisie.

2. Fondement de l'opinion avec réserve

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section «Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers» du présent rapport. Nous sommes indépendants de l'Association conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie, et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit avec la réserve suivante :

i. Les états financiers de l'Association NOVACT TUNISIE arrêtés au 31 Décembre 2018 n'ont pas fait l'objet d'un audit à la date de la présentation de notre rapport. De ce fait, ne nous pouvons nous prononcer sur la régularité et fiabilité des soldes comptables des comptes de «L'état de la situation financière» arrêtés au 31 Décembre 2018 et feront l'objet des soldes d'ouvertures au titre de l'exercice 2019.

ii. L'Association n'a pas établi un inventaire physique de la caisse au 31 Décembre 2019.

En outre, les procédures de contrôle interne mis en place, courant 2019, pour la gestion de la caisse ne permettent pas une gestion rigoureuse, règlementaire et fiable de tous mouvements effectués par caisse. De ce fait, nous ne pouvons pas nous prononcer sur la fiabilité des mouvements comptables du compte Caisse enregistrés en 2019 ainsi que sur la réalité du solde comptable de la caisse au 31 Décembre 2019 présentant un montant débiteur de 2 286 Dinars.

iii. L'Association n'a pas procédé à l'estimation et à la comptabilisation parmi les Passifs des «Produits constatés d'avance» se rapportant, éventuellement, à la restitution ultérieure d'une partie des subventions affectées au projet concerné et qui qui s'avèrent non conformes aux conditions et règles d'autorisation des dépenses prédéfinies. En outre, les procédures de contrôle interne mis en place, courant

2019, pour le suivi et le contrôle des dépenses éligibles de chaque projet ne permettent pas le contrôle et la vérification nécessaires, adéquats et suffisants. Par ailleurs jusqu'à notre intervention, les rapports d'audit spécifiques des projets réalisés au cours de 2019 ne sont pas disponibles.

De ce fait, nous ne pouvons pas nous prononcer sur les montants des «Produits constatés d'avance» affectés par projet, devant être comptabilisés en 2019 par l'Association et sur leurs impacts sur l'état des produits et des charges au titre de l'exercice 2019.

3. Paragraphes d'observation

Sans remettre en cause notre opinion ci-dessus exprimée, nous estimons utile d'attirer votre attention sur les faits suivants :

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|--|-------|----------------|----------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2019 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| ACTIFS | Notes | 2019 | 2018 |
| Liquidités et équivalents de liquidités | A-1 | 95 662 | 5 896 |
| Placements et autres actifs financiers | - | - | - |
| Autres actifs courants | - | 5 294 | 241 087 |
| Moins : provisions | A-2 | 5 294 | 241 087 |
| Créances et comptes rattachés | - | - | - |
| Moins : provisions | - | - | - |
| Stocks de fournitures et autres approvisionnements | - | - | - |
| Autres Actifs Non Courants | - | - | - |
| Immobilisations financières | - | - | - |
| Moins : provisions | - | - | - |
| Immobilisations corporelles | - | 33 976 | - |
| Moins : amortissements | A-3 | <4 178> | - |
| Immobilisations incorporelles | - | - | - |
| Moins : amortissements | - | - | - |
| Total des actifs | | 130 754 | 246 983 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|----------------|----------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2019 | | | |
| (Exprimé en dinars Tunisiens) | | | |
| PASSIFS & ACTIFS NETS | Notes | 2019 | 2018 |
| PASSIFS | | | |
| Concours bancaires et autres passifs financiers | - | - | - |
| Autres passifs courants | P-1 | 73 444 | - |
| Fournisseurs et comptes rattachés | P-2 | 40 868 | 475 |
| Provisions | - | - | - |
| Apports reportés | - | - | 241 087 |
| Autres Passifs Non Courants | - | - | - |
| Emprunts | - | - | - |
| Total des passifs | | 114 312 | 241 562 |
| ACTIFS NETS | | | |
| Dotations | - | 5 421 | 5 421 |
| Apports affectés à des immobilisations | - | - | - |
| Subventions d'investissement | - | - | - |
| Autres actifs nets | - | - | - |
| Réserves | - | - | - |
| Excédents ou Déficits reportés | - | - | - |
| Excédents de l'exercice | - | 11 021 | - |
| Total des actifs nets | AN | 16 443 | 5 421 |
| Total des passifs et actifs nets | | 130 754 | 246 983 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|----------------|----------|
| ETAT DES PRODUITS ET DES CHARGES | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2019 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | Notes | 2019 | 2018 |
| PRODUITS | | | |
| Cotisations des adhérents | - | - | - |
| Revenus des activités et manifestations | - | - | - |
| Subvention de fonctionnement | PR-1 | 944 510 | - |
| Apports non monétaires | - | - | - |
| Autres Apports | - | - | - |
| Produits des placements | - | - | - |
| Quote-part des subventions et apports inscrits aux produits de l'exercice | - | - | - |
| Autres gains | - | - | - |
| Total des produits | | 944 510 | - |
| CHARGES | | | |
| Achats consommés de fournitures et approvisionnements | CH-1 | 157 190 | - |
| Charges de personnel | CH-2 | 197 415 | - |
| Dotation aux amortissements et aux provisions | - | 4 178 | - |
| Autres Charges courantes | CH-3 | 574 705 | - |
| Charges financières nettes | - | - | - |
| Autres pertes | - | - | - |
| Total des charges | | 933 488 | - |
| Excédent des produits sur les charges de l'exercice | | 11 021 | - |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|---------------|----------|
| ETAT DES FLUX DE TRESORERIE | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2019 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | Notes | 2019 | 2018 |
| Flux de trésorerie liés aux activités courantes | | | |
| Encaissement des cotisations des adhérents | - | - | - |
| Encaissement des revenus des activités et manifestations | - | - | - |
| Encaissement des subventions de fonctionnement | - | 666 791 | - |
| Encaissement d'autres revenus et apports | - | 15 500 | - |
| Décaissement des sommes versées aux fournisseurs | - | <449 629> | - |
| Décaissement des rémunérations versées au personnel | - | <119 035> | - |
| Autres Décaissements des activités courantes | - | <23 860> | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités courantes | | 89 766 | - |
| Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement | | | |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations incorporelles et corporelles | - | - | - |
| Encaissement sur cession d'immobilisations incorporelles et corporelles | - | - | - |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations Financières | - | - | - |
| Encaissement sur cession d'immobilisations Financière | - | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement | | - | - |
| Flux de trésorerie liés aux activités de financement | | | |
| Encaissement des dotations | - | - | - |
| Encaissement des subventions d'investissement | - | - | - |
| Encaissement des apports affectés à des immobilisations | - | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités de financement | | - | - |
| Variation de trésorerie | | 89 766 | - |
| Trésorerie au début de l'exercice | | 5 896 | - |
| Trésorerie à la clôture de l'exercice | | 95 662 | - |

RAPPORT D'AUDIT

I. Rapport sur l'audit des états financiers

1. Opinion

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre Association, nous avons effectué l'audit des états financiers de l'Association NOVACT TUNISIE qui comprennent l'état de la situation financière au 31 décembre 2020, l'état des produits et des charges et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes y compris le résumé des principales méthodes comptables. Ces états financiers font ressortir au 31 décembre 2020 un total net de l'état de la situation financière de 126 649 Dinars et un Excédent des produits sur les charges de l'exercice de 60 505 Dinars.

A notre avis, sous réserve des incidences éventuelles des points décrits dans la section «Fondement de l'opinion avec réserves» de notre rapport, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de l'Association au 31 décembre 2020, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément au système comptable des entreprises en Tunisie.

2. Fondement de l'opinion avec réserve

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section «Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers» du présent rapport. Nous sommes indépendants de l'Association conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie, et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit avec la réserve suivante : i. Lors de nos travaux d'audit de l'exercice 2020, l'Association NOVACT TUNISIE ne nous a pas communiqué les éléments probants matérialisant l'application d'une manière permanente et exhaustive des procédures de contrôle interne permettant une gestion rigoureuse, règlementaire et fiable des opérations et des transactions réalisées dont notamment les règles et les exigences de justifications, d'identification, d'autorisation, de contrôle, de suivi et d'affectation des dépenses par projet et par activité.

D'ailleurs, nos travaux d'audit nous ont permis de constater, notamment, que certaines dépenses réalisées par l'association au cours de 2020, se rapportant principalement au

Voyages, Déplacements, Rémunérations et Frais de séjours, sont insuffisamment justifiées, détaillées et affectées et autorisées au projet correspondant. De ce fait, en absence des informations et données nécessaires, adéquates et suffisantes se rapportant à ces dépenses, nous ne pouvons pas nous prononcer sur la réalité et la régularité de ces dépenses (voir note : CH3 : Autres

Charges courantes).

3. Responsabilités de la Direction et des Responsables de la gouvernance pour les états financiers

Le Bureau exécutif est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément au système comptable des entreprises en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la Direction et les Responsables de la gouvernance qu'il incombe d'évaluer la capacité de l'Association à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la Direction et les Responsables de la gouvernance ont l'intention de liquider l'Association ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle. Il incombe au Bureau exécutif de surveiller le processus d'information financière de l'Association.

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | | |
|--|-------|----------------|----------------|--|
| ETATS DE LA SITUATION FINANCIERE | | | | |
| EXERCICES CLOS LES 31 DECEMBRE 2020 ET 2019 | | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | | |
| ACTIFS | Notes | 31/12/2020 | 31/12/2019 | |
| Liquidités et équivalents de liquidités | A-1 | 65 064 | 95 662 | |
| Placements et autres actifs financiers | | - | - | |
| Autres actifs courants | | 42 154 | 5 294 | |
| Moins : provisions | | - | - | |
| | A-2 | 42 154 | 5 294 | |
| Créances et comptes rattachés | | - | - | |
| Moins : provisions | | - | - | |
| Stocks de fournitures et autres approvisionnements | | - | - | |
| Autres Actifs Non Courants | | - | - | |
| Immobilisations financières | | - | - | |
| Moins : provisions | | - | - | |
| Immobilisations corporelles | | 33 976 | 33 976 | |
| Moins : amortissements | | <14 545> | <4 178> | |
| | A-3 | 19 431 | 29 798 | |
| Immobilisations incorporelles | | - | - | |
| Moins : amortissements | | - | - | |
| Total des actifs | | 126 649 | 130 754 | |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | | |
|---|-------|----------------|----------------|--|
| ETATS DE LA SITUATION FINANCIERE | | | | |
| EXERCICES CLOS LES 31 DECEMBRE 2020 ET 2019 | | | | |
| (Exprimé en dinars Tunisiens) | | | | |
| PASSIFS & ACTIFS NETS | Notes | 31/12/2020 | 31/12/2019 | |
| PASSIFS | | | | |
| Concours bancaires et autres passifs financiers | | - | - | |
| Autres passifs courants | P-1 | 25 813 | 73 444 | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | P-2 | 23 889 | 40 868 | |
| Provisions | | - | - | |
| Apports reportés | | - | - | |
| Autres Passifs Non Courants | | - | - | |
| Emprunts | | - | - | |
| Total des passifs | | 49 701 | 114 312 | |
| ACTIFS NETS | | | | |
| Dotations | | 5 421 | 5 421 | |
| Apports affectés à des immobilisations | | - | - | |
| Subventions d'investissement | | - | - | |
| Autres actifs nets | | - | - | |
| Réserves | | - | - | |
| Excédents ou Déficits reportés | | 11 021 | - | |
| Excédents de l'exercice | | 60 505 | 11 021 | |
| Total des actifs nets | AN | 76 948 | 16 443 | |
| Total des passifs & actifs nets | | 126 649 | 130 754 | |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | | |
|--|-------|------------------|----------------|--|
| ETATS DES PRODUITS ET DES CHARGES | | | | |
| PERIODES ALLANT DES 1 ^{er} JANVIER AUX 31 DECEMBRE 2020 ET 2019 | | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | | |
| | Notes | 31/12/2020 | 31/12/2019 | |
| PRODUITS | | | | |
| Cotisations des adhérents | | - | - | |
| Revenus des activités et manifestations | | - | - | |
| Subvention de fonctionnement | PR-1 | 1 267 927 | 944 510 | |
| Apports non monétaires | | - | - | |
| Autres Apports | | - | - | |
| Produits des placements | | - | - | |
| Quote-part des sub. et apports ins. aux produits de l'exercice | | - | - | |
| Autres gains | PR-2 | 1 | - | |
| Total des produits | | 1 267 928 | 944 510 | |
| CHARGES | | | | |
| Achats consommés de fournitures et approvisionnements | CH-1 | 61 400 | 157 190 | |
| Charges de personnel | CH-2 | 176 914 | 197 415 | |
| Dotation aux amortissements et aux provisions | | 10 367 | 4 178 | |
| Autres Charges courantes | CH-3 | 958 651 | 574 705 | |
| Charges financières nettes | | - | - | |
| Autres pertes | CH-4 | 91 | - | |
| Total des charges | | 1 207 423 | 933 488 | |
| Excédent des produits sur les charges de l'exercice | | 60 505 | 11 021 | |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | | |
|---|-------|-----------------------|---------------|--|
| ETATS DES FLUX DE TRESORERIE | | | | |
| PERIODES ALLANT DES 1 ^{er} JANVIER AUX 31 DECEMBRE 2020 ET 2019 | | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | | |
| | Notes | 31/12/2020 | 31/12/2019 | |
| Flux de trésorerie liés aux activités courantes | | | | |
| Encaissement des cotisations des adhérents | | - | - | |
| Encaissement des revenus des activités et manifestations | | - | - | |
| Encaissement des subventions de fonctionnement | | 1 267 927 | 666 791 | |
| Encaissement d'autres revenus et apports | | - | 15 500 | |
| Décaissement des sommes versées aux fournisseurs | | <1 053 798> | <449 629> | |
| Décaissement des rémunérations versées au personnel | | <99 028> | <119 035> | |
| Autres Décaissements des activités courantes | | <145 699> | <23 860> | |
| Flux de trésorerie provenant des activités courantes | | <30 598> | 89 766 | |
| Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement | | | | |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations incorporelles et corporelles | | - | - | |
| Encaissement sur cession d'immobilisations incorporelles et corporelles | | - | - | |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations Financières | | - | - | |
| Encaissement sur cession d'immobilisations Financière | | - | - | |
| Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement | | - | - | |
| Flux de trésorerie liés aux activités de financement | | | | |
| Encaissement des dotations | | - | - | |
| Encaissement des subventions d'investissement | | - | - | |
| Encaissement des apports affectés à des immobilisations | | - | - | |
| Flux de trésorerie provenant des activités de financement | | - | - | |
| Variation de trésorerie | | <30 598> | 89 766 | |
| Trésorerie au début de l'exercice | | 95 662 | 5 896 | |
| Trésorerie à la clôture de l'exercice | | 65 064 | 95 662 | |

RAPPORT D'AUDIT

I. Rapport sur l'audit des états financiers

1. Opinion

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre Association, nous avons effectué l'audit des états financiers de l'Association NOVACT TUNISIE qui comprennent l'état de la situation financière au 31 décembre 2021, l'état des produits et des charges et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes y compris le résumé des principales méthodes comptables. Ces États financiers font ressortir au 31 décembre 2021 un total net de l'état de la situation financière de 86 238 Dinars et un Déficit des produits sur les charges de l'exercice de 32 572 Dinars.

A notre avis, les États financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de l'Association au 31 décembre 2021, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément au système comptable des entreprises en Tunisie.

2. Fondement de l'opinion avec réserve

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section «Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers» du présent rapport. Nous sommes indépendants de l'Association conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie, et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3. Responsabilités de la Direction et des Responsables de la gouvernance pour les États financiers

Le Bureau exécutif est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des États financiers conformément au système comptable des entreprises en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la Direction et les Responsables de la gouvernance qu'il incombe d'évaluer la capacité de l'Association à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la Direction et les Responsables de la gouvernance ont l'intention de liquider l'Association ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe au Bureau exécutif de surveiller le processus d'information financière de l'Association.

4. Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister.

Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des États financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Une description plus détaillée des responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers se trouve sur le site Web de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie à www.oect.org.tn. Cette description fait partie du présent rapport de l'auditeur.

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|--|-------|---------------|----------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2021 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| ACTIFS | Notes | 2021 | 2020 |
| Liquidités et équivalents de liquidités | A-1 | 61 413 | 65 064 |
| Placements et autres actifs financiers | | - | - |
| Autres actifs courants | | 14 239 | 42 154 |
| Moins : provisions | A-2 | - | - |
| | | 14 239 | 42 154 |
| Créances et comptes rattachés | | - | - |
| Moins : provisions | | - | - |
| Stocks de fournitures et autres approvisionnements | | - | - |
| Autres Actifs Non Courants | | - | - |
| Immobilisations financières | | - | - |
| Moins : provisions | | - | - |
| Immobilisations corporelles | | 34 655 | 33 976 |
| Moins : amortissements | A-3 | <24 068> | <14 545> |
| | | 10 586 | 19 431 |
| Immobilisations incorporelles | | - | - |
| Moins : amortissements | | - | - |
| | | - | - |
| Total des actifs | | 86 238 | 126 649 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-----------|---------------|----------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2021 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| PASSIFS & ACTIFS NETS | Notes | 2021 | 2020 |
| PASSIFS | | | |
| Concours bancaires et autres passifs financiers | | - | - |
| Autres passifs courants | P-1 | 34 772 | 25 813 |
| Fournisseurs et comptes rattachés | P-2 | 7 090 | 23 889 |
| Provisions | | - | - |
| Apports reportés | | - | - |
| Autres Passifs Non Courants | | - | - |
| Emprunts | | - | - |
| Total des passifs | | 41 862 | 49 701 |
| ACTIFS NETS | | | |
| Dotations | AN1 | 5 421 | 5 421 |
| Apports affectés à des immobilisations | | - | - |
| Subventions d'investissement | | - | - |
| Autres actifs nets | | - | - |
| Réserves | | - | - |
| Excédents ou Déficit reportés | | 71 526 | 11 021 |
| Déficit / Excédents de l'exercice | | <32 572> | 60 505 |
| Total des actifs nets | AN | 44 376 | 76 948 |
| Total des passifs et actifs nets | | 86 238 | 126 649 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|-----------------------|------------------|
| ETAT DES PRODUITS ET DES CHARGES | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2021 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | Notes | 2021 | 2020 |
| PRODUITS | | | |
| Cotisations des adhérents | | - | - |
| Revenus des activités et manifestations | | - | - |
| Subvention de fonctionnement | PR-1 | 119 810 | 1 267 927 |
| Apports non monétaires | | - | - |
| Autres Apports | | - | - |
| Produits des placements | | - | - |
| Quota-part des subventions et apports inscrits aux produits de l'exercice | | - | - |
| Autres gains | | 1 232 | 1 |
| Total des produits | | 121 043 | 1 267 928 |
| CHARGES | | | |
| Achats consommés de fournitures et approvisionnements | CH-1 | 1 223 | 61 400 |
| Charges de personnel | CH-2 | 39 881 | 176 914 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | 9 523 | 10 367 |
| Autres Charges courantes | CH-3 | 102 988 | 958 651 |
| Charges financières nettes | | - | - |
| Autres pertes | CH-4 | - | 91 |
| Total des charges | | 153 615 | 1 207 423 |
| Déficit (Excédents) des produits sur les charges de l'exercice | | <32 572> | 60 505 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|--|----------------------|-----------------------|
| ETAT DES FLUX DE TRESORERIE | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2021 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | | 2021 | 2020 |
| Flux de trésorerie liés aux activités courantes | | | |
| Encaissement des cotisations des adhérents | | - | - |
| Encaissement des revenus des activités et manifestations | | - | - |
| Encaissement des subventions de fonctionnement | | 142 995 | 1 267 927 |
| Encaissement d'autres revenus et apports | | - | - |
| Décaissement des sommes versées aux fournisseurs | | <109 838> | <1 053 798> |
| Décaissement des rémunérations versées au personnel | | <20 656> | <99 028> |
| Autres Décaissements des activités courantes | | <15 474> | <145 699> |
| Flux de trésorerie provenant des activités courantes | | <2 973> | <30 598> |
| Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement | | | |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations incorporelles et corporelles | | <679> | - |
| Encaissement sur cession d'immobilisations incorporelles et corporelles | | - | - |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations financières | | - | - |
| Encaissement sur cession d'immobilisations financières | | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement | | <679> | - |
| Flux de trésorerie liés aux activités de financement | | | |
| Encaissement des dotations | | - | - |
| Encaissement des subventions d'investissement | | - | - |
| Encaissement des apports affectés à des immobilisations | | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités de financement | | - | - |
| Variation de trésorerie | | <3 652> | <30 598> |

RAPPORT D'AUDIT

I. Rapport sur l'audit des états financiers

1. Opinion

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre Association, nous avons effectué l'audit des états financiers de l'Association NOVACT TUNISIE qui comprennent l'état de la situation financière au 31 décembre 2022, l'état des produits et des charges et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes y compris le résumé des principales méthodes comptables. Ces états financiers font ressortir au 31 décembre 2022 un total net de l'état de la situation financière de 73 037 Dinars et un Déficit des produits sur les charges de l'exercice de 76 571 Dinars.

A notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de l'Association au 31 décembre 2022, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément au système comptable des entreprises en Tunisie.

2. Fondement de l'opinion avec réserve

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section «Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers» du présent rapport. Nous sommes indépendants de l'Association conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie, et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3. Responsabilités de la Direction et des Responsables de la gouvernance pour les états financiers

Le Bureau exécutif est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément au système comptable des entreprises en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la Direction et les Responsables de la gouvernance qu'il incombe d'évaluer la capacité de l'Association à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la Direction et les Responsables de la gouvernance ont l'intention de liquider l'Association ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe au Bureau exécutif de surveiller le processus d'information financière de l'Association.

4. Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute

anomalie significative qui pourrait exister.

Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci. Une description plus détaillée des responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers se trouve sur le site Web de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie à www.oect.org.tn. Cette description fait partie du présent rapport de l'auditeur.

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|--|-------|---------------|---------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2021 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | Notes | 2022 | 2021 |
| ACTIFS | | | |
| Liquidités et équivalents de liquidités | A-1 | 58 697 | 61 413 |
| Placements et autres actifs financiers | | - | - |
| Autres actifs courants | | 9 013 | 14 239 |
| Moins : provisions | A-2 | 9 013 | 14 239 |
| Créances et comptes rattachés | | - | - |
| Moins : provisions | | - | - |
| Stocks de fournitures et autres approvisionnements | | - | - |
| Autres Actifs Non Courants | | - | - |
| Immobilisations financières | | - | - |
| Moins : provisions | | - | - |
| Immobilisations corporelles | | 29 830 | 34 655 |
| Moins : amortissements | A-3 | <24 503> | <24 068> |
| Immobilisations incorporelles | | - | - |
| Moins : amortissements | | - | - |
| Total des actifs | | 73 037 | 86 238 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|-----------------------|---------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2022 | | | |
| (Exprimé en dinars Tunisien) | | | |
| | Notes | 2022 | 2021 |
| PASSIFS & ACTIFS NETS | | | |
| PASSIFS | | | |
| Concours bancaires et autres passifs financiers | | 71 | - |
| Autres passifs courants | P-1 | 28 994 | 34 772 |
| Fournisseurs et comptes rattachés | P-2 | 56 167 | 7 090 |
| Provisions | | 20 000 | - |
| Apports reportés | | - | - |
| Autres Passifs Non Courants | | - | - |
| Emprunts | | - | - |
| Total des passifs | | 105 232 | 41 862 |
| ACTIFS NETS | | | |
| Dotations | AN1 | 5 421 | 5 421 |
| Apports affectés à des immobilisations | | - | - |
| Subventions d'investissement | | - | - |
| Autres actifs nets | | - | - |
| Réserves | | - | - |
| Excédents ou Déficit reportés | | 38 954 | 71 526 |
| Déficit / Excédents de l'exercice | | <76 570> | <32 572> |
| Total des actifs nets | AN | <32 195> | 44 376 |
| Total des passifs et actifs nets | | 73 037 | 86 238 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|-----------------------|-----------------------|
| ETAT DES PRODUITS ET DES CHARGES | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2022 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | Notes | 2022 | 2021 |
| PRODUITS | | | |
| Cotisations des adhérents | | - | - |
| Revenus des activités et manifestations | | - | - |
| Subvention de fonctionnement | PR-1 | 166 193 | 119 810 |
| Apports non monétaires | | - | - |
| Autres Apports | | - | - |
| Produits des placements | | - | - |
| Quote-part des subventions et apports inscrits aux produits de l'exercice | | - | - |
| Autres gains | | 0 | 1 232 |
| Total des produits | | 166 193 | 121 043 |
| CHARGES | | | |
| Achats consommés de fournitures et approvisionnements | CH-1 | 4 377 | 1 223 |
| Charges de personnel | CH-2 | 2 386 | 39 881 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | 25 819 | 9 523 |
| Autres Charges courantes | CH-3 | 207 121 | 102 988 |
| Charges financières nettes | | - | - |
| Autres pertes | CH-4 | 3 061 | - |
| Total des charges | | 242 764 | 153 615 |
| Déficit (Excédents) des produits sur les charges de l'exercice | | <76 571> | <32 572> |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|--|----------------------|----------------------|
| ETAT DES FLUX DE TRESORERIE | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2022 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | | 2022 | 2021 |
| Flux de trésorerie liés aux activités courantes | | | |
| Encaissement des cotisations des adhérents | | - | - |
| Encaissement des revenus des activités et manifestations | | - | - |
| Encaissement des subventions de fonctionnement | | 166 193 | 142 995 |
| Encaissement d'autres revenus et apports | | - | - |
| Décaissement des sommes versées aux fournisseurs | | <168 473> | <109 838> |
| Décaissement des rémunérations versées au personnel | | - | <20 656> |
| Autres Décaissements des activités courantes | | <143> | <15 474> |
| Flux de trésorerie provenant des activités courantes | | <2 423> | <2 973> |
| Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement | | | |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations incorporelles et corporelles | | - | <679> |
| Encaissement sur cession d'immobilisations incorporelles et corporelles | | - | - |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations Financières | | - | - |
| Encaissement sur cession d'immobilisations Financière | | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement | | - | <679> |
| Flux de trésorerie liés aux activités de financement | | | |
| Encaissement des dotations | | - | - |
| Encaissement des subventions d'investissement | | - | - |
| Encaissement des apports affectés à des immobilisations | | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités de financement | | - | - |
| Variation de trésorerie | | <2 423> | <3 652> |
| Trésorerie au début de l'exercice | | 61 413 | 65 064 |
| Trésorerie à la clôture de l'exercice | | 58 990 | 61 413 |

RAPPORT D'AUDIT

I. Rapport sur l'audit des états financiers

1. Opinion

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre Association, nous avons effectué l'audit des états financiers de l'Association NOVACT TUNISIE qui comprennent l'état de la situation financière au 31 décembre 2023, l'état des produits et des charges et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes y compris le résumé des principales méthodes comptables. Ces états financiers font ressortir au 31 décembre 2023 un total net de l'état de la situation financière de 222 159 Dinars et un bénéfice des produits sur les charges de l'exercice de 115 197 Dinars.

A notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de l'Association au 31 décembre 2023, ainsi que de sa performance financière et de ses flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, conformément au système comptable des entreprises en Tunisie.

2. Fondement de l'opinion avec réserve

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie.

Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section «Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers» du présent rapport. Nous sommes indépendants de l'Association conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie, et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3. Responsabilités de la Direction et des Responsables de la gouvernance pour les états financiers

Le Bureau exécutif est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément au système comptable des entreprises en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la Direction et les Responsables de la gouvernance qu'il incombe évaluer la capacité de l'Association à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la Direction et les Responsables de la gouvernance ont l'intention de liquider l'Association ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle. Il incombe au Bureau exécutif de surveiller le processus d'information financière de l'Association.

4. Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie

significative qui pourrait exister.

Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Une description plus détaillée des responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers se trouve sur le site Web de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie à www.oect.org.tn. Cette description fait partie du présent rapport de l'auditeur.

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|--|-------|----------------|---------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2023 et 2022 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| ACTIFS | Notes | 31/12/2023 | 31/12/2022 |
| Liquidités et équivalents de liquidités | A-1 | 208 061 | 58 697 |
| Placements et autres actifs financiers | | - | - |
| Autres actifs courants | | 7 866 | 9 013 |
| Moins : provisions | A-2 | 7 866 | 9 013 |
| Créances et comptes rattachés | | - | - |
| Moins : provisions | | - | - |
| Stocks de fournitures et autres approvisionnements | | - | - |
| Autres Actifs Non Courants | | - | - |
| Immobilisations financières | | - | - |
| Moins : provisions | | - | - |
| Immobilisations corporelles | | 35 079 | 29 830 |
| Moins : amortissements | A-3 | <28 848> | <24 503> |
| | | 6 231 | 5 327 |
| Immobilisations incorporelles | | - | - |
| Moins : amortissements | | - | - |
| | | - | - |
| Total des actifs | | 222 159 | 73 037 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|----------------|-----------------------|
| ETAT DE LA SITUATION FINANCIERE | | | |
| EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2023 et 2022 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| PASSIFS & ACTIFS NETS | Notes | 31/12/2023 | 31/12/2022 |
| PASSIFS | | | |
| Concours bancaires et autres passifs financiers | | - | 72 |
| Autres passifs courants | P-1 | 28 321 | 28 994 |
| Fournisseurs et comptes rattachés | P-2 | 50 213 | 56 167 |
| Provisions | | 60 622 | 20 000 |
| Apports reportés | | - | - |
| Autres Passifs Non Courants | | - | - |
| Emprunts | | - | - |
| Total des passifs | | 139 157 | 105 233 |
| ACTIFS NETS | | | |
| Dotations | | 5 421 | 5 421 |
| Apports affectés à des immobilisations | | - | - |
| Subventions d'investissement | | - | - |
| Autres actifs nets | | - | - |
| Réserves | | - | - |
| Excédents ou Déficit reportés | | <37 617> | 38 954 |
| Déficit / Excédents de l'exercice | | 115 197 | <76 571> |
| Total des actifs nets | AN | 83 002 | <32 196> |
| Total des passifs et actifs nets | | 222 159 | 73 037 |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|-------|----------------|-----------------------|
| ETAT DES PRODUITS ET DES CHARGES | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2023 et 2022 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | Notes | 31/12/2023 | 31/12/2022 |
| PRODUITS | | | |
| Cotisations des adhérents | | - | - |
| Revenus des activités et manifestations | | - | - |
| Subvention de fonctionnement | PR-1 | 384 889 | 166 193 |
| Apports non monétaires | | - | - |
| Autres Apports | | - | - |
| Produits des placements | | - | - |
| Quote-part des subventions et apports inscrits aux produits de l'exercice | | - | - |
| Autres gains | | 27 182 | - |
| Total des produits | | 412 071 | 166 193 |
| CHARGES | | | |
| Achats consommés de fournitures et approvisionnements | CH-1 | 62 661 | 4 377 |
| Charges de personnel | CH-2 | 1 919 | 2 386 |
| Dotations aux amortissements et aux provisions | | 64 967 | 25 819 |
| Autres Charges courantes | CH-3 | 165 264 | 207 121 |
| Charges financières nettes | | - | - |
| Autres pertes | CH-4 | 2 062 | 3 061 |
| Total des charges | | 296 874 | 242 764 |
| Déficit (Excédents) des produits sur les charges de l'exercice | | 115 197 | <76 571> |

| ASSOCIATION NOVACT TUNISIE | | | |
|---|---------|----------------------|----------------------|
| ETAT DES FLUX DE TRESORERIE | | | |
| PERIODE ALLANT DU 1 ^{er} JANVIER AU 31 DECEMBRE 2023 et 2022 | | | |
| (Exprimés en dinars Tunisiens) | | | |
| | | 31/12/2023 | 31/12/2022 |
| Flux de trésorerie liés aux activités courantes | | | |
| Encaissement des cotisations des adhérents | | - | - |
| Encaissement des revenus des activités et manifestations | | - | - |
| Encaissement des subventions de fonctionnement | | 384 889 | 166 193 |
| Encaissement d'autres revenus et apports | | - | - |
| Décaissement des sommes versées aux fournisseurs | | <283 899> | <168 473> |
| Décaissement des rémunérations versées au personnel | #REF! | - | - |
| Autres Encaissements et Décaissements des activités courantes | #REF! | <143> | <143> |
| Flux de trésorerie provenant des activités courantes | | 154 392 | <2 423> |
| Flux de trésorerie liés aux activités d'investissement | | | |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations incorporelles et corporelles | <5 249> | - | - |
| Encaissement sur cession d'immobilisations incorporelles et corporelles | - | - | - |
| Décaissement sur acquisition d'immobilisations Financières | - | - | - |
| Encaissement sur cession d'immobilisations Financières | - | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement | | <5 249> | - |
| Flux de trésorerie liés aux activités de financement | | | |
| Encaissement des dotations | | - | - |
| Encaissement des subventions d'investissement | | - | - |
| Encaissement des apports affectés à des immobilisations | | - | - |
| Flux de trésorerie provenant des activités de financement | | - | - |
| Variation de trésorerie | | 149 143 | <2 423> |
| Trésorerie au début de l'exercice | | 58 990 | 61 413 |
| Trésorerie à la clôture de l'exercice | | 208 133 | 58 990 |

* حاوره: أبو جرير

القاص والروائي أنيس السعداوي الزغلامي لـ «الشعب»

الإبداع الحقيقي هو الذي يتفاعل مع الواقع الاجتماعي



صغير كنت نبدي
نسمع في بابا في بيت
النوم مره يعيط مره
يضحك، مره يتكلم
بالقوي، كنت نقول
للميمه اشبيه بابا
يعيط ويضحك ويبيكي،
كانت تقلي قاعد

يخدم، كان ديمه السؤال محيرني كيفاش واحد يخدم بالصياح
والعياط، حتى كبرت وفهمت، وزدت فهمت كي شديت القلم
بين صوابي وقررت نكتب ونخلق شخصيات ونعيشهم وقتها
فهمت اش معناها بابا كان يخدم.)

وفي هذا السياق لا أخفي عنك سرا فكرت في أن يقع تناول اعالمي
وتحويلها إلى السينما أو التلفزيون وفي المدة الأخيرة تلقيت بعض
العروض ومشاريع لتحويل البعض من إنتاجاتي للسينما والتلفزة
وأشتغل الآن على رواية بعمق أكثر تناولت فيها ثلاثة محاور
العلم والسحر والدين والمقدمة لأستاذ الفلسفة رضا الجندوبي.

* وماذا عن الحكواتي الذي يلبسك وتلبسه؟

- اشتغلت مع الوالد الممثل الهادي الذي كان يعمل في
عروض تنشيطية فرجوية ترفيهية في المدارس والمعاهد بعنوان
«الحكواتي زغلول والراقصة زعرورة». فالحكواتي هو تجربة
متواصلة في مسيرتي.

* ما حال المشهد الثقافي عموما في ولاية الكاف؟

- شأن مدينة الكاف مشابه لعدة مدن، ثمة تصحر ثقافي في الكاف،
لعدة عوامل جعلت الشباب يتراجع ويتعد وينفر من الفضاءات الثقافية
الموحشة أهمها أن بعض المسؤولين الذين تناوبوا على إدارة الشأن الثقافي
في الكاف لا علاقه بالثقافة... المبدع مهمّش ومغيّب ولا يقع دعمه. أتمنى
أن تنتبه مؤسسات الدولة إلى المؤلفين والكتاب والمبدعين وخاصة الشبان
والعناية أكثر بالكتاب والكتاب في المناطق الداخلية وإحداث معارض
للكتاب وتحرير المبدعين من عديد القيود والعراقيل والمحابة والمجاملات
والولاءات.

* لك حرية اختتام هذا الحوار...

- أشكر كثيرا جريدة الشعب التي مكنتني من هذه الفسحة التي سلطت من خلالها الضوء على كاتب من أبناء الشعب وجريدة الشعب هي صوت ومنبر عموم الشعب بالفكر والساعد.

من القراء والنقاد؟

- التفاعل دائما في نسق تصاعدي. كتابي الطمع بوفاض حقق مبيعات محترمة وهذا يعكس مدى حب وشغف التونسيين للقراءة بالدارجة. كسبت عديد المحبين، ورغم ذلك فالنقاد في غيبوبة. والكتابة بالعامة ليست في متناول الجميع فلها تقنياتها الخاصة.

* نجد أنك تعتمد في كتاباتك على الكوميديا السوداء. هل من توضيح؟

- أنا دائما أخلق الشخصيات الهامشية وأسقط عليهم مواقف وأحداث معينة وأخرجهم بطريقة مضحكة لكن في العمق تجد الألم والوجع..

* صرحت بأن الكوميديا تخاطب العقل والتراجيديا تخاطب الدمة. كيف ذلك؟

- توليفة الكوميديا والتراجيديا تهدف إلى إيقاظ وعي القارئ عن طريق الابتسامة والشعور بالألم والحزن. التراجيوكوميديا هي في الأساس فلسفة تأملية لواقع مرير وتعييس بعين ساخرة عابثة ممزوجة بالدمع والألم.

* أغلب نصوص المجموعة القصصية الطمع بوفاض كأنها كُتبت للسينما، هل تطمح إلى تناول بعض النصوص من بعض أصدقائك السينمائيين؟

- تلك طريقتي في الكتابة ولم أفكر يوما من الأيام في أن أحول ما أكتبه إلى مادة إعلامية. كبرت بين الروايات والمسرحيات. (كنت

الكاتب أنيس السعداوي الزغلامي أصيل مدينة الكاف يكتب القصة والرواية بالعامة وهو من عائلة فنية. مهووس بالمسرح والسينما. نشر رواية بعنوان «ميزيريا» ومجموعة قصصية بعنوان «الطمع بوفاض وحكايات أخرى» وله أعمال مسرحية جاهزة. تجربة إبداعية مهمة ومختلفة أردنا من خلال محاورته الغوص في مسيرته الإبداعية.

* الروائي والقاص أنيس السعداوي جريدة الشعب ترحب بك... - مرحبا بجريدة الشعب، هذا شرف لي أن تحاور جريدة الشعب «كاتب الشعب».

* أنيس السعداوي ابن الممثل الراحل الهادي الزغلامي. كيف تقدم نفسك لقراء جريدة الشعب؟

- أنيس سعداوي أصيل مدينة الكاف، موظف بوزارة التعليم العالي. ترعرعت في عائلة فنية، والوالدة رشيدة العبيدي كانت ممثلة وشاركت في عدة أعمال مسرحية مع الفرقة المسرحية القارة بالكاف. عشقت الكتابة والمسرح منذ الصغر. كبرت على خشبة المسرح ومثلت في عديد المسرحيات للأطفال.

عملت مع مسرح العرائس لسنوات، مثلت في سلسلة تلفزيونية سنة 89 بعنوان ابحث معنا... كما شاركت في عدة أفلام أجنبية.

* ماذا بقي في الذاكرة من الوالد الممثل الهادي الزغلامي؟

- الوالد الهادي الزغلامي علمني كل شيء، علمني التواضع والغوص في كل ما إنساني واجتماعي وتحدي المسكوت عنه وأن للفقر الحق في ممارسة الثقافة بكل أنواعها وأن الإبداع الحق هو الذي يتفاعل مع الواقع الاجتماعي.

الثقافة الثقافية في القنوات التونسية خلال شهر رمضان

* بقلم الأستاذ: محمد الحمدي

إنّ الثّقافة الثقافيّة في الإعلام السّميّ/ البصريّ ظاهرة عامّة امتلكت حضورا لافتا منذ عهد ابن علي وازدادت استفحالا بعده رغم أنّ من تداولوا على السّلطة منذ 2011

إلى الآن قد وعدوا التونسيين ببناء ثقافة وطنية تقطع مع التّفاهة وتخريب العقول والنّفوس وذلك من خلال إصلاح التّعليم والإعلام نظرا إلى دورهما في بناء إنسان جديد راسخ القدمين في تربته وقادر على التّفاعل مع إنجازات العصر. والسؤال الذي لا محيد من طرحه: لماذا تبخّرت تلك الوعود ولماذا ازداد الخطاب الإعلاميّ كلّ سنة رثاءة وتهافتا؟

إنّ الحقيقة التي يجب أن نصّنع بها هي أنّ انحدار الخطاب الإعلاميّ في بلدنا ليس حكرا على القنوات التّلفزيونيّة الخاصّة وإنّما يشمل كذلك القنوات العموميّة. وإذا كانت القنوات الخاصّة هي الأساس قنوات تجاريّة ربحيّة فبالضرورة لا يهّمها كثيرا الارتقاء بالمشهد الإعلاميّ ما دام لها جمهور عريض يستهلك مادّتها الإعلاميّة تعميما ومسلّستها تخصيصا رغم أنّها في مجملها راشحة بالتّفاهة والتّسطيح والتّخدير. وإذا كان هذا حال قنوات القطاع الخاصّ فلماذا القنوات الوطنيّة المموّلة من الشّعب لم تشدّ عن القاعدة وظلّت تجتريّ بعض الأعمال الفنيّة القديمة النّاجحة عاما فعاما ولم تقدّم بديلا إعلاميا راقيا يطال السياسة والدين والفكر والفن والغناء والأدب؟

هل الإعاقة التي تشكو منها قنوات القطاع العموميّ تعود إلى مسيرتها الذين يفتقرون إلى الكفاءة والعمق الثقافيّ والقدرة على التّمييز بين الغثّ والسّمين أم إلى اختيار سياسيّ إعلاميّ يرمي إلى تكريس الرّذالة وقتل الوعي والعقل النقديّ؟ ومهما تعدّدت الأسباب يظلّ في نظرنا العامل السياسيّ هو المسؤول على هذا الانحدار الإعلاميّ المرؤّع.

إنّ السّياسة الإعلاميّة في أيّ بلد في العالم هي شأن النّظام الحاكم فهو الذي يرسم خطوطها ويشرف على تنفيذها. إنّ نظام الرّئيس قيس سعيّد الذي يتحدّث باستمرار عن استقلال جديد لتونس وتغيير نوعيّ يشمل كلّ القطاعات لا يستطيع بأيّة حال من الأحوال أن يعفي نفسه من تردّي الخطاب الثقافيّ في القطاع الإعلاميّ السّميّ/ البصريّ سواء تعلّق الأمر بالقطاع العموميّ أم بالقطاع الخاصّ.

* نشرت مجموعة قصصية بعنوان «الطمع بوفاض وحكايات أخرى» ورواية بعنوان «ميزيريا» وهذا الثنائي باللغة العامية، لماذا هذا الاختيار؟

- الدارجة بالنسبة إليّ هي الشعور الحقيقي بالكلمات، الدارجة هي مكوّن أساسي لهويّتي، أجد راحة كبيرة عندما أكتب باللهجة العامية التونسية. أنا تونسي، أكتب بالتونسي وأريد التعبير بلساني التونسي. مع أيّ من عشاق اللغة العربية. اخترت الكتابة «بالدارجة» لأنها تعبر عني وأجد نفسي فيها وأرى من خلالها المجتمع بكل تفاصيله ولاقناعي أنها صوت من لا صوت له. صوت المهمشين الذين أستمد من خلالهم القصص...

* هل وجدت أعمالك التفاعل



الاتحاد المنستيري مع فوزي البنزرتي ومقابللات البطولة الحصول على 17 نقطة تجعله ثاني الترتيب عن جدارة واستحقاق

نجح الاتحاد المنستيري في استقدام المدرب فوزي البنزرتي خلفا للمدرب محمد الساحلي الذي للحقيقة والتاريخ عمل عملا ايجابيا يستحق عليه الاشادة اما المراهنة على تولى فوزي البنزرتي خلافته رغم ان البنزرتي كان ابتعد عن التدريب بعد تجربته مع المنتخب الوطني اذ من جملة 7 مقابلات نجح المنستيري في ان يكون دون هزيمة ودون قبول أهداف و من ضمن 21 نقطة ممكنة تحصل الاتحاد على 17 نقطة اهلتها ليكون ثاني الترتيب عن جدارة واستحقاق دون انتدابات كبيرة ولا امكانيات مالية تضاهي ما هو موجود في الترجي او الافريقي.

* محمد يوسف

ما الذي حصل بين مدرب النجم محمد المكشتر والحكم نضال لطيف



هل كان تعيين نضال لطيف وهو الحكم الدولي تعيينا مناسباً لمباراة النجم الساحلي وضيئه ترجي جرجيس ثم ثاني ماهي المقاييس المعتمدة من طرف سعيد الكردي ونصر الله الجوادي وانور هميلة في تعيين حكام كل جولة الاجابة حتما تأتي بان لا شيء معتمد اذ لكل طرف اسم يدخل به الجلسة ان كانت هناك جلسة تعيينات اصلا ودليلنا ان نضال لطيف لم يكن الحكم المناسب لمباراة النجم وترجي جرجيس على الاقل من باب الموضوعية انه كان محل سب وشتم في اخر مباراة صفرها في ملعب سوسة ولمن نسي فقد انهزم يومها النجم الساحلي بهدفين لصفر امام الترجي الرياضي وهذا يعني ان خلفية التعيين هي اصلاح ما سبق يعني لمن لا يعرف الاطمئنان لصفارته لانه سيكون الى جانب النجم الساحلي على حساب الترجي الجرجيسي لكن ما كل الحسابات صحيحة لانه ثمة ما يغيب عن اذهان الجوادي وهميلة وعبقري التعيينات سعيد الكردي هي عدالة السماء

التي انصفت بشكل من الاشكال الترجي الجرجيسي في مواجهته للنجم الساحلي في ملعب سوسة نقول هذا بعيدا عن اجتهادات الجماعة ومردود الحكام على الميدان لكن الملاحظة الاهم والتي جاءت ذات عشوية رمضانية ان محمد المكشتر مدرب النجم الساحلي حشش في اعقاب المباراة وخرج عن هدوئه المعتاد وبالتالي صب جام غضبه على الحكام وحملهم مسؤولية الهزيمة غير المنتظرة امام الترجي الجرجيسي لكن السؤال الاهم هل دون الحكم ما قاله المكشتر حول مردوده الاكيد لا وهل كتب المراقب عبد الله الدرعي من القيروان ما حصل في نهاية المباراة وهل اشار المنسقان وهما من قابس علي السديري وهو رئيس رابطة الجنوب الشرقي بقابس وعلي لسود حكم سابق بلا منجز لكل الذي حصل والجميع ذاهب الى حجرات الملابس.

* رمزي الجباري

تفاصيل إلغاء مباراة الأهلي والزمالك في الدوري المصري



أعلن الحكم محمود بسيوني انتهاء مباراة القمة رقم 130 بعد مرور 20 دقيقة من الموعد المحدد لانطلاقها، وذلك بسبب عدم حضور النادي الأهلي إلى أرض الملعب، التزاماً بموقفه الراض لإسناد المباراة إلى طاقم تحكيم مصري. ووفقاً للقوانين المحلية فقد انتظر الحكم لمدة 20 دقيقة بعد الموعد المحدد لانطلاق المباراة، قبل أن يعلن عن نهايتها رسمياً، في مشهد يعكس

الأزمة التحكيمية في البطولة المصرية. وكان الأهلي أعلن في وقت سابق رفضه القاطع تعيين طاقم تحكيم مصري لإدارة مواجهة القمة أمام الزمالك، مطالباً بتعيين حكام أجنبي لإدارة اللقاء، إلا أن الجامعة المصرية لم يستجب لهذا الطلب، مما دفع إدارة الأهلي لاتخاذ قرار عدم خوض المباراة. ويذكر ان طاقم التحكيم المصري كان حضر الى الملعب ومعهم احمد الغندور الذي سيدير اليوم الاربعا مباراة شبيبة العمران والترجي الرياضي

* محمد يوسف

المدرّب الوطني سامي الطرابلسي يقدم قائمة اللاعبين اليوم الخميس



يبدأ تريض المنتخب اليوم الخميس تحضيرا لاهم مباراتين امام ليبيا و ملاوي و مع ذلك تصر رابطة المسقط البوصيري بوجلال على برمجة الجولة العاشرة لمرحلة الاياب يوم الخميس فكيف يحصل هذا وأين جماعة لجنة مسابقات

جامعة الكرة وهنا المعني بذلك معز المستيري ولجنته الموقرة اليس هذا غريبا في كرة تتدعي الاحتراف و حسن البرمجة لكن على مراد الله لانهم يريدون ان تظل الامور تدار هكذا...

* محمد يوسف

لماذا شتم مدرب مستقبل وادي الليل

عرفت مباراة ملعب منزل بورقيبة وضيئه مستقبل وادي الليل نهاية غير منتظرة اذ بعد الهزيمة الجديدة التي انقادت لها المستقبل تعرض مدربه مراد حسني رغم اعلانه الانسحاب الى شتم الى حد التأثر بالبكاء بعد شتم والدته من طرف مسؤول فرع الشبان لمستقبل وادي الليل امام أنظار كل الحاضرين بالملعب وقديما قيل طاح القدر وفات العيشة.

* عماد عبد الواحد

المدرّب السابق لملعب منزل بورقيبة عمر حمودة

نعم هناك من دفع اللاعبين للتخاذل في مباراة جمعية مقرين



أدلى المدرب السابق لملعب منزل بورقيبة عمر حمودة بتصريح لاذاعة الشباب كشف من خلاله حقيقة ما حصل بعد هزيمة الاسبوع الماضي امام جمعية مقرين (06) والتي أدت إلى نهاية مهامه كمدرّب للملعب الافريقي بمنزل بورقيبة اذ قال انه يعرف حقيقة ما حصل اذ ان هناك أطرافا قريبة من الملعب الافريقي حرضت

اللاعبين على التخاذل حتى تسهل عملية التخلي عليه وعلى خطورة ما قاله حمودة هل تسارع هيئة منزل بورقيبة إلى فتح تحقيق في الموضوع؟

* محمد يوسف



رئيس الاتحاد الدولي انفانتينو يحضر انتخابات الاتحاد الإفريقي لكرة القدم

استقبل هاني أبو ريدة رئيس الاتحاد المصري لكرة القدم، جيانى انفانتينو رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» و باتريس موتسيبي رئيس الاتحاد الإفريقي «الكاف» خلال حفل عشاء الكاف بالمتحف المصري الكبير بحضور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة ورؤساء الاتحادات وأعضاء المكتب التنفيذي للكاف على هامش الجمعية العمومية غير العادية للكاف اليوم الأربعاء.

وتُعقد الجمعية العمومية غير العادية للكاف، اليوم الأربعاء، وتتضمن إجراء الانتخابات على رئاسة الاتحاد الإفريقي وأعضاء اللجنة التنفيذية وممثلي الكاف في الفيفا إلا أن السؤال الأهم اين معز الناصري رئيس جامعة كرة القدم من هذه اللمة بما انه مازال جديدا في هذه الاجواء وهذه التحالفات

محمد يوسف



انتخاب الجنوب إفريقي باتريس موتسيبي رئيسا لولاية جديدة

أعاد الاتحاد الإفريقي لكرة القدم (الكاف)، انتخاب الجنوب إفريقي باتريس موتسيبي رئيسا لولاية جديدة مدتها أربع سنوات حتى عام 2029، بعد مصادقة الجمعية العمومية الرابعة عشرة للاتحاد القاري في القاهرة. وقال موتسيبي (63 عاما) للاتحادات بعد انتخابه بالتزكية دون أية منافسة: «شكرا لكم كان شرفا كبيرا لي أن أتعامل معكم لأنكم تمثلون مصالح القارة». وقال موتسيبي (63 عاما) للاتحادات بعد انتخابه بالتزكية دون أية منافسة: «شكرا لكم كان شرفا كبيرا لي أن أتعامل معكم لأنكم تمثلون مصالح القارة».

المشرف العام جمال الحيمودي والمشهد التحكيمي

* كتب محمد يوسف



متى سيفهم المشرف العام جمال الحيمودي كيف تعمل ميكانيزمات التعيينات في الإدارة التي هو مديها وكيف سيفهم خلفيات هذه التعيينات وحساباتها الضيقة ولأننا نعرف التفاصيل نسأل هل ضاقت التعيينات ليضع سعيد الكردي خالد قويدر محب الترجي لمباراة طرفها الترجي امام اتحاد بن قردان و الاغرب انه وضع مراقبا اسمه فريد الساحلي وهو من الذين كانوا يعملون في مؤسسة حمدي المدب بسليمان و هو نفس التعيين كان حصل في الدربي السابق ما عدا ذلك فان هذا المراقب لم يتم تعيينه في الرابطة الأولى الا في مناسبة أي زمن إدارة التحكيم من طرف مراد الدعيمي وهذا يعني ان عملية التعيين ليست بريئة ثاني التعيينات المثيرة للتساؤل تهم تعيين امير العيادي من رابطة

صفاقس لمباراة مستقبل سليمان و النادي الافريقي و كأنه اصبح مختصا في مقابلات الافريقي و ثالثها تعيين نضال لطيف وهو من نفس الرابطة لمباراة النجم الساحلي و الترجي الجرجيسي و تعيين عبد الله الدرعي من القيروان مراقبا له هنا سنفتح قوسا لنقول ان النجم الساحلي طلب بعد مباراة الترجي في سوسة و التي ادارها نضال لطيف بعدم تعيين هذا الحكم مستقبلا لمقابلاته فما الذي تغير اما عن الاتحاد المنستيري فكلما صفر له الصادق السالمي الا و استفاد وها هي الثالثة خلال نفس الموسم و في ملعب بن جنت امام الأولمبي الباجي و لماذا جلال السحباني في الفار وهو على باب الاعتزال و لماذا خالد السويح من نفس الرابطة في الفار كذلك أي من رابطة الشمال بينزرت اما الاغرب فانهم أي الكردي و جماعته تناسوا ان الأسبوع الماضي وضعوا حسام بولعراس رابعا في مباراة في قفصة كتمهيد لعودته وها هم يضعونه لمباراة المتلوي و شببية العمران في المتلوي التابعة لولاية قفصة ونحن هنا لنذكر الكردي الذي يظهر انه لا يملك ارشيفا ان حسام بولعراس قبل مباراة تطاوين و النجم الساحلي التاريخية كان صفر قبلها مباراة نجم المتلوي و الملعب التونسي في المتلوي صحة النوم اما فيما يخص الحكم الدولي هيثم قيراط فبعد غياب بسنة وجدناه حكم فار وهو تخصصه لدى الكاف في مباراة مستقبل سليمان و النادي الافريقي و في باب الحديث عن عدم وضع المراقب المناسب للمقابلة المناسبة نسأل كيف لمكرم السافي رئيس دائرة حكام رابطة قابس وصاحب واقعة المصنف خماس مراقبا لحكم دولي اسمه محرز المالكي في مباراة اتحاد تطاوين و النادي الصفاقسي و لماذا مجدي بلاغة حكم فار و الحال انه تجاوز الـ 40 سنة فاين التشبيب و اين التجديد و اين تنوع الخيارات يا أستاذ جمال الحيمودي و لماذا حكام رابطة تونس فقط لمقابلات النادي الصفاقسي هذا السؤال نريد إجابة عنه بعيدا عن قول أي كلام و لأننا نتحدث الى الحيمودي لماذا الإبقاء على عقوبة امير لوصيف و هيثم القصعي مقابل السماح بعودة بقية الحكام المذنبين و لماذا معاقبة مراقب المقابلة أي مقابلة النادي البنزرتي و الترجي الرياضي صالح القرقي و الحال انه ثمة مراقبون و حكاما كعبة لا في كل الاتجاهات» اما فيما يخص تعيينات الرابطة الثانية لم يكن من الاجدر اراحة اشرف الحركاتي بعد اخطائه السابقة كما يتفاجأ الواحد منا حين يجد الحكم محمد العاقل من رابطة قابس لمباراة امل جربة و امل بوحجلة كما نسأل هل نزار الرياحي الحكم المناسب لمباراة صعبة لشببية القيروان و اولمبيك سيدي بوزيد نفس الملاحظة تقريبا تهم تعيين الحكم رضا الشويحي لمباراة سبورتنين المكنين و صاحب الطليعة جندوبة الرياضية اما عن هيثم الطرابلسي فاننا نعتقد ان سعيد الكردي و من معه ظلموه بالاعتماد عليه في الرابطة الثانية و الحال انه حكم رابطة أولى بامتياز و يمكن ان يكون حكما دوليا واعدا اما عن خليل الطرابلسي من رابطة الشمال فهو يحتاج الى تعيين في المقابلات الصعبة لنعرف مدى تطوره اما مقابلة قربة و النجم الرادسي فهي من نوعية هناك رابح و فريق حظوظه ضئيلة لنختم بسمير العونلي الذي عينوه لمباراة مكارم المهدي و هلال مسان وهو من نوعية الحكام الذين يستطيع لهم المكوث في نفس المكان و كلنا يعرف ان الرابطة الثانية هي الدافع للتصنيف في الرابطة الأولى لكن يبدو ان جمال الحيمودي و ادارته هدفهم الأكبر تعيينات تاتيهم بترضيات من الأندية لا أكثر و لا اقل و دليلنا الاكتفاء بنفس الأسماء.

قائمة المتفقدين للحكام الدوليين التوانسة

علمت الشعب من مصادر مطلعة ان مدير ادارة التحكيم مراد بن حمزة انهى قائمة الاسماء التي ستتولى مهمة تفقد حكام القائمة الدولية خلال الموسم الرياضي الحالي بما ان النية تتجه الى احداث تغييرات عليها نحن سنقدم اسماء المتفقدين لكننا لن نعلق عليها اما الاسماء فهم سعيد الكردي و نصر الله الجوادي و زبير نويرة و رياض الحرزي و محمد المدب و عبد العزيز الحمروني و رضا فهمي و ياسين حروش و بشير الحساني و محمد امين برك الله

رمزي الجباري

لماذا انسحب أنور هميلة من دائرة تعيين حكام الرابطة الاولى والثانية

علمت «الشعب» من مصادر مطلعة ان الضلع الثالث لدائرة تعيين حكام الرابطة الاولى و الثانية المساعد الدولي السابق انور هميلة اختار الانسحاب من المهمة التي قبلها في وقت سابق الى جانب محمد سعيد الكردي و نصر الله الجوادي و لئن كان انسحاب هميلة هكذا في صمت دون خروج للاعلام فان قرار الانسحاب كان بسبب الاختلاف في الرؤى و يذكر ان انور هميلة كان انسحب كذلك من ادارة المشرف العام ناجي الجويني حين فهم انه جاء مسقطا على ادارة التحكيم ودون مشروع لتطوير القطاع التحكيمي و تغييره بعد ان سيطرت المنظومة الفاسدة عليه اي القطاع لمدة تفوق الـ 10 سنوات للعلم فقط فان مراد بن حمزة المدير الحالي لادارة التحكيم اعد اسما بديلا تعويضا لانور هميلة وهو ينتظر انعقاد اول مكتب جامعي لينال التزكية. رمزي الجباري

3 منسقين في سيارة واحدة ومن رابطة واحدة اليس هذا كثيرا يا سي معز النايلي

جاءتنا تعيينات المنسقين خلال الاسبوع الماضي غريبة غريبة من يعينون ومن يديرون المشهد الكروي في تونس فعلى حد علمي فان السيد المكلف بتعيين المنسقين هو الرئيس السابق لرابطة سيدي بوزيد القصيرين معز النايلي وهو موظف متصرف ببلدية سيدي بوزيد وهذا يعني انه متعود على التصرف في الموارد البشرية لكن بقدر ما استبشرنا بتعيينه على رأس هذه اللجنة فاننا سرعان ما تراجعنا في موافقتنا اذ من غير المعقول ان تكون الاسماء المعينة اسبوعيا هي هي ثم ماذا يعني 3 منسقين دفعة واحدة من رابطة الجنوب الشرقي بقابس على 8 مقابلات وهذا يعني ان ربع التعيينات ذهبت لرابطة واحدة فاين حقوق بقية الرابطة من كعكة تعيين المنسقين ولئن يريد ان يعرف فان سي معز عي علي السديري رئيس رابطة الجنوب الشرقي بقابس معية علي لسود لمباراة النجم الساحلي و ضيفه ترجي جرجيس و عين نهاد بن حميدة عضو رابطة قابس كذلك لمباراة الاتحاد المنستيري والاولمبي الباجي وهذا يعني انطلاق سيارة واحدة من قابس صباحا تضع نهاد بن حميدة في ملعب المنستير ثم تمر الى ملعب سوسة وتكون العودة على نفس الشاكلة وفي الطريق يحصل الاتفاق على التقرير وتفصيله فهل بهكذا تعيينات تريدون ان يصدقكم الناس ان الكرة التونسية نقية وما فيها شيء والبطولة تذهب للاجدر وللاسوأ يكون النزول الاكيد ان هذا لم يحصل على امتداد 30 سنة الاخيرة لان كل شيء محسوب مسبقا ونحن هنا سننظلم

* رمزي الجباري

الأدب والسياسة، أي علاقة؟

«إني عاشق قبل أن أكون سياسياً»

حيدر حيدر، من روايته (وليمة لأعشاب البحر أو نشيد الموت)

* بقلم خالد الكريشي

قد يبدو للوهلة الأولى أن الأدب والسياسة عالمان مختلفان بل متضادان متناقضان، لكن بمزيد من التمحيص والتدقيق يتبين أنهما ينتميان إلى عالم واحد هو عالم الإنسان، لذلك يجب الإقرار أولاً أن أي محاولة لفك الارتباط بين الأدب والسياسة عملية معقدة وصعبة جداً إن لم تكن مستحيلة، بل لماذا يجب فك الارتباط بينهما؟ لأن الإنسان هو صاحب الدور المحوري التشاركي بين الأدب والسياسة، فالأدب هو الكلام الجميل البليغ المؤثر الذي يعبر عنه بالكتابة، وفق صياغة تلتزم بعناصر الكتابة أو تتمرّد عليها بإبداع متجدد لكل عصر أدبه وثقافته، وهناك من يعتقد أن الفن للفن والأدب للأدب، وأن فوائد الأدب تتلخص في الجمال والمتعة وفي نص اللذة فقط على حد تعبير رولان بارت بينما يرى آخرون للأدب وظيفة تثيرية تغييرية للواقع المعيش إلى ما هو أفضل وهو أشكال التعبير الإنساني عن مجمل عواطف الإنسان وأفكاره وخواطره وهواجسه بأرقى الأساليب الكتابية، أما السياسة فهي رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية والبحث عن مصالحها وتوزيع النفوذ والقوة في المجتمع، وكذلك العلاقة بين الحاكم والمحكوم، السياسة تعرف إجرائياً حسب «هارولد لاسويل» بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (المصادر المحدودة) متى وكيف، أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة، وعرفها الشيوعيون بأنها دراسة العلاقات بين الطبقات، في حين يعتبر الواقعيون السياسة أنها فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع السياسي موضوعياً وليس الخطأ الشائع، وهو أن فن الممكن هو الخضوع للواقع السياسي وعدم تغييره بناء على حسابات القوة والمصلحة، فهي بالنسبة إليهم فن الممكن أو أن فن الممكن هو سياسة، والسياسة أنواع متعددة ومنها الداخلية والخارجية والأساسية والاقتصادية، وسياسة التكتل والاحتواء... فأيهما وجد أولاً؟ الأدب أم السياسة؟ هل يتفقان أم يختلفان؟ أيهما أكثر تأثيراً في الواقع الإنساني؟ ومن يؤثر في من؟ وهل يقرأ الساسة الأدب؟

قد لا توجد أي أهمية واقعية لإيجاد أجوبة عن هذه الأسئلة، لأن علاقة الأدب بالسياسة وجوه متعددة، الوجه الأول هو الأدب الذي يكتبه رجال السياسة والوجه الثاني هو ما يكتبه بعض الأدباء حول بعض الملفات السياسية دون أن يكونوا ملتزمين سياسياً أو حزبياً والوجه الثالث هو اشتغال رجال الأدب بالسياسة سواء كانوا ممارسة للسلطة مباشرة في الحكم أو موالين (متقفي

السلطة وبطانتها) أو في المعارضة ناقدين للسلطة وعاملين على تغييرها بالطرق السلمية الشرعية والأمثلة هنا بالعشرات إذ تتم في بعض البلدان مقاطعة الأديب المعارض للسلطة أو غير الموالي لها، ويُحرم من المناسبات الأدبية، وقد يحارب في معيشتة وقوت يومه بهدف إخضاعه وإذلاله، هذا إن لم يتم إيداعه السجن بتهم ثقيلة تصل عقوبتها إلى الإعدام فتتساءل مع الكاتبة البولندية «أولغا توكارتشوك» الحائزة على جائزة نوبل للأدب: «هل لا يزال كاتب لم يوصف بالخيانة؟ من يكتب لا بد أن يواجه هذه التهمة، في زمن صارت فيه الشعبية تحكم العقول. كما إن كل كاتب يخوض في شؤون التاريخ يتحول إلى «عدو» في نظر الناس. يبدو أن العودة إلى التاريخ أكثر إبلاماً من الحديث في قضايا الراهن»، في المقابل يتم تشجيع وتكريم الأديب الموالي للسلطة وتبجيله في المناسبات الأدبية هذا إن لم يتم منحه أعلى المناصب الرسمية في الدولة رغم أنه يكتب نصوصاً رديئة جداً.

وفي كل الحالات يحتاج رجل السياسة إلى قراءة الأدب الجيد وتثقيف نفسه لأن ذلك يساهم بشكل مباشر في تطوير قدراته الذهنية والفكرية وتوسع دائرة معارفه الثقافية وتعمق نظرته للحياة بكل ما فيها بينما يحتاج الأديب إلى الإلمام بعوالم السياسة ودهاليزها حتى دون شرط التورط فيها ممارسة حتى لا يتحوّل نصه الأدبي إلى مجرد نصّ سطحيّ يسبح في عوالم أخرى ميتافيزيقية لا علاقة له بالإنسان ومعاناته، فالأديب الحقيقي هو ذلك الطبيب الجراح الذي يفعل مشرطه الطّبي الحاد في جسد المجتمع باحثاً له عن الخلاص من كل أمراضه وأدوائه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ولا أن يجلس فوق ربه مراقباً محايداً ومتجاهلاً لكل ما يجري أمام عينيه وسمعه له شخصياً ولشعبه وللإنسان متحدثاً في نصه بلغة مبهمّة غامضة ذات تأويلات كثيرة إلى درجة الإبهام والاستعصاء على الفهم والتفسير والتأويل، وبذلك فإن علاقة الأديب برجل السياسة هي علاقة تكاملية، تشاركية جدلية كل منهما يتأثر ويؤثر في الآخر رغم اختلافهما في عدة مجالات لكنهما يلتقيان عموماً في الغاية النبيلة وهي «هندسة النفس البشرية» بما يخدم الإنسان والمجتمع عبر السعي إلى تحقيق قيم عليا كالحق والعدل والخير والجمال والحرية، فصلاح الأدب والسياسة تصلح حياة الإنسان والمجتمع ويفسدهما فسد كل شيء، فالأدب نثر أو شعراً هو عمل فردي بالأساس إلا في حالات المؤلف الجماعي وهي حالات نادرة جداً في الواقع الأدبي، بينما السياسة هي عمل جماعي تشاركي بالأساس في إطار التنظيمات والأحزاب وفي حالة وجد

عمل سياسي فردي فذلك ليس إلا مظهراً من مظاهر العطل النفسي العميق لصاحبه أو شكلاً من أشكال «الذنب المنفرد» في التنظيمات الإرهابية الخارجة عن القانون وعن السياسة، إضافة إلى أن أسلوب كل من الأدب والسياسة مختلفان عن بعضهما فأسلوب الأدب جميل فني خيالي وحالم بينما أسلوب السياسة أسلوب جافّ عنيف أحياناً يخلو من كل بعد فني جميل تغلب عليه الدسائس والمؤامرات قاعدته الغاية تبرّر الوسيلة التي نجدها معكوسة في الأدب أين تبرّر الوسيلة الغاية، ومن أجدبيات العمل الأدبي هو تجنب الكتابة تحت الطلب وأن لا يتحول النص الأدبي إلى «بيان سياسي» يعكس المشروع والموقف السياسي للتنظيم أو الحزب الذي قد ينتمي إليه الأديب فهو لا يخضع إلى أي ترتيب هرمي تنظيمي يتلقى التعليمات لتنفيذها من رئيسه فهو لا يخضع إلا لفكره وخياله المبدع وضميره مسكون دوماً بهاجس الإبداع وبشيطان مبدع متحرّر من كل القوالب التنظيمات الحزبية وساعياً إلى التخلص من كل الالتزامات التي يفرضها الانتماء الحزبي لذلك قليلون هم الأدباء الناجحون في التوفيق بين التزاماتهم التنظيمية الحزبية وبين المحافظة على حد أدنى من ألق الإبداع وكتابة نصوص أدبية جيدة وإلا سيكون مضطراً إلى الاستقالة من الحزب أو طرده بعد إحالته على لجنة النظام الداخلي بسبب تغلبه الإبداع على الالتزام والاتباع عكس رجل السياسة سواء كان في السلطة أو في المعارضة يظل دوماً ملتزماً بالبناء الهرمي التنظيمي للحزب ومن ثمّ بعلاقة الرئيس بالمرؤوس، وتظل هذه العلاقة/القاعدة الشكلية التنحيرية دوماً نسبية جداً تختلف حسب المكان والزمان، فهي ليست نفسها في العالم المتحضر، كما في العالم العربي والإسلامي أين يكون الأديب ضحية رجل السياسة سواء كان في السلطة أو في المعارضة الذي يعمل دوماً على تجيير الأدب لفائدة مصالحه ويتخذه مطية لتحقيق أهدافه فيتحوّل النص الأدبي إلى مجرد بيان سياسي خشبي جافّ لا جمالية فيه والأمثلة في تونس عديدة لأدباء لسبب من الأسباب وظفوا أرقامهم الفذة لمطامح وطموحات رجال السياسة في إطار علاقة يحكمها التوجس والريبة والشك، وقلة منهم رفضوا ذلك انتصاراً لحرمتهم واستقلاليتهم وانتصاراً للأدب نفيًا للمقولة الزائفة «الأدب من أجل الأدب» فأني نص أدبي لا ينتصر للإنسان وحرية والمساهمة في هندسة وعيه التقدمي، فلا فائدة منه ووجوده كعدمه من أجل بناء مجتمع تسوده قيم الحب والحرية والحق والعدل والمساواة، والذي لا يعشق لا يمكنه أن يكون أدبياً ولا سياسياً.

العرض الكاليفرافي «نفس» في فضاء التياترو

* حسني عبد الرحيم

المكونة من أربع راقصات وراقص واحد عرض كاريفرافي بعنوان «نفس» وهو تصويرها وإخراجها كما قامت بدور الرقصة الأساسية في العرض. يفتتح العرض على مشهد سينمائي لكفّ غير متحركة ويتبعه دخول الراقصين (أربع راقصات وراقص واحد) الذين يؤدون نتائج تتخللها حركات عنيفة والانطباع والتمرغ أيضاً من الرقصة الأساسية مع لمس الصرة السينمائية لليد الممتدة دون حراك أو تلاقٍ والتي تتحول إلى صورة شبحية. الانطباع الممكن تصوره من الأداء الحركي المركب هو صعوبة الالتقاء بين الذوات المتحركة سواء الالتقاء بين المؤنث أو بين المؤنث والمؤنث. التشكيلية الرقصة للمجموعة والأداءات الفردية في زوايا الركع ربما تعبير عن العزلة الجسدية وبالتالي الشعورية والبحث عن نفس وسط هذا المأزق الوجودي دون لقاء أو رجاء محتمل.

العرض في مجمله لا يمكن حكايته ولكن مشاهدته فقط، هذا من خواص العروض الكاليفرافية التي تشبه تفسير العزف الموسيقي والتصوير الزيتي ولكن أدائها هي الجسد. وهي تحتمل تفسيرات متنوعة. فهي حركة دون كلمات كما تعودنا في المسرح الكلاسيكي.

مساعد في و دراماتوجي قيس بالعرايس وسينوغرافيا وإضاءة محمد زيدان محرز في تصور موسيقي إيناس بو قرّة وتصميم ملابس زينب علي وموسيقى وليد حصر وإنتاج سرور الجبالي على رُكح فضاء «التياترو». أداء سهيل بن سعد وليلي منكب وسليمة جغام وقيس بالرايس وآمال العوني وأسامة الدهام.

الفنّانة التشكيلية
عربية الغريبي تنال
شهادة الدكتوراه

يتقدم الأصدقاء الفنانون التشكيليون والطلبة وأحباء الفنون الجميلة بأحرّ التهاني للفنّانة التشكيلية الدكتوراه عربية المصلي الغريبي بمناسبة نيلها شهادة الدكتوراه وذلك يوم الجمعة 28 فيفري 2025 إثر مناقشة أطروحتها بعنوان: تونس من خلال الرسوم المائية لشارل للمان في اختصاص علوم التراث

(تاريخ - تراث - آثار)، بإشراف الدكتور الهادي جلاب، وذلك بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. مزيد التائق والنجاح للفنّانة الدكتوراه عربية حيث يأتي هذا التتويج العلمي والأكاديمي في سياق عملها الفني وتواصل تجربتها بين الإبداع الفني التشكيلي والتدريس في الجامعة والبحث الأكاديمي.